المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ٧ - آذار ١٩٩٨ - الثمن ٥٠٠ فلس
MARCH 1998, Issue 7

أحداث معان تحول أنظار الأردنيين الى الداخل

يلزم الانصاف في تناول القضايا

لا يمكن لحرية التعبير - بكل اشكالها، مثلها مثل غيرها من الحريات - ان تنمو ويشتد عودها الا بالممارسة. وحرية التعبير، سواء بالقول او الكتابة او اي شكل من اشكال التعبير الاخرى، اصبحت واحدة من الحريات الاساسية للبشر، حسب نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكما نصت على ذلك دساتير معظم الدول بما فيها الدستور الاردني.

هذا ما كان يجب ان تحرص عليه الحكومة عندما تصدت لنية الاردنيين التعبير عن غضبهم على التهديد الاميركي للعراق وتضامنهم مع الشعب العراقي والحكومة - اية حكومة - لا تستطيع، لانها ليست مخولة، احتكار الحقيقة، والقرارات السياسية يجب ان لا تكون محصنة (ليس هناك تحصين دستوري لها).

والحكومة تذرعت بحجتين : اولهما ان الذين يرغبون بالتظاهر هم قلة تتزعمها تيارات المعارضة. وفي هذا الطرح الحكومي الغاء دور الاقلية التي يجب ان تتمتع بالحريات الاساسية نفسها التي تتمتع بها الاكثرية. والحجة الحكومية الثانية هي الخشية من المندسين، وهذا - مع الاعتذار للحكومة - عذر اقبح من ذنب. «المندسون» - مهما كان تعريفهم - لا بد سيحاولون الاندساس في اية مسيرة سواء كانت لمناصرة العراق او فلسطين او حتى زمبابوي، حيث هناك من يسعون الى التخريب. وهنا يأتي دور الحكومة التي يجب ان تبذل جهدها لحماية حق الناس في التظاهر وحمايتهم من المندسين والمغرضين والمخربين وهذا حق للناس يدفعون مقابله. فهم يؤدون الضرائب للحكومة حتى تقوم بحمايتهم.

ولا شك ان هناك مشاغبين ومخربين يسعون دوما الى العبث بالمؤسسات العامة والخاصة، ولكن هؤلاء لا يجرؤون على التعدي والاذى متى كانت هناك استعدادات كافية لاحباط مخططاتهم

ولا يستطيع احد بالطبع ان ينكر ان الاردن بموقعه الجغرافي وسط منطقة تموج بالاحداث التي تتفجر كل يوم في موقع جديد، يتعرض لضغوط هائلة للحفاظ على امنه واستقراره. والاردن بحمد الله ووعي قيادته وشعبه ينعم باستقرار قد يحسده عليه الكثيرون من حوله. الا ان السنوات الاخيرة وخاصة بعد توقيع الاردن لمعاهدة السلام مع اسرائيل شهدت العديد من الاختراقات والاضطرابات، التي تركت بصماتها على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

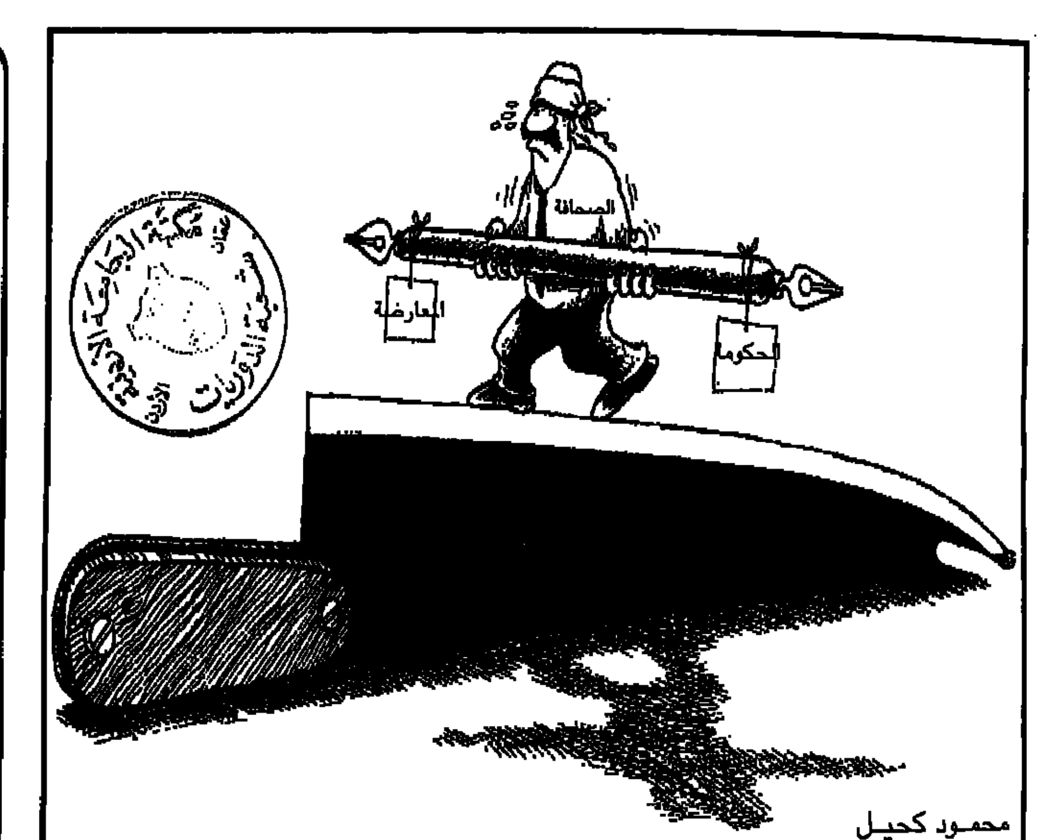
ومن هذه الاحداث مقتل الطالبات الاسرائيليات على يد جندي اردني عام ١٩٩٧، ومحاولة الموساد اغتيال خالد مشعل في العام نفسه، ومجزرة الرابية التي راح ضحيتها ثمانية اشخاص هذا العام. علما ان احداثا اخرى وقعت لاحقا ومن اهمها احداث معان في الاسبوع الاخير من شباط الماضي.

واذا كان هناك قاسم مشترك بين هذه الاحداث جميعا فهو فشل الحكومة واجهزتها المختلفة في منع وقوع هذه الاحداث، او التحقق من ملابساتها الحقيقية وشرح ظروفها للجمهور.

على ان الفشل الاكبر يتمثل في احجام الحكومات المتعاقبة عن تشكيل لجان تحقيق مستقلة، تكون مهمتها التحقيق في هذه الحوادث لكشف ملابساتها واستخلاص الدروس منها.

ولنا في حادثة اغتيال خالد مشعل الدرس والعبرة، فبينما قام الاسرائيليون بتشكيل لجنتين واحدة حكومية والاخرى برلمانية فاننا لم نقم باجراء مشابه.

وفي كل مرة نصل الى اجماع شبه تام على اننا يجب ان نحقق، الا ان شيئا من ذلك لم يحدث، وفي ضوء احداث معان فان المطلوب ان يقوم البرلمان - ممثل الشعب - بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق تقدم لها الحكومة كل الدعم والمعلومات كي تصل الى النتائج المتوخاة والدروس التي نحتاجها جميعا.



محمود كحيل

شباط استحال اطول الشهور واكثرها سخونة

التعديل الوزاري: عملية تغيير تثير الجدل

فضائح الموساد تستأثر بخطابنا الاعلامي

السياسيون يضعون القضاء على صفيح بارد

«آن الأوان للاقلاع عن الاعلام التعبوي»

شيخ الصحفيين يندب حال الصحافة

الدراما العربية تقترب من محراب السياسة

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ٦ - شباط ١٩٩٨

ازمة العراق مع الاخرين: نتيجة تآمر اعلامي ام فقدان لبراغماتية سياسية ؟

سائدة الكيلاني

اذا جاز لأي مراقب ان يختصر الأزمة التي يعاني منها العراق في هذه الايام فلا بد من القول ان قيادة العراق تنفرد بين الدول العربية في رؤيتها لدورها التاريخي وبين دول العالم في طريقة ادارتها لأزمتها الاخيرة مع الامم المتحدة التي تقودها بلا منازع الولايات المتحدة الاميركية فالقيادة العراقية - على ما يبدو - تؤمن ان لها دورها التاريخي في توحيد الأمة العربية هذا الدور الذي حاولت تحقيق بداياته في احتلالها للكويت عام ١٩٩٠ وبين اصرارها على تحقيق الاهداف النبيلة التي تسعى اليها كذلك ادارتها لازمتها مع الامم المتحدة فان تصرفات القيادة العراقية لا يمكن تفسيرها حسب النظريات السياسية السائدة.

وليس ادل على قولنا هذا من الشعور بالنصر الذي ابداه نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز عند زيارته الاخيرة الى عمان بعد جولة عالية اخذته الى الامم المتحدة في اعقاب آخر مواجهة بين الولايات المتحدة والعراق عندما امر الرئيس صدام بطرد المفتشين الاميركيين من بلده واتهامه لهم بالتجسس.

فأثناء اجتماع عقده مع رؤساء تحرير الصحف وكتّاب الاعمدة في منزل السفير العراقي نوري الويس مع انتهاء الأزمة قبل الاخيرة في تشرين اول / تشرين ثاني الماضي بدا السيد طارق عزيز في احسن حالاته مؤكدا ان العالم العربي والغربي اكتشف اخيرا زيف ادعاءات الاعلام الاميركي الذي كان يسيطر على العالم في عام ١٩٩٠ والذي ادى في النهاية الى قيام التحالف الذي انهى احتلال العراق للكويت.

ولم يعلق السيد عزيز على حقيقة ان الاعلام - اميركيا او غيره - إنما يقتات على سياسات الدول وانه في الدول الديمقراطية تحكم عمله قوى متعددة ذات مصالح كونية لا تضيع واحدة لحظة دون ان تبدأ بقصف من يهدد مصالح الرأسمالية الغربية كائنا من كان.

وبدا طارق عزيز في ذلك الاجتماع واثقا بان ما اسماه الخدعة الكبرى التي اثارتها وسائل الاعلام الاميركية قد إنتهت وان الكثير من الدول التي تحالفت مع الولايات المتحدة ضد العراق قد إكتشفت نوايا الولايات المتحدة في المنطقة التي تشمل مصالحها من جهة وسعيها لاحباط اي قوة عربية او وحدة عربية من شانها تهديد او مواجهة اسرائيل.

ويبدو أن السيد عزيز - وهو عميد الدبلوماسية العراقية - لم يتغاضى الى حد بعيد عن كلام المسؤولين الاميركيين وهم يكررون اهداف السياسة الاميركية في المنطقة عندما قال للصحفيين الاردنيين ان «المؤامرة الاعلامية» ضد العراق بدأت [illegible] الاميركيون [illegible] صدام [illegible] خصوصا [illegible] قد يكون هذا [illegible] يكون صحيحا ايضا [illegible] يتحولون [illegible] الأزمة اصبح [illegible] تصريحات [illegible] وبدأت المجلات الاميركية [illegible] صدام كخطر [illegible] صورته الصحف [illegible] وتايم كارهابي، متسائل السيد عزيز كيف يتم استقبال صدام حسين في قصر الاليزيه الفرنسي [illegible] ثم تنقلب الآية [illegible] وضحاها الرئيس الذي يطلق الرصاص على كل من يخالفه في اجتماعات [illegible] الثورة كان هذا التساؤل [illegible] اشار اليه السيد عزيز عن [illegible] طرا على صورة السيد ياسر عرفات [illegible] التحرير بعد توقيعه على اتفاق اوسلو.

وقال السيد عزيز [illegible] رئيسا لتحرير صحيفة [illegible] عمار كانت صورة الارهابي [illegible] يتناقش ويتحاور ويتبادل الانخاب [illegible] وهيلاري في البيت الابيض وقد تحول في الاعلام من إرهابي الى رجل يمكن التعامل معه.

وهكذا ولان صورة [illegible] مباشرا بما اسماه السيد عزيز [illegible] اثر الحملة الاعلامية الاميركية [illegible] الشركات الاميركية [illegible] العراق وتآمرت الكويت مع [illegible] النفط متجاوزة حصتها رغم ابهم (الكويتيون) «كانوا عارفين ان كل دولار يزول على سعر [illegible] النفط تخسر العراق بسببه مليار دولار» رغم انها طالعين من حرب ولم يجد [illegible]

مضى السيد عزيز الى القول [illegible] عام ١٩٩٠ لم تكن لديه القدرة او [illegible] ليفضح الاكذوبة الاعلامية الاميركية [illegible] البلد الطيب الذي كنا نشتري منه السلاح [illegible] حملة ضد العراق وقامت [illegible] على النظام العراقي، لاعدام الصحفي البريطاني من اصل ايراني فرزاد بازوفت

ولا شك في ان الامور تغيرت الى حد كبير منذ ١٩٩٠ عما قال السيد عزيز بالدول التي دخلت في التحالف الثلاثيني مع الولايات المتحدة [illegible] في عام ١٩٩١ قادرة على الاستمرار [illegible] مبادئه من [illegible]

[illegible] ايضا للمرة [illegible] السيد عزيز [illegible] يدل على عدم [illegible] الولايات المتحدة تجاه [illegible] صدام [illegible] يدعي وزيرة [illegible] اولبرايت من ان [illegible] من نظام صدام [illegible] في السياسة مصلحة او عداوة [illegible] في بعض الاحيان [illegible]

[illegible] والذي ينادي برفع [illegible] عن العراق [illegible] او يبتعد عن [illegible] يشعر معه ان هذا النظام في طريقه الى [illegible] او الزوال

[illegible] مع ذلك هو الفتاعة [illegible] العربية على النظام العراقي [illegible] لا يستخدم وسائل براغماتية لتحقيق اهدافها

ولعل الاصل للتعبير لقضية العراق ومواقف [illegible] هو التباين الواضح بين [illegible] على الخلاص ليس [illegible] وانما باحترام حقوق الانسان في مقابل دعوى المعارض لهذا [illegible] الذي يقول ان «مصالح الامة» مع ما يعنيه ذلك - تتقدم - في هذه اللحظة - على حقوق الانسان.



شباط الاردني اطول الشهور واشدها سخونة!

الموقف السياسي اختلط في اذهان الجمهور وزاده الخطاب الحكومي اختلاطا وغموضا

الاعلام الرسمي والمسؤولون فشلوا في توضيح مقاصد رسالة الملك والمعارضة انغمست في مناوئة الحكومة أكثر من مساندتها للعراق

عبد الله حسنات ونبيل غيشان

يعتقد مسؤول اردني سابق رفيع المستوى بان صورة الاوضاع السياسية والاقتصادية في الاردن قد اختلطت لدرجة انه وصف الحالة بقوله: «ان الاردن بلد ماشي على التوكل والتساهيل .. ولا احد يعرف ماذا سيجري بعد ساعة».

حالة التشويش الضبابية عمّت معظم الفعاليات الاردنية بمختلف الوانها وعلى رأسها السلطة التنفيذية التي بلا خطة استراتيجية او اجندة يومية للتعامل مع القضايا والازمات، مما انعكس على القطاعات الشعبية والنخب السياسية من برلمان واحزاب ونقابات قادى الى انتشار حالة من القلق الشديد وخاصة مع الصعوبات المتزايدة في الوضع الاقتصادي، مما جعل المواطن يضيق ذرعا بالسياسات الحكومية.

وقد كان مؤملا (ومن باب ما اضيق العيش لولا فسحة الامل) ان يسهم التعديل الوزاري في تعديل الصورة وتوضيحها. ومع التفاؤل باسناد حقيبة الاعلام للدكتور عبد الله النسور نظرا لمراسه السياسي وخبراته الدبلوماسية، الى ان تصريحاته الاولى للصحفيين وامام مجلس النواب، كانت افضل من غيرها، من حيث الشكل والاسلوب فقط. اذ ردد الدكتور النسور الخطاب الرسمي عن المندسين، وعن المخاطر التي تتهدد الاردن، دون ابداء تصورات محددة حول تنظيم العلاقة بين الحكومة والمعارضة (وتاليا مع الشارع)، وحول رفع سوية الاعلام الرسمي، وحيث يجري التغني بكفاءة افراده دون الاجابة على السؤال المتعلق باعتماد الجمهور للمصادر الخارجية للاحاطة بالتطورات الاردنية.

وهكذا فان «التغيير الوزاري» لم يغير صورة الحكومة لدى الرأي العام رغم المخاض العسير والطويل الذي رافق التعديل، والذي اتى دون المستوى المطلوب في تحسين الاداء الحكومي واعادة الحيوية والانسجام بين اعضائه، ولم يأت الا بجديد «دخول احد الرموز الاسلامية د. بسام العموش الذي فاوض ١٨ ساعة حتى حصل على وزارة التنمية الادارية واضفنا وزارة الشؤون البرلمانية، ودخل المواطن في حالة «حيص بيص» عندما بدأت الازمة العراقية وسجل الاعلام الرسمي فشلا واضحا في توضيح مقصد رسالة جلالة الملك الى ولي العهد واعلان براءته من دم العراق اذا ما واصلت القيادة العراقية تجاوز الخطوط الحمراء التي اطلع عليها لدى لقاء جلالته مع وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت في لندن.

الحكومة والمعارضة على ما ظهر اخطأت ايضا في قراءتها لرسالة جلالة الملك الى سمو ولي العهد التي حذر فيها جلالته القيادة العراقية من المواجهة مع القوات الاميركية والمراهنة على شق اعضاء مجلس الامن. واذا كان جلالته استخدم رسالة مفتوحة ليطلب الى القيادة العراقية من منطلق الحرص على العراق ان يجنب ذلك البلد والاردن والمنطقة مخاطر المواجهة، واذا كان جلالته قد اختار كلماته بعناية فائقة ليرسل رسالة اخرى للعالم العربي واخرى للولايات المتحدة، فان الكثيرين – في غياب التفسير عقلاني ومتقدم – فسروا رسالة جلالة الملك بطرق مختلفة، وكان ان فسر البعض رسالة جلالته على انها تضع الاردن في صف العراق (الشعب) وغيرها اعتبرت على انها تضع الاردن في الصف المعادي للعراق (النظام).

الحكومة على ما يبدو اجتهدت وقررت ان الاردن الذي عانى في الاعوام ١٩٩٠ - ١٩٩١ نتيجة موقفه الشعبي والرسمي المؤيد للعراق لا يجب ان يظهر وكأنه في صف العراق سواء على الصعيد الشعبي او الرسمي مع الالتزام الرسمي بدعم شعب العراق ومعارضة الضربة العسكرية ومطالبة العراق بالالتزام بقرارات الامم المتحدة وتنفيذها، وهذا هو موقف غالبية الدول العربية ودول العالم.

المعارضة بدورها فسرت الموقف الرسمي بانه موقف مساند للدور الاميركي. الكتّاب الذين كتبوا قالوا ان الموقف الاردني لا يختلف عن الموقف الاميركي فالولايات المتحدة ضد تقسيم العراق ولا تنوي ايذاء الشعب العراقي ولكنها تريد اضعاف قدراته على اقتناء اسلحة الدمار الشامل. وبغض النظر عن ان اسرائيل «لم تستخدم» اسلحة الدمار الشامل في حروبها مع العرب الا ان المحللين والكتاب لاحظوا انها تقتني كل انواع هذه الاسلحة وانها ستستخدمها اذا اضطرت كما استخدمها العراق في حالة الضرورة. ومع ذلك فان اميركا لا تطلب منها حتى التوقيع على معاهدات حظر هذه الاسلحة.

هذه الصورة الاعلامية التي اظهرت الحكومة في موقف «بين بين»، والمعارضة في موقف المؤيد للعراق واظهرت الى السطح قضايا متعددة تدلل على تحيز الغرب ضد القضايا العربية، هي التي حدت بالناس الى النزوع نحو اظهار التأييد للعراق دون التفريق بين الشعب وقيادته، خاصة وان القيادة هي التي تقود الصراع.

وعزز هذا كله تعرض الاردنيين – مثلهم مثل غيرهم من العرب – الى اشعاعات اعلامية جاءت من تلفزيون «الجزيرة» والتلفزيونات ومحطات الاذاعة العربية والاجنبية التي كشفت جميعها عدالة قضية العراق في مواجهته مع الولايات المتحدة باسلحة الدمار التي كانت تحشدها في الخليج ضد دولة ضعيفة، ولكن جازمة على عدم الاستسلام.

على ان هذه الصورة الاعلامية لم تكن وحدها المسؤولة عن الانفجار. فالمعارضة وهي صاحبة مصلحة في حدوث الازمة وجدت فرصتها للانتقام من رئيس وزراء تعتبر انه مسؤول عن اضعافها في اعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٧ وتعتبره مسؤولا عن معاهدة السلام وتتهم حكومته بتهم كثيرة اخرى.

والمعارضة التي تعمل دوما لاضعاف الحكومة والحصول على تنازلات منها تجد دائما خاصتها في صفوف العديد من الشباب العاطل عن العمل والذي تمتلىء نفسه حقدا واسى نتيجة التوزيع غير العادل للثروة والحديث عن الفساد وعدم الرضا عن السلام الموقع مع اسرائيل والغضب تجاه سياسات الاقتراب من الولايات المتحدة.

وزادت الحكومة بان اعلنت عدم موافقتها على عقد اية مسيرات رغم ان الدستور والقانون يعطيان هذا الحق للاردنيين وتعللت بانها انما تفعل ذلك خوفا من «المندسين» التي اثبتت الاحداث انهم بوجودهم ونيتهم تحويل المظاهرات الى اشتباكات [illegible] ١٩٩٠/١٩٩١ شهدت العديد من المظاهرات ولم يشهد اي «مندس». وعقد رئيس الحكومة جلسة ساخنة مع رؤساء الاحزاب والنقابات والمعارضين حيث «دوّنات الاتهامات». وحسبما تقول المعارضة فان حجة رئيس الحكومة كانت ضعيفة وتدلل على ذلك بانه لم يأمر بمد المناظرة بينه وبين المعارضة على التلفزيون بل ادبجت حجيته وظهر على التلفزيون وهو يلوح بيده عاصبا (وبعد مظاهرات معان ابدع جزء من دفاع الرئيس عن موقفه ولم تدع اي من كلمات الحاضرين الاخرين)

كما ان المعارضة والتي قلبها بالاصل (مليان) على الحكومة لم تقتنع وبدأت حملة التشكيك بالموقف الرسمي وحاولت التصعيد في محاولة لتضييق الخناق على الحكومة. الا انها فشلت لغياب البرنامج الواضح لدى احزاب وشخصيات المعارضة فالموقف من الحكومة يوحدهم ولكن قضية اخرى مثل انتخابات نقابة المهندسين تشتت هذه القوى لتعود الى خنادقها الخلفية. حتى ان احداث معان وهي نقطة جمع كبيرة للمعارضة، ادت الى محاولة تفرد جبهة العمل الاسلامي وتشكيل لجنة حزبية ضيقة زارت معان برئاسة الامين العام د. عبد اللطيف عربيات وستضع تقريرا حول عملها للحزب، وسجلت احداث معان فشلا جديدا للسياسة الاعلامية الرسمية التي لم تستطع اقناع الرأي العام بوجهة نظر الحكومة في الاحداث، لا سيما وان وسائل الاعلام الخاصة انفردت بتغطيات متميزة بالخبر والصورة قاربت وحتى فاقت ما اوردته وسائل الاعلام العالمية.

ويذكر بعض رؤساء تحرير الصحف انهم تلقوا «اتصالات هاتفية» محذرة من نشر صورة ما يجري في معان، وفشلت الحكومة في تقريب روايتها للاحداث من الرواية التي صرح فيها نواب واعيان ووجهاء معان، فالاعلام الرسمي يصر ان «المندسين» هم الذين اثاروا الفوضى وتسببوا في الاشتباكات، بينما اصر نواب معان الثلاثة وامام مجلس النواب ان وزير الداخلية ومدير الامن العام يتحملان مسؤولية الاحداث وبالتحديد «دم ابنهم».

ورافق هذه الصورة المشتتة الالوان غياب واضح لمجلس النواب عن التأثير في اتجاه الاحداث حتى ان الجلسة السرية التي عقدها المجلس شهدت مشادات كلامية حادة بين نواب معان والحكومة.

وجاء بيان المجلس متوازنا في طرحه ومطالبته بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق التي رحبت بها الحكومة ولم تشكلها بعد.

القالة الكيلاني

وجاءت الاقالة المفاجئة لرئيس المجلس القضائي رئيس محكمة التمييز فاروق الكيلاني على يد زملائه اعضاء المجلس في اول بادرة من نوعها في الاردن لتضع علامات استفهام على وضع السلطة القضائية في المملكة وخاصة بعد الاحاديث الصحفية التي ادلى بها الكيلاني [illegible] تدخل وزير العدل بشكل يومي في المحاكم.

ويعتقد الكثيرون ان اقالة الكيلاني [illegible] جاءت شكلا على خلفية اجراء التشكيلات [illegible] وخلافه مع وزير العدل على بعض الاسماء. [illegible] الاعتقاد السائد ان الكيلاني خرج عن نطاق [illegible] التي كلف بها، وجاءت اولى بوادر هذا الخروج [illegible] قرار محكمة العدل العليا برئاسته حول منح «المواطن من الضفة الغربية» جواز سفر اردني [illegible] (خمس سنوات) مما يعني بطلان قرار [illegible] وهي سابقة غير عادية بالنسبة للحكومة [illegible] تستنسخ هذا القرار والذي جاء مخالفا [illegible] قضائية سابقة برد مثل هذه الدعاوى [illegible] ان القرار (عمل سيادي).

وتراكمت النقاط السوداء في اجندة الحكومة على رئيس المجلس القضائي رئيس محكمة التمييز عندما اصدر حكما ببطلان قرار وزير الداخلية بعدم السماح ببيع سيارات التكسي [illegible] الذي ما زالت الحكومة تمتنع عن تنفيذه [illegible] فتيل خلاف غير معلن مع وزير الداخلية نذير رشيد، وجاء قرار الهيئة العامة لمحكمة العدل العليا بايقاف القانون المؤقت للمطبوعات والنشر، وارساء قاعدة قضائية في اعادة سلطة التقدير لمحكمة العدل العليا في تقدير حالات الضرورة [illegible] لاصدار القوانين المؤقتة.

جاء ذلك ليزيد من المشاعر الحكومية بالضيق من الكيلاني واحالته الى التقاعد، وقد سلطت الصحافة في القاء اضواء كاشفة على هذه القضية والتي ما زالت تفاعلاتها سارية.

بقيت الاشارة الى الضجة الاخرى التي اثارت الجدل واسعا في الاردن ايضا حول [illegible] جهاز الموساد داني ياتوم بعد انكشاف [illegible] عمليات هذا الجهاز في سويسرا. [illegible] رئيس الوزراء وزير الخارجية د. جواد العناني [illegible] العملية السويسرية مفتعلة والغرض من [illegible] عنها هو التغطية على السبب الحقيقي [illegible] محاولة اغتيال خالد مشعل. وما لم [illegible] العناني لماذا بقيت اقالة داني ياتوم معلقة [illegible] اشهر. ولماذا اعتبر الطلب الاردني [illegible] غير مقبول، ولماذا تمسكت الحكومة [illegible] بحرية الحركة لجهاز الموساد في كل [illegible]

لقد اسهمت هذه الضجة وما [illegible] فعل اعلامية، في اضفاء المزيد من [illegible] الخطاب الحكومي الذي لم يفلح في [illegible] او تشكيل تفاعلاته.

وفي هذه الاثناء يسجل [illegible] «الحدث» و«البلاد» [illegible] الاسبوعيات للصدور بعد قرار [illegible] واذ تحسب هذه الخطوة [illegible] نصابها، فان هناك [illegible] بعد من الصندوق [illegible] الاضبراب التي [illegible] التسيري، [illegible] مجددا دائرة الاعلام [illegible] الاعلام [illegible] كما قال [illegible] رؤساء التحرير [illegible]

1

2

التعديل الوزاري

كثيرون يرونه بلا اهمية .. ولكن هل هناك تغيير بلا معنى؟

نظرة على التغيير في مكاتب الاعلام والاتصالات والثقافة

ايمي هندرسون *

وصف العديد من المراقبين والمحللين السياسيين التعديل الوزاري الاخير على حكومة الدكتور عبد السلام المجالي بانه عملية مخيبة للامال ولا معنى لها خاصة بعد سنة كاملة من نقص تداول المعلومات وضيق سبل الاتصال المتوارثة عن الحكومة السابقة. غير انه ليس هناك تغيير دون معنى، وتشير الدلائل الى ان الوزراء الجدد لا بد وانهم يتمتعون برؤية للتغيير.

فمن بين الوزراء الستة المعينين حديثا، يرى المراقبون المتفائلون ان تعيين الدكتور عبد الله النسور وزير التنمية الادارية السابق ونائب رئيس الوزراء في منصب وزير الاعلام، خلفا للدكتور سمير مطاوع، هو التغيير الاكثر اهمية.

بيد ان الفرقاء المختلفين يتبنون اراء مختلفة فيما يتعلق بهذا التغيير. «لم تكن اهمية هذا التغيير نابعة من اسناد حقيبة الاعلام الهامة الى الدكتور النسور بقدر ما كانت تتمثل في تجريد الدكتور مطاوع من هذه الحقيبة»، وفقا لما قاله وزير سابق طلب عدم ذكر اسمه. «نحن جميعا نعلم ان الدكتور مطاوع امضى وقتا صعبا جدا في العام الماضي».

لقد واجه الدكتور مطاوع، وهو مستشار صحفي سابق في القصر، نقدا شديدا على مدى الاشهر الماضية بسبب تطبيقه للتعديلات الصارمة لقانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٩٣، والتي ادت في المرحلة الاولى لتطبيقها الى تضييق شديد على بعض الصحفيين، الامر الذي شكل مادة اخبارية تندرت بها محطات التلفزة العالمية، ثم الى اغلاق ١٢ صحيفة اسبوعية، وهو امر لاقى شجبا دوليا.

كما انتقد الصحفيون بشدة الدكتور مطاوع لسوء ادارته ومعالجته لقضية الاعتداء على خالد مشعل من قبل اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية في الخريف الماضي في عمان.

«لا نستطيع ان نلقي باللائمة على الدكتور مطاوع عن كل الاخطاء التي حدثت»، يقول محرر احدى الصحف العربية. ويتابع قائلا: «اعتقد ان [مطاوع] يضطر الى الاجابة دون ان يزود بالمعلومات الصحيحة. ذلك انه لم يكن قريبا من مواقع صنع القرار».

ويعلق الصحفيون امالا كبيرة على تعيين الدكتور النسور «كسياسي مخضرم» في هذا المنصب، متطلعين الى مزيد من الانفتاح في الاتصال بين الحكومة واجهزة الاعلام والى الحصول على معلومات اكثر دقة من ذي قبل.

«ان الدكتور النسور احد المقربين من دولة الرئيس ومن القصر ايضا. فهو يعرف ماذا يحدث حوله، ويعرف متى يتحدث الى الصحافة ومتى يتهرب منها، كيف يفعل ذلك بطريقة دبلوماسية. وهو قادر على ان يعكس الخط الحكومي في اي وقت»، كما يقول المحرر.

ولم يضيع الدكتور النسور اي وقت في تحديد اهدافه طوال مدة توليه مهام منصبه، وفي لقاءاته مع الصحفيين لتبادل الرؤية حول مستقبل الاعلام الاردني، وتشير تصريحاته الاخيرة الى انه يفضل اجراء اصلاح رئيسي لصناعة الاعلام.

فالدكتور النسور يعتزم تحقيق استقلالية اكبر للاجهزة الاعلامية الرسمية – هذا ما صرح به لـ «المشرق الاعلامي».

ويقول ان التوجه الحكومي في قطاع الاعلام هو «تخفيف التدخل في ادارة الاعلام الوطني وتخفيض ملكية الدولة لهذا القطاع» على انه يستدرك ان هذا التوجه لا يفترض انهاء العلاقة بين الدولة ومؤسسات الاعلام، على الاقل في المنظور القريب.

ويلاحظ الدكتور النسور ان القطاع الاعلامي الحكومي اكبر بكثير من القطاع الخاص، باعتبار ان الدولة تمتلك محطتي الاذاعة والتلفزيون واسهما في ثلاثة من الصحف اليومية.

وقال الدكتور النسور ان الاعلام العالمي بعامة والعربي بخاصة يشهد ثورة لا ينبغي تجاهلها هنا في الاردن، وقال ان الاردن بامكاناته في هذا المجال يستطيع ان يستفيد معنويا وماديا من هذه الثورة المعلوماتية.

ولكن السيد النسور حذر من ان هذا التوجه نحو الانفتاح يجب ان يكون تدريجيا من جهة وان يستند الى قناعات بان مثل هذا الاستقلال لن يؤدي الى اختراقات من قبل اطراف تتعارض مصالحها مع مصالح المملكة.

وقال انه يرى امكانية ان يصبح الاردن «مركزا فاعلا ونشطا للفضائيات العربية ووكالات الانباء المختلفة». وعن الية تحقيق ذلك قال السيد نائب رئيس الوزراء ان الحكومة تعمل في الوقت الحاضر على تحديث التشريعات المتعلقة بالاعلام بحيث تتوائم والتوجهات الجديدة.

ثمة تغيير اخر ينبغي قياس اهميته، وهو تعيين وزير المالية السابق ومدير عام دائرة الموازنة العامة السيد سامي قموه وزيرا للبريد والاتصالات.

لقد اكتسب هذا المركز، الذي ظل حتى عهد قريب مقصورا على السياسيين غير المخضرمين، اهمية جديدة في حقبة التخاصية وفي الظروف الراهنة، التي تشتمل على اختيار شريك استراتيجي لعملية خصخصة شركة الاتصالات الاردنية، ومراجعة اسعار الاتصالات، والقضية المقامة ضد الحكومة من الشركة الاردنية للهواتف النقالة.

وبالاضافة الى ذلك، يرى بعض المحللين ان تعيين النائب بسام العموش وزيرا للتنمية الادارية مؤشر على تغيير في طريقة الحكومة في التعامل مع الاسلاميين. وقد جاء توقيت تعيين النائب العموش، وهو التعيين الاول من نوعه منذ حكومة السيد مضر بدران في عام ١٩٨٩ كمفاجأة لكثيرين.

وتوقع احد المحللين السياسيين ان يكون قرار تعيين العموش تحديا لجبهة العمل الاسلامي المستاءة مما يجري، واشار الى نية لاتاحة الفرصة امام تيار اسلامي جديد اكثر مرونة.

وقد انتقدت الصحافة المحلية هذا التعديل بقوة، كما انتقده الشعب.

فعلى سبيل المثال، يرى الفنانون والكتاب قصورا واضحا في اداء وزارة الثقافة والشباب. فهم يرون ان الانشطة الفنية والثقافية بشكل عام تنظم من قبل الوزارة، في حين ان الوزارة لا تتلمس احتياجات المجتمعات المحلية.

ويعلق المحللون امالا على تعيين السيد طلال سلطان الحسن، وهو وزير دولة سابق للشؤون الخارجية، وعضو في الوفد الاردني المفاوض لعملية السلام، وزيرا للثقافة والشباب، وهو تعيين يعزونه الى خبرته السابقة.

في هذا الصدد تقول سوسن دروزه، وهي منتجة ومخرجة. «هذه تعيينات سياسية، وهي مشكلة نواجهها دائما. اننا لا نعرف بالضبط ما يمكننا ان نقوله عن هذا الرجل لاننا لا نعرفه. فهو ليس من العاملين في مجالنا. لقد سمعنا انه انسان لطيف وبحث، ولكن هل هو معني بقضايانا؟»

احد اصحاب المكتبات اعتبر التنصيب الوزاري نوعا من المكافأة، قائلا «انه ليس له علاقة بالمؤهلات».

وحتى هذا التغيير، رغم قلة اهميته كما يبدو للكثيرين، فانه لا يخلو من تأثيرات ومضامين.

وبعد مضي اكثر من عشرة ايام على التعديل الوزاري، كان الوزراء الجدد ما زالوا يحجمون عن بث افكارهم وامدادهم للصحافة. فالدعاية السلبية الزائدة قد جعلتهم حذرين من فعل ذلك، باستثناء الدكتور النسور الذي اجرى لقاء مع الصحفيين في دائرة المطبوعات والنشر في اليوم الاخير من شباط الماضي.

«مهما نقول او نفعل في هذه المرحلة، فسوف تتلقاه وسائل الاعلام والجمهور بسلبية، لذا فمن الافضل ان ننتظر حتى تتبلور لدينا فكرة اوضح لما نريد ان نفعله بالضبط». وهذا لسان حال الوزراء حسب قول احد المحللين.

* متخصصة في «جوردن تايمز»

احداث معان تملأ المشهد الاعلامي الاردني

تركيز تلفزيوني على مظاهر العنف والتخريب والصحافة تتساءل عن هوية «المندسين» واسباب الاشتباك

أحمد المصلح *

حظيت الاحداث الاخيرة التي شهدتها مدينة معان باهتمام وسائل الاعلام الاردنية، سواء في اطار تفسير ما حدث من خلال الروايتين الرسمية والشعبية، او في اطار تشخيص الازمة في بعدها السياسي والاقتصادي، او في اطارها العام على الخارطة الديمقراطية الاردنية.

حزب جبهة العمل الاسلامي فسر الاحداث من خلال تصريح صحفي ادلى به يوم ١٩٩٨/٢/٢١ ونشرته الصحف، استنادا الى قرار الحكومة بمنع المظاهرات، الامر الذي ادى كما يقول بيان الحزب الى «حالة احتقان شعبي وغضب جماهيري، نشأ عن الممارسات الحكومية والامنية في منع التجمهر، واقامة المهرجانات وعقد الندوات وتسيير المسيرات». فيما عزت الحكومة اسباب الاحداث الى تمرد بعض الاشخاص والمعارضة على القرار الحكومي بمنع التظاهر من جهة ولجماعات تخريبية تسللت عبر الحدود الى الاردن بهدف زعزعة الاستقرار الامني واثارة الاحداث وضرب الاقتصاد الوطني من جهة اخرى. كما جاء في تصريح السيد وزير الداخلية بشأن القاء القبض على مجموعة من حزب الله اللبناني تحمل اسلحة بهدف ضرب اهداف اسرائيلية اميركية في الاردن، مستغلين حالة التوتر والاستياء الشعبي العام، المرافقة للتهديدات بضرب العراق («اخبار الاسبوع» ١٩٩٨/٢/٢٥).

والمحصلة هي تصادم وجهتي النظر بين الحكومة ومعارضيها على ارض معان، مع ما رافق هذا الصدام من عنف اسال الدماء وقطع الهاتف والماء والكهرباء، ولا احد يعلم لماذا افتعلت الحكومة كل ذلك وبدون سند قانوني، وبحق مدينة رحبت بقدوم الهاشميين واحتضنتهم، وتفتخر ايضا مع ريفها وباديتها بانها قدمت عشرات الشهداء في معارك فلسطين، كما يقول الاستاذ سليمان عرار في «العرب اليوم» (١٩٩٨/٢/٢٥).

وفي سياق تفسير الاحداث ايضا فقد نشرت «اخبار الاسبوع» (١٩٩٨/٢/٢٥) رواية شاهد عيان على الذي جرى، هو نائب معان السيد احمد ال خطاب، اشار فيها الى انه ونواب معان حاولوا بذل قصارى جهدهم للتعاون مع اجهزة الدولة لتطويق اية مظاهرات قد تحدث .. وقد تم الاتفاق على عدم ارسال قوات الامن الى المدينة، وفعلا فقد تواجه نواب واعيان وشيوخ ووجهاء معان في المسجد الكبير، وقاموا بواجبهم في اعادة الامور الى طبيعتها بعد ان قام بعض الشباب (١٥٠ شخصا من اصل ستة الاف مصل) بالهتاف ضد اميركا والصهيونية، ولكن قوات الامن العام فاجأت الجميع ودخلت من الشارع الاخر، لتطلق القنابل الغازية والمسيلة للدموع، والكلام ما زال للسيد احمد ال خطاب. اما على مستوى تشخيص الازمة لا تفسيرها، فثمة قراءات مختلفة، ولكنها تلتقي عند نقطة واحدة وهي غياب الحكمة وحضور المغامرة وانفتاح سؤال الديمقراطية على الحياة الاردنية برمتها.

تقول توجان فيصل في «العرب اليوم» (١٩٩٨/٢/٢٥) ومن خلال حديثها عن معادلة الامن والاستقرار «واضح ان هناك من يريد ان يدفع بالامور الى حد العنف ليبرر به العودة الى الاحكام العرفية، وعندما بدأ الاعداد لضرب العراق، تظاهر الاردنيون مثل باقي شعوب العالم، بمن فيهم الاميركان والانجليز والاستراليون والفلسطينيون تحت الاحتلال الاسرائيلي، ومع ذلك فالاردنيون وحدهم الذين هددوا بمصادرة ديمقراطيتهم واعادة فرض الاحكام العسكرية عليهم».

وفي السياق نفسه يكتب الدكتور رياض الحروب في «العرب اليوم» (١٩٩٨/٢/٢٢) ويقول «لو ان الحكومة تمنع المظاهرات لاسباب تتعلق بشأن داخلي لقلنا انه لا يمكن حصر العواقب او النتائج التي تترتب عليها. ولكن ان نخوض معارك الاخرين، وان تراق دماء ابنائنا من شرطة ومواطنين على خلاف كل دول العالم التي جرت فيها تظاهرات بما فيها اسرائيل. فذلك لا يقنع احدا بان الحكمة هي التي كانت سيدة الموقف، او ان رؤية مصالح الاردن هي التي تسود فوق كل المصالح».

ويذهب جهاد المومني في مقالته في «الدستور» (١٩٩٨/٢/٢٥) الى ابعد من ذلك حيث يرى بان هنالك خللا في العلاقة بين النخبة من ممثلي الجنوب ممن هم في مواقع المسؤولية وبين اهل الجنوب، حيث «اتخذوا من الجنوب وسيلة للوصول الى المناصب، ثم تركوا الجنوب لاهله وهرعوا للعيش في عمان، وبذلك ابتعدوا عن العشيرة والديرة، فانقطعت اسس التفاهم والعلاقات الحميمة، وصار الاعلام والصحافة وسطاء بين الناخب ونائبه، وبين الوزير ومنطقته السكنية».

اما سميح المعايطة فيذهب مذهبا توفيقيا حيث كتب في «العرب اليوم» (١٩٩٨/٢/٢٢) تحت عنوان «الدم اداة عبير اردنية والمعارضة مطالبة بتقييم الامور» ويقول «مرة اخرى ندعو المعارضة الى مزيد من الحكمة والهدوء وقبل هذا فالحكومة معنية بفعل الكثير لتطويق الازمة، وان لا تفتح الباب لمزيد من التوتر فمصلحة مؤسسة الحكم تقتضي ان لا تؤدي السياسات الحكومية الى وجود دم بين السلطة التنفيذية والناس».

وفي السياق نفسه يكتب صالح القلاب في «العرب اليوم» (١٩٩٨/٢/٢٢) فيقول «ان هذا البلد يسير على الطريق المستقيم، لذلك فان المطلوب في هذه الحالات ان تغلب الحكمة على الانفعال، وان تلوذ بالحوار والتفاهم، واساسا ما كان يجب ان يكون هناك خلاف على مظاهرة هدفها استنكار اللجوء الى العمل العسكري ضد العراق لان دولا كثيرة في العالم شهدت مثل هذه الاحتجاجات والمظاهرات، ومن بينها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية».

اما حسين الرواشدة فيكتب في «اللواء» (١٩٩٨/٢/٢٥) مشيرا الى «خلل ما في الخطاب الاعلامي الرسمي، يعكس الارتباك في تصريحات المسؤولين، ومحاولات للتبرير والضحك على عقول الناس واستهبالهم بقصد او بدون قصد، ولكنها تترك اثارا سلبية على الشارع وتقطع حبال الاقتناع بينه وبين الجهة المروجة لهذا الخطاب، مثلما كشفت الاحداث عن ازدواجية مرعبة نعاني منها على غير صعيد، في تعاملنا مع القضايا وفي معالجتنا لبعض المسائل، ويقدم تفسيرا لما حدث يذهب فيه الى ان الازمة ناتجة عن غياب دور الاحزاب والقوى الوطنية المعارضة، الامر الذي ترك القرار بيد الشارع غير المنظم للتعبير عن رايه باسلوبه الامر الذي برر خوف الحكومات [illegible] من فوضى ومساس بالامن والاستقرار [illegible] فالازمة قطبا رحاها الحكومة والمعارضة [illegible] وضحيتها الشارع».

وقد اشار د. سعد ابو دية في [illegible] (١٩٩٨/٢/٢٥) الى عدم تنسيق [illegible] الامن العام في تغطية الاحداث خاصة [illegible] يخاطب الجميع بطريقة غير صحيحة [illegible] في قضية مقتل احد الشبان في [illegible] كانت فيه هيئة التحقيق مشغولة [illegible] الشاب ولم تصدر حكمها في الامر بعد [illegible] الوقت الذي كان يجب على الاعلام ان [illegible] الثكلى في معان ويهدئ من الخواطر [illegible] يعسر ويبشر ولا ينفر وينقل الصورة [illegible] مائة بالمائة بدون تهويل او مبالغة بدلا من [illegible] ان الناس اختطفوا جثة القتيل من المستشفى.

وكشاهد عيان على ما جرى ليلة الخميس/ الجمعة (٢٠-١٩٩٨/٢/٢١) يشير الكاتب [illegible] تلك الليلة مرت بسلام وكان يمكن [illegible] الجمعة ان تمر بسلام ايضا ولكن عدم [illegible] قنوات اتصال جيدة لرجال السلطة مع [illegible] وبخاصة الذين يتجمعون للمسيرة وكذلك [illegible] لغة الحوار بين الطرفين ادت الى حدوث ما حدث.

وبطبيعة الحال، فلم ينس الوضع [illegible] الاقتصادي واثره في الاحداث، لمعان مدينة صغيرة في الصحراء، لا زرع فيها ولا ضرع ولكن حب الوطن الذي يدفع الناس [illegible] الاقامة فيها، ولم يسجل على اهل معان [illegible] وهم الفقراء قد اغرتهم النقود كما يقول [illegible] سليمان عرار في «العرب اليوم» (١٩٩٨/٢/٢٥).

اما الدكتور سعد ابو دية [illegible] «الاسواق» (١٩٩٨/٢/٢٥) ان القاسم المشترك في كل احداث معان ٨٣، ٩٠، ٩٦، ٩٨ [illegible] واحد وهو العامل الاقتصادي بالدرجة الاولى وان علاجها اقتصادي بالدرجة الاولى كذلك.

وينحو جهاد المومني النحو نفسه في «الدستور» (١٩٩٨/٢/٢٥) فيقول [illegible] فقر وبطالة تماما كما في كل مكان في الاردن ولكن الجنوبيين يعانون فوق ذلك من [illegible] وايجاد الحلول.

وعلى الرغم من كل ما كتب او [illegible] تفسير الاحداث وتشخيصها يظل سؤال [illegible] الديمقراطية هو الابرز على خارطة الاحداث خاصة وان مسألة الولاء للنظام محسومة وان المنطقة لا تعرف التفاف شعب حول قيادته [illegible] هو متجسد في الاردن. «ولقد اثبتت [illegible] الاخرين ان الحلول الامنية [illegible] مشاكل العنف، واخطر من ان [illegible] الناس وقضاياهم، ذلك ان ما يترتب على [illegible] الامنية من مشاكل يفوق [illegible] تحسب انها تتصدى [illegible] الرواشدة في «اللواء» [illegible].

وحول دور [illegible] كان الكاتب [illegible] مقالة له في [illegible] التغطية التلفزيونية [illegible] وكتب [illegible]

ظاهرة وسط عمان بين الصورة والكلمة

اذا صح المثل الصيني بان الصورة تغني عن الف كلمة فان الصورة التي نشرتها «العرب اليوم» على ستة اعمدة على صدر صفحتها الاولى والصور الاخرى في الداخل يوم السبت (٩٨/٢/١٤) اغنت عن قول بضع الاف من الكلمات. فتحت عنوان «مطاردات في شوارع عمان بعد منع مظاهرة الجمعة» نشرت الصحيفة صورة يظهر فيها اكثر من عشرين شرطي بخوذهم وعصيهم المرفوعة وقد احاطوا برجل ملتح يحاول ان يخرج من بينهم، بينما ظهر في الصورة مدني اخر وحيد يراقب ما يجري بانتباه وقد وضع شرطي اخر يده على صدر الرجل لمنعه من الوصول الى المدني الاخر.

وتحت الصورة كتبت الصحيفة «انقطعت لغة الحوار بين الحكومة ومنظمي المسيرة التضامنية مع العراق، ومنعت قوات الامن تنظيم هذه المسيرة من امام المسجد الحسيني بعد صلاة الجمعة».

وكانت الصحيفة تشير الى الاجتماع الذي عقده زعماء المعارضة مع رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي يوم الخميس (١٢ شباط) والذي اصر خلاله الرئيس على منع كافة اشكال التظاهر تحت طائلة العقوبة.

وكانت محاولة التظاهر في وسط عمان مقدمة للتظاهرة التي جرت في معان يوم الجمعة التالية والتي تسببت في مقتل احد المواطنين، مما قاد الى اشتباكات بالسلاح بين الشرطة والمواطنين في اليوم التالي ومما ادى الى فرض حظر التجول على المدينة منذ صباح الاحد ٢/٢٢ الى صباح السبت ٩٨/٢/٢٨.

ومع ان الصحف تعاملت مع اخبار المحاولات وما رافقها من عنف بطرق متفاوتة، الا ان اغلبية المعلقين اتفقوا على انه كان بامكان الحكومة السماح لهذه التظاهرات بالخروج وتوفير الحماية لها حتى تنتهي بسلام. الا ان الحكومة دافعت عن قرار المنع بقولها انها تخشى ان يقوم «مندسون» بالتسلل بين الناس واستفزاز الشرطة مما لا يمكن السيطرة عليه عندئذ

ولم يقتنع معظم المعلقين والمحللين بما ذهبت اليه الحكومة في تبريرها لمنع التظاهرات وقمعها من انها كانت تخشى «المندسين».

◄ مندس في الزفه ►
كيماوي ما اقدر انام
وبالكيماوي يا صدام!
طبعاً في خدمة الشعب

تصادم اعلامي بعد الاحداث بين وجهتي نظر الحكومة والمعارضة

كنت قد كتبت مقالتي المنشورة هنا (امس) قبل ان اشاهد نشرة التلفزيون الاردني الاولى في الثامنة من مساء امس الاول، ولهذا فان انتقادي للتغطية المجتزأة لاحداث معان في التلفزيون كان معنيا بما بثه التلفزيون من اخبار عن تلك الاحداث قبل ذلك. واود ان اوضح ان ملاحظاتي بعد مشاهدتي النشرة المذكورة قد زالت لان التلفزيون اعطى صورة اوضح عن الاحداث المؤسفة وعرض صورا مؤلمة لما وقع من اعتداءات على المرافق العامة والمؤسسات الحكومية».

وقد حفلت صفحات «العرب اليوم» بمتابعة كثيفة لهذه الاحداث، واضافة الى ما ورد ذكره، فقد كتب د. رياض الحروب في عدد الاحد ٩٨/١/٢٢ تعليقا بعنوان «لماذا؟»، قال فيه «اخطأت وزارة الداخلية عندما ركبت راسها وقررت منع التظاهر مع علمي ان وزير الداخلية انما ينفذ تعليمات الحكومة وهو ايضا محامي الحكومة عن وجهة نظرها بالرغم من ان معاليه لم ينجح باقناع غالبية الرأي العام الاردني بصواب رأيه في موضوع رفض طلبات الاحزاب والقوى السياسية التي تستأذن دائما بالسماح لها كي تمارس حقها الدستوري. كيف تفسر الداخلية منعها بالقوة لمظاهرة جرت في معان علما ان المحافظ والوزير يعلمان ان اهالي معان لا يوجد بينهم مغتربون او عربا وافدون او عراقيون او يهود ..!!».

وفي العدد ذاته نشرت الصحيفة افتتاحية بعنوان «على من تقع المسؤولية» ورد فيها «اننا نشعر بالدهشة والاستغراب عندما يقال لنا بانه يصعب ضبط مسيرة شعبية محدودة او عندما نسمع رئيس الحكومة يقول اريد ضمانا من المعارضة للمسيرة، فهل مهمة الامن موكولة للحكومة ووزارة الداخلية ام انها للاحزاب والنقابات ولجنة الدفاع عن العراق! وهل هناك بالفعل هذا العدد الضخم من المندسين الذين يستطيعون ان يمنعوا حقا ديمقراطيا للاردنيين وهو حرية التعبير والمسيرات، ام اننا بالفعل نعود الى عقلية عام ١٩٨٩، مع عدم الاحساس بالفارق الضخم الذي مر على الاردن والاردنيين والمنطقة خلال السنوات التسع الاخيرة؟».

كما كتب سميح المعايطة في العدد ذاته في الصحيفة «العالم كله يرى الجهود الاردنية وغير الاردنية لتطويق الازمة (العراقية) ولكن المهم ان يدرك الاردنيون وهذا ما فشلت به الحكومة في جانب كبير منه بسبب سياساتها في مواجهة التظاهرات بطريقة غير مألوفة. مرة اخرى ندعو المعارضة الى مزيد من الحكمة والهدوء وقبل هذا فالحكومة معنية بفعل الكثير لتطويق الازمة وان لا تفتح الباب لمزيد من التوتر».

اما محمد الصبيحي فكتب في عدد الثلاثاء (١٩٩٨/٢/٢٤) «يتساءل كثير من الابرياء لماذا تمنع المسيرات وهي لنصرة العراق وليست ضد الحكومة؟ وينشر كثيرون فتاواهم حول الاسباب الحقيقية لمنع المسيرات، كل هذا رغم ان السبب واضح تماما وخلاصة ان هناك من اعلن مسبقا خيانة الحكومة والنظام وتآمر القيادة على العراق ثأرا للعرش الهاشمي العراقي ثم جاء بكل براءة يطلب الاذن بمسيرة شعبية دفاعا عن العراق ليعلن من خلالها تخريفاته المضحكة، فكيف نتوقع بكل بلاهة ان نظاما سياسيا مهما كان ديمقراطيا، سيقبل ان يمنح الاردن بتخوينه ومس كرامته والطعن بوطنيته؟ لذلك اقول للزملاء الذين ضربوا الامثلة بمسيرات مصر وفلسطين وكيف لم يظهر فيها مندسون ان اصطدمت بقوات الامن هناك .. ان مظاهراتهم كانت لنصرة العراق وقادة المعارضة هناك لم يختلفوا مع الموقف الرسمي المشابه تماما لموقفنا الرسمي ولم يعلنوا مسبقا ولا لاحقا ادانة موقف حكوماتهم ولذا لم تكن هناك مصلحة للسلطة في منع التظاهرات».

وفي التعقيب على احداث معان كتب ياسر الزعاترة في «الدستور» (٩٨/٢/٢٥) : في بلدنا خطاب سياسي ينزع الى تشويه صورتنا كمواطنين تحمل قدرا هائلا من الحب والولاء لهذا الوطن، حتى وان ادعى هذا الخطاب انه لا يقصد ذلك وقد يكون صادقا في ادعائه. يحدث هذا رغم انني ازعم ان الاردن لا يحوي معارضة جذرية كما هو شأن الكثير من الدول العربية، وبالتالي فان احدا في بلدنا بمن فيهم اولئك الذين ينتقدون الخطاب (اياه) بانهم «مندسون» لا يسعى الى ايصال الامر الى نقطة التفجير. القوى السياسية في بلدنا مجمعة على خيار الاصلاح وغاية ما تسعى اليه هو اصلاح داخلي يحقق العدالة والمساواة والحياة الكريمة للناس اضافة الى العمل ضمن الاطار العربي والابتعاد عن الكيان الصهيوني وسياسات التطبيع معه».

وكان اندلاع الاحداث قد تزامن مع اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات في منتصف ليلة الخميس/الجمعة ٢٠-١٩٩٨/٢/٢١ لدى عودته من معان الى عمان، وقد اصدر وزير الداخلية بيانا خاصا بهذه المناسبة، جرى فيه تحميل شبيلات مسؤولية ما حدث.

فيما وجه مدعي عام محكمة امن الدولة لشبيلات تهمتي اطالة اللسان والتحريض على التجمهر، حيث تم ايقافه لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيق في سجن الجويدة. وقد وقع نقيب المهندسين وكالة رسمية للدفاع عنه للمحامين حسين مجلي واحمد عبيدات ونجيب الرشدان، وحول هذه الاتهامات يشير النائب احمد ال خطاب الى ان شبيلات حضر الى معان والقى خطبة في الجامع الكبير ليلة الخميس وبعد ان غادر المسجد قامت مسيرة ولم يحدث فيها اي حادث لان ابناء معان قاموا بتفريقها، وهذه اشارة كافية، يقول النائب ال خطاب لدحض كل الاقاويل مشيرا الى رفضه لمصطلح «المندسين» الذي اطلقه وزير الداخلية «الاسواق» (١٩٩٨/٢/٢٥).

وقد تفاعلت قضية اعتقال شبيلات لدى احزاب المعارضة فاصدرت بيانات تطالب بالافراج عنه وعن بقية المعتقلين على ذمة التحقيق في الاحداث.

* كاتب وصحفي اردني

الحسين: شيء من الدلال الزائد اضطرنا ان نعالجه بشيء من الحزم

ضمن حديث لقناة «أوربت» الفضائية الثلاثاء ١٩٩٨/٢/٢٤، قال جلالة الملك الحسين حول الاحداث التي شهدتها معان: ان من قام بهذه الاحداث هم قلة قليلة، ومعان لها خصوصية، فهي بدايات الاردن، كانت المحطة الاولى للمغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين، ويعتبرهم الانسان اهله وعشيرته، لكن هذا يؤدي الى شيء من الدلال الزائد. طبعا توجد ظروف اقتصادية صعبة يعاني منها الجميع او سيتحقق ذلك من حيث البطالة، ويمكن معالجتها ان شاء الله، انما حجم البطالة لا يعادل حجم العمالة الاجنبية الموجودة في الاردن، والمشكلة هي ان نغير في تفكيرنا ونمط ادائنا، بحيث نجد العمل والفرص للمواطنين».

«احداث معان الاخيرة كتلك الاحداث التي سبقتها، والتي سبقتها عام ١٩٨٩ على ما اعتقد حالة من الفوضى عولجت بحكمة وضبط اعصاب في المرتين السابقتين فاصبحت كانها عادة بين وقت واخر بعمل شيء من الضجيج».

وقال جلالته: «من جهة ثانية وجد محرض ذهب الى هناك مع جماعته واستثار الشباب باكاذيب لها اول ولا اخر لها، وقال لهم على سبيل المثال ان الاردن حشد قواته ليدخل العراق، وهذه كلها سيعالجها القانون وسيعالجها الاردن من خلال المحكمة التي لا بد ان تنظر في هذا القرار».

واضاف جلالته: «لقد تحركت بعض العواطف والعناصر، او في الواقع حاولت الجهات المسؤولة ان تتعامل مع الموضوع بمنتهى ضبط الاعصاب والهدوء، ومع الاسف قتل احد الشباب. وقد كان واضحا منذ البداية ان الرصاص الذي اصيب به لم يكن من قوات الامن الموجودة حينذاك. وجرت محاولات للكشف عن الحقيقة، ولكن فوجئ المستشفى واخذ منه وبعض التراب، وفي الاخير تم واجري التشريح والنتائج خرجت بان هذه الرصاصات لم يكن فيها الامن العام لا من قريب ولا من بعيد، وبالتالي هي صادرة من احد المتواجدين في تلك التظاهرة وفي ذلك المكان. انها فئة لا اكثر ولا اقل واضطررنا في النهاية وشعرت بانه من الواجب ان تعالج هذه الامور هذه المرة بشكل فيه شيء من الحزم. لان المسؤولية ليست لدى مجموعة صغيرة في مدينة تطلق النار وتحرق المؤسسات العامة وتعتدي على الامن الذي [illegible]

اوهام وحقائق في الاردن عن اقالة رئيس «الموساد»

المشرق الإعلامي - خاص

يجب ان تكون استقالة رئيس القناة التلفزيونية الثانية في اسرائيل - شالوم كيتال - ورئيس مجلس ادارة الشركة - ناهمان شاي - من لجنة المحررين الاسرائيليين استقالة زائفة حتى يثبت قول نائب رئيس الوزراء د. جواد العناني بان عملية الموساد في سويسرا افتعلت افتعالا «للتغطية على نجاح الاردن باسقاط رئيس الموساد» داني ياتوم كما جاء في «الاسواق» يوم ١٩٩٨/٢/٢٨

فحسب ما جاء في صحيفة «جيروزالم بوست» الاسرائيلية فان شالوم كيتال وناهمان شاي استقالا من لجنة المحررين لان رئيس الموساد ياتوم دعا اللجنة الى مكتبه الاسبوع الماضي وطلب الى الصحافة والتلفزيون عدم نشر القصة.

الا ان القصة بدأت بالتسرب الى محطات الاذاعة والتلفزيون ثم الى الصحف خلافا لاتفاق بين السلطات السويسرية والاسرائيلية التكتم على القصة.

وكانت «الاسواق» نقلت عن الدكتور العناني في خبرها الرئيس على الصفحة الاولى ان «الكشف عن فشل عملية الموساد في سويسرا عبارة عن قصة مفتعلة من اساسها للفت الانظار عن نجاح الضغوط الاسرائيلية الاردنية في استقالة ياتوم».

واضافت الصحيفة نقلاً عن الدكتور العناني قوله «ان هناك عددا من عناصر جهاز الموساد لا يريدون ان يشعروا ان الاردن حقق انتصارا دبلوماسيا داخل اسرائيل من خلال الضغط باتجاه استبدال رئيس جهاز الموساد».

ويذكر ان لجنة شكلها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قررت الشهر الماضي مسؤولية ياتوم عن «فشل» محاولة اغتيال خالد مشعل في ايلول من العام الماضي في عمان. على ان التقرير وتصريحات لنتنياهو بعد ذلك اصرت على ان من حق اسرائيل ملاحقة «المخربين» والقضاء عليهم اينما كانوا.

هذا وقد اثارت القضية جدلاً زاد من تعقيد فهم الراي العام الاردني لحقيقة مايحدث على الساحة الاردنيةوفي المنطقة، وخصوصاً على خلفية ماكان يسمعه الناس حول الموقف الاسرائيلي من قضية العراق، والوضع الجغرافي الصعب للاردن بينهما.

وربط المؤولين الاردنيين [illegible] الجماعية من العراق وفلسطين الاردن [illegible] تفاقم الاوضاع في الشرق الاوسط

الكاتب، والمعلق السياسي فهد الفانك [illegible] «الراي» (١٩٩٨/١/٢٧) [illegible] بانه «مستقيل جداء [illegible] ياتوم تدحرج على خلفية حادث الاغتيال

وقال الفانك انه «لا شك ان رئيس الوزراء الاسرائيلي قد ضحك حتى استلقى على قفاه عندما سمع بهذا الفهم الاردني المبني على الوهم»

وقال الفانك «ما حدث في سويسرا الاسبوع الماضي كان كافيا لدحرجة راس الموساد [illegible] ليس عملية اغتيال او استعمال السلاح [illegible] مجرد تجسس وتنصت دون عنف. [illegible] الاخطر في الاردن [illegible] القضاء ولم تؤثر على العلاقات [illegible]

وقد رد السيد بلال حسن [illegible] المطبوعات والنشر الذي اعتبر [illegible] «استخلاص فيه الكثير من الظلم والتجني [illegible] الموقف الاردني الذي [illegible] اللحظة الاولى لمحاولة الموساد [illegible] للشك بان الاردن لا يقبل [illegible] ان جلالة الملك ربط مصير عملية السلام [illegible] اردني واحد»

اما عريب الرنتاوي من «الدستور» فقد راى في استقالة ياتوم امرا محتملا وعزاها الى ارجعة عوامل هي: تقرير اللجنة الذي لا يستطيع تجاهله [illegible] واحتواء الحملة الاعلامية ضد الموساد، والخطأ الميداني في سويسرا «وادراكه بان العلاقة مع الاردن في المجال الامني لن تستانف او تعود الى سابق عهدها طالما بقي في منصبه».

على ان الاسواق عادت واصرت يوم ١٩٩٨/٣/٢، على ان عملية سويسرا تغطية اعلامية «حتى لاتبدو الاستقالة بضغط اردني» فقد اعتمدت الصحيفة على مقالة لمجلة تايم الاميركية ظهرت في عددها الاخير لتصر ان ماجاء في مقالة مجلة تايم «يؤكد تماماً ماقالته «الاسواق»، د. جواد العناني عندما اشار الى ان عملية سويسرا جرى تصعيدها اعلامياً لتبرير استقالة ياتوم حتى لاتبدو هذه الاستقالة وكانها جاءت تحت ضغط القيادة الاردنية

[illegible]

الصحف الاسرائيلية تكسر حاجز الرقابة والموساد اصبح مصدرا لتسريب الاخبار

يقول المحللون ان الدور الذي لعبته وسائل الاعلام الاسرائيلية في كشف الفشل الذي منيت به اجهزة الموساد الاسرائيلية مؤخرا يبين عقم الرقابة العسكرية، التي كانت في وقت ما مؤسسة قوية جدا.

فقد اخفت الحكومة السويسرية نبأ اعتقال عميل الموساد الاسرائيلي المتورط في عملية تنصت لمدة اسبوع حتى تسربت انباؤها من قلب دوائر المخابرات نفسها، حيث تصدرت هذه الفضيحة الصفحات الاولى للصحف الاسرائيلية رغم الجهود المبذولة لاخفائها.

ان المؤسسات الاخبارية اكثر جراة واكثر شجاعة واقوى من اجهزة الرقابة نفسها، وفقا لما قاله ساول زادكا، استاذ الصحافة في جامعة بار ايلان في تل ابيب.

فقد انسحبت القناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي يوم الخميس (٢/٢٦) من لجنة المحررين، التي تضم مديري اعلام ومسؤولي دفاع، والتي يمكن الاجهزة الامنية من مراقبة المعلومات ومنع نشرها.

في هذا الصدد، عبر ناهمان شاي، رئيس مؤسسة التلفزيون والاذاعة التي تدير القناة الثانية، عن اعتقاده بان اللجنة لم تعد قادرة ان تبرر وجودها

«لقد شكلت لجنة المحررين اصلا لممارسة رقابة عسكرية طوعية على المعلومات، عندما كان هناك وسائل اعلام مقروءة فقط»، وفقا لما يقوله شاي، وهو متحدث عسكري سابق باسم الجيش. «لكننا نؤمن بحقبة جديدة من المنافسة الحادة ووسائل اعلام مسموعة ومرئية الى جانب المطبوعة».

وقد جاء انسحاب القناة الثانية بعد اجتماع عقد بين رئيس الموساد السابق داني ياتوم واللجنة، حيث طلب ياتوم اثناءه من وسائل الاعلام عدم نشر تفاصيل فضيحة الموساد في سويسرا بغية مساعدة عميل الموساد والذي القي القبض عليه هناك

وبموجب القانون الاسرائيلي، يجب عرض اية معلومات تؤثر على امن اسرائيل، بما في ذلك اية تقارير لمراسلين اجانب، على اجهزة الرقابة العسكرية قبل نشرها. ويحظر القانون القول بان هناك رقابة. لكن الواقع هو ان الرقابة العسكرية تنطبق على مواضيع محددة، مثل العمليات العسكرية، وهجرة اليهود من الدول المعادية، اضافة الى ترسانة الاسلحة النووية الاسرائيلية. بيد ان المنافسة الاعلامية الشديدة والتقنية العالية في عصر المعلومات تضمن وصول معظم الاخبار الى الجمهور. وبهذا

الخصوص يقول زادكا «اعتقد ان الرقابة شيء عفى عليه الزمن، واصبحت من المفارقات التاريخية».

«لقد اصبحت المنافسة اقوى واشد، الامر الذي خلق وضعا تجد الرقابة نفسها فيه غير قادرة على ان تتعامل معه، ان احد الانظمة التي يمكن من خلالها تجاوز الرقابة تتمثل في اعطاء المعلومات الى الصحافة الاجنبية، ثم التقاطها هنا، بينما يمكن التعرف على تفاصيل قدرات اسرائيل النووية من خلال الانترنت

ثمة نظام اخر للكشف التدريجي عن المعلومات، يتمثل في اعطاء كل جهاز من اجهزة الاعلام شحنة من الاخبار للاخر

وفي الشأن السويسري وفضيحة الموساد، نشرت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية تقريرا اشار ببساطة الى عملية اخرى حمقاء، ثم ما لبثت الاذاعة ان بثت تقريرا حول «عملية فاشلة في الخارج»، تبعها تقرير قدمه التلفزيون الاسرائيلي كشف فيه النقاب عن الحادثة التي جرت في سويسرا.

اثر ذلك، تعرضت وسائل الاعلام لانتقادات شديدة من المسؤولين الاسرائيليين بسبب دورها في كشف كارثة بيرن بسويسرا، وهي الحادثة الاخيرة في سلسلة من الاحداث المحرجة التي تورط فيها عملاء الموساد.

وفي معرض تعليقه على ذلك [illegible] البنية التحتية ارئيل شارون [illegible] في هذا الاتجاه ان يدرك [illegible] بالامن، بل وحتى ببقاء دولة اسرائيل.

بيد ان السيد زادكا يقول ان [illegible] المعلومات قد ديره على ما يبدو [illegible] الموساد حاولوا دفع رئيس جهاز [illegible] الاسرائيلية ياتوم للاستقالة [illegible] عن المحاولة الفاشلة لاغتيال احد [illegible] في الاردن في العام الماضي.

وقد قدم ياتوم استقالته [illegible] (٩٨/٢/٢٤).

يقول السيد زادكا [illegible] من الداخل بشكل [illegible] ويتابع القول بان جهاز [illegible] لتبادل المعلومات [illegible] بكشف اسرار [illegible] يذيعون نجاحاتهم [illegible]

وقد [illegible] اسطورية لكشف [illegible] زادكا!

فيما يميل البعض لتغليب التهدئة

صحف اسبوعية تستعد لرفع قضية تعويض على الحكومة

قانونيون: الدعوى تطال قرار مجلس الوزراء لا القانون المؤقت

محمد سلامة *

تثور تساؤلات في شارع الصحافة الاسبوعية، حول امكانية التعويض عن الضرر الذي لحق بالصحف الثلاث عشرة وعشرات الصحفيين بعد الغاء محكمة العدل العليا للقانون المؤقت للمطبوعات، حيث فتح قرار المحكمة بعدم دستورية القانون الباب امام الصحف التي علق صدورها بسببه، للمطالبة بتعويضات للخسائر التي لحقت بها جراء تطبيقه.

ولهذا بدأت اتصالات تجري بين اصحاب تلك الصحف سعيا لرفع دعوى قضائية جديدة على الحكومة، تطالبها فيها بالتعويض عن فترة توقفها والخسائر التي تحملتها خلال مدة تقارب سبعة اشهر، وتشير مصادر قانونية الى احتمالات كسبها او خسارتها، بناء على دراسات قانونية اولية للوضع.

وكانت حوالي ١٩ صحيفة اسبوعية تصدر بانتظام، وقد توقفت عن الصدور بسبب القانون ١٣ صحيفة اسبوعية، حيث توقفت اعمالها، وتحول الصحفيون والعاملون فيها وعددهم زهاء ٢٠٠ صحفي وموظف الى عاطلين عن العمل.

وفي تعليق له حول الموضوع قال الكاتب الصحفي طارق مصاروه في عموده اليومي في «الرأي» ٩٨/١/٢٨ «اننا نحب ان نذكر الصحفيين المتضررين ان القرار يعطيهم الحق في طلب التعويضات ورفع قضايا ضد الحكومة، فاجهزة «الصف الالكتروني» مثلا تخرب كليا اذا توقفت عن الاستعمال لمدة طويلة، كما ان جهاز التحرير والادارة الذي لم تستطع الصحف الحفاظ عليه لثقل كلفته المالية، لن يعود الى وضعه الايجابي بعد اشهر طويلة من انفكاكه عن العمل .. هذا هو ثمن الديمقراطية، وعلى الذين حاولوا القفز عنها دفع الثمن».

الكاتب الصحفي احمد الحسبان في جريدة «الدستور» قال «ان صدور قرار محكمة العدل العليا اعاد طرح جملة من الاسئلة بينها: هل يكفي حسن النية لدى الحكومة لحظة اتخاذ قرار باصدار مثل هذا القانون لاعفاء متخذي القرار من مسؤولية التبعات التي ترتبت على وضعه وتنفيذه؟» واضاف بان « الاضرار الكبيرة التي خلفها هذا القانون والتي قد يخلفها اي قانون اخر تدفع نحو المطالبة بالتحري والتأكد من مطابقة اي اجراء قانوني مع الدستور، وكما هو النص الدستوري الذي يؤكد ان لا يؤثر الغاء القانون على اية حقوق مكتسبة نشأت بموجبه، فان الاصل هو ان لا يؤثر فرض القانون على اية حقوق مكتسبة، اضافة الى مساءلة من يمس هذه الحقوق بموجب قانون غير دستوري».

واضاف الحسبان «من هنا فان البعض يعيد طرح فكرة ايجاد قانون للتعويض عن مثل هذه الاضرار وبخاصة الناجمة عن اخطاء المسؤولين بحيث يكون هذا القانون بشقين اثنين: الاول يضمن حق التعويض لمن لحق به وبممتلكاته الضرر نتيجة مثل هذه الاخطاء، والثاني يضمن محاسبة متخذي القرار اذا ثبت عدم دستوريته».

والسؤال الاخر الذي طرحه الحسبان: ما الذي يمكن ان يحدث بعد صدور قرار المحكمة؟ ويجيب: ان اي متضرر اصبح في حل من التبعية القانونية للضرر الذي لحق به، وفي ظل عدم وجود قانون للتعويض هل سيجد المتضررين المطالبة بالتعويض؟ ذلك متروك للقضاء.

> "الأردن" سترفع ثلاث قضايا ضد الحكومة اولها باسم العاملين في الصحيفة بدل عطل وضرر والقضية الثانية باسم رئيس التحرير عن الضرر المعنوي الذي لحق بالجريدة، والثالثة سترفع باسم ابناء الوطن لمقاضاة الحكومة بسبب تشويهها لسمعة الاردن بعد ان كان الاردن مثالا للدول العربية الاخرى في تحقيق الليبرالية السياسية والانفتاح الفكري وتعدد الاحزاب ونضوج التجربة الديمقراطية.

اولى الصحف التي قررت رفع قضية على الحكومة تطالبها بالتعويض هي صحيفة «البلاد» الاسبوعية، كما اكد مديرها العام الجديد المهندس تاج الدين الحروب، ويعكف محامي الشركة حاليا على دراسة الاوراق وسيباشر برفع القضية في الايام المقبلة

اما عن صحيفة «حوادث الساعة» فيقول المهندس الحروب مديرها العام ايضا «ان الجريدة صدرت بعددها الاول بعد صدور قرار المحكمة مباشرة، الا ان دائرة المطبوعات والنشر قامت بجمع الصحيفة من الاسواق ومنعت توزيعها» مشيرا ان صحيفته ستعاود الصدور وبالكادر الوظيفي السابق، واكد ان «حوادث الساعة» سترفع قضية على الحكومة لتعويض الخسائر التي لحقت بها، في المبيعات والاعلانات وخسائرها كشركة.

ومن جهته قال الدكتور موسى الكيلاني رئيس تحرير صحيفة «الاردن» ومالكها ان الجريدة ستعاود الصدور كالمعتاد تقريبا، مؤكدا ان الصحيفة سترفع ثلاث قضايا ضد الحكومة، اولها باسم العاملين في الصحيفة بدل عطل وضرر والقضية الثانية باسم رئيس التحرير عن الضرر المعنوي الذي لحق بالجريدة، والثالثة سترفع باسم ابناء الوطن لمقاضاة الحكومة بسبب تشويهها لسمعة الاردن بعد ان كان الاردن مثالا للدول العربية الاخرى في تحقيق الليبرالية السياسية والانفتاح الفكري وتعدد الاحزاب ونضوج التجربة الديمقراطية.

[illegible]

اما فخري ابو حمدة رئيس تحرير جريدة «فارس» ومالكها فقال ان جريدته ستعاود الصدور، لكنه لا يفكر برفع قضية على الحكومة، مشيرا الى ان ايا من اصحاب الصحف الاسبوعية لا يفكر جديا برفع قضية على الحكومة

كما قال زهدي البدري رئيس تحرير جريدة «البديل» ان جريدته سوف تصدر قريبا، لكنه لا يفكر من جهته برفع قضية على الحكومة

جمال المحتسب ناشر صحيفة «... المرأة» قال لـ «المشرق الاعلامي»: ان الصحف الاسبوعية التي رفعت قضية لدى محكمة العدل العليا عبارة عن شركات تضامن وهذه الشركات غير مطالب برفع رأس المال [illegible] ... المطبوعات بالغاء تراخيص الصحف بالاضافة ... اوضاعها وتوقفت عن الصدور ... الى انه سيقوم برفع قضية ضد الحكومة لمطالبتها ببدل ضرر، معربا عن ... يكسب اصحاب الصحف الاسبوعية القضية

ماذا عن رأي القانونيين؟

القانونيون يقولون انه اذا ما قام اصحاب الصحف الاسبوعية التي توقفت عن الصدور بسبب القانون المؤقت برفع قضايا على الحكومة يطالبونها بتعويض فانهم سيكسبون القضية، مشيرين الى ان الحكومة حتى الآن حسرت غالبية القضايا التي رفعتها الصحافة والصحفيين حتى في ظل القانون الاصلي، ويعزون ذلك الى اخطاء يقع فيها المستشارون القانونيون والاداريون في الحكومة

المحامي هاني الدحلة، وكيل ثماني صحف اسبوعية في قضية الغاء القانون المؤقت للمطبوعات والنشر، قال اصبح من حق الصحف الاسبوعية العودة للصدور، ومن حقها المطالبة بالتعويض، مشيرا الى ان قضية التعويض هذه ستكون الاولى من نوعها في محكمة العدل العليا ذلك انه لاول مرة في الاردن يتم ابطال قانون مؤقت.

واوضح الدحلة ان مسألة التعويض متروكة لاصحاب الصحف الاسبوعية وان ذلك يحتاج الى رفع دعوى جديدة لدى محكمة العدل العليا مختلفة ومنفصلة عن القضية السابقة

واشار الى ان الفقرة ب من المادة ... قانون محكمة العدل العليا تعطي المحكمة نفسها حق الحكم بالتعويض اذا ... وهناك اجتهاد يقول انه لا يجوز ... بالتعويض عن وقف العمل بالقانون ... في قانون محكمة العدل العليا جاءت ... فقط، وهي القرارات والاجراءات ... تصدر عن مجلس الوزراء وليس ... وقال انه يمكن للصحف رفع دعوى ... قرار عن مجلس الوزراء بتعطيلها ... بقرار اداري صادر عن مجلس الوزراء ... لها المطالبة بالتعويض.

المحامي حسين مجلي اكد ... المتضررة باقامة دعوى ... مضيفا ان طلبات التعويض ... محكمة العدل العليا ... القرارات والاجراءات ... (أ) من قانون المحكمة.

ويبقى ... الاسبوعية، ان كان ... على الحكومة، ام ... للتهدئة مع الحكومة.

مفارقات واضحة في التعامل مع اقالة فاروق الكيلاني

ليس هناك دليل اكثر قطعية على سيطرة الحكومة على الحياة السياسية في البلاد بعامة وعلى الصحافة بخاصة من الطريقة التي تعاملت بها الصحافة مع الانقلاب الذي اطاح برئيس المجلس القضائي القاضي فاروق الكيلاني.

فقد اكتفت ثلاثة صحف رئيسية هي "الراي" و "الدستور" و "الاسواق" بنشر خبر من ثلاثة سطور بثته وكالة الانباء الرسمية - بترا - مفاده أن المجلس القضائي اجتمع وقرر بالاجماع إحالة رئيسه على التقاعد.

ومهما كانت الأسباب التي حدت بالمجلس إلى اتخاذ مثل هكذا قرار فان منصب الكيلاني على راس السلطة القضائية بموازاة منصبي رئيس الوزراء على رأس السلطة التنفيذية ورئيس مجلس النواب على رأس السلطة التشريعية يقتضي أن تقوم الصحف بمتابعة الخبر وتقصي الأسباب التي دعت المجلس القضائي إلى اتخاذ قرار خطير كهذا بحق رئيسه الذي مضى على تعيينه ٨٥ يوماً فقط.

فقط "العرب اليوم" بين الصحف العربية تعاملت مع الخبر بما يستحق فاتصلت مع القاضي الكيلاني لاستطلاع الأسباب وحاولت الاتصال مع وزير العدل لمعرفة رأيه فيما حدث.

وكذلك فعلت الـ "جوردن تايمز" و "شيحان" الاسبوعية وحتى الآن ظلت الحكومة صامتة لا تجيب على اتهامات الكيلاني لها بالتدخل في شؤون القضاء وإفساده وتعيين القضاة من أجل محاكمة بعض المتنفذين وإبراء ساحتهم

ويذكر أن أصواتاً كثيرة في الحكومة وخارجها قد نسبت إلى الكيلاني أنه كان وراء حكم محكمة العدل العليا بعدم دستورية قانون المطبوعات المؤقت لسنة ١٩٩٧ الأمر الذي نفاه الكيلاني حيث قال أنه كان قد اعد مذكرة بهذا الخصوص قبل أن يتم نقله من الحكمة لرئاسة المجلس القضائي.

وقد اتهم الكيلاني في مقابلات مع "العرب اليوم" و "شيحان" و الـ "جوردان تايمز" وزير العدل رياض الشكعة بأنه وراء عزله بسبب معارضة الكيلاني لتدخلات الوزير المتكررة في الجسم القضائي وبسبب إصرار الكيلاني على إصلاح الجسم القضائي ومعارضة الشكعة لذلك رغم أن أمراً ملكياً صدر بالموافقة على هذه الإصلاحات.

وسواء كان بسبب قضية العراق أو احداث معان فان قضية إحالة القاضي الكيلاني على التقاعد لم تأخذ البعد الذي تستحقه في الصحافة. فلم تتعامل صحيفتنا "الراي" و "الاسواق" مع القضية وتعاملت معها "الدستور" باستحياء وكتبت عنها الـ "جوردن تايمز" بمقالة واحدة. وأجرت كلاً من "العرب اليوم" و "شيحان" مقابلات مع القاضي الكيلاني كرر فيه اتهامه للحكومة بالتدخل في القضاء. وفي مقابلة مع "الحدث" الأسبوعية كشف الكيلاني لأول مرة أن وزير العدل تدخل في قضية "أسامه جبور، قضية شنك، وقضية بيع الأطفال، وقضية اغتصاب لدى محكمة الجنايات الكبرى، وقضية الشكوى المقدمة ضد وزير الداخلية من توجان فيصل" وتحت عنوان السوبرمان نشرت "الحدث" رسماً للقاضي الكيلاني يظهره في بدلة سوبرمان وكتبت تحقيقاً متوسطاً عنه قالت فيه «حاول الطيران عكس الرياح مثل سوبرمان الرجل الخارق والمنقذ لكن الرياح كانت اشد قوة من أن يتحملها».

أما "العرب اليوم" فنشرت مقالة للمحامي فيصل البطاينه لاحظ فيها الكاتب ان ازمة القضاء منذ مطلع الثمانينات حيث خرج او تقاعد او استقال العديد من القضاة في ظروف مشابهة لخروج الكيلاني

واتفق البطاينة مع الكيلاني على ان "قانون استقلال القضاء كان من الأسباب الرئيسية" لتدهور القضاء وذلك لأن القانون يحد من سلطة الوزير

اما شاكر الجوهري (ايضاً "العرب اليوم") فكتب يقول أن ما اثاره الكيلاني في مقابلاته امر «اكثر من خطير. لانه يخلق الشك لدى المواطن والأجنبي (خاصة المستثمر) في عدالة القضاء الأردني

الأستاذ حسين مجلي نقيب المحامين يقول ان «احالة رؤساء المجلس القضائي المتوالية على التقاعد تطرح ازمة السلطة القضائية وازمة العدالة وازمة تصغير المواقع العلوية في الدولة، كما تطرح هذه المشكلة مسألة فقدان الثقة برؤساء السلطات والمؤسسات التي تؤدي لفقدان الثقة بسلطات ومؤسسات الدولة، وبالتالي فقدان الثقة بالدولة ذاتها». ويضيف الاستاذ مجلي ان «احالة رئيس المجلس القضائي الاخيرة واحالة الرئيس السابق عليه واحالة الرئيس الاسبق عليهما، كلها تشكل احد المظاهر البارزة لازمة السلطة القضائية وازمة العدالة في مجتمعنا، فهناك ازمة ولا شك يعانيها القضاء وتعانيها العدالة، وقد امتدت ليشعر بها كل مواطن اينما كان موقعه ومهما كان نشاطه، وازمة العدالة متعددة ومتنوعة، بعضها يرجع الى تجريد القضاء من سلطته المستقلة او اضعاف سلطة القضاء المستقلة، وبعضها يرجع الى تعامل السلطة القضائية مع السلطة التنفيذية وبعضها يرجع الى احكام القوانين والاصول المتبعة، وبعضها يرجع الى حجم العمل الموكول للقاضي وقصر طاقته مهما بذل من جهد لايصال كل ذي حق الى حقه».

ويضيف «واذا تتبعنا ما يجري لمن شغل الموقع او المواقع الاولية في السلطة القضائية في السنوات الاخيرة وتذكرنا كيف كانت نهاية خدمة الاساتذة القضاة الزملاء رؤساء السلطة القضائية علي النعسان وخليف السحيمات واخيرا فاروق الكيلاني، واذا اظفنا لهؤلاء رشدت شموط وعبد المجيد غرايبة على سبيل المثال، وجميع من تقدم ذكرهم محامون الآن وجميع هؤلاء وغيرهم انتهت خدمتهم في القضاء بتنسيب من وزير العدل وقرار من مجلس القضائي حق لنا السؤال والتساؤل: هل انتهاء خدمة كل هؤلاء انتهاء طبيعي ام لا؟ سؤال اصبح يتردد بين القضاة والمحامين والمواطنين وعلينا ان نبحث عن الاجابة عليه بعمق».



القاضي فاروق الكيلاني كما صورته «الحدث»

نشاطات ثقافية في منتدى عبد الحميد شومان

الاثنين : ١٩٩٨/٣/٢، من الاردن، معالي النائب الاستاذ **عبدالرؤوف الروابدة**، محاضرة بعنوان : "تحديات بناء هيكلية سياسية ديمقراطية في الاردن".

الاثنين : ١٩٩٨/٣/٩، من الاردن، سعادة النائب **بسام حدادين** من الحزب الديمقراطي الوحدوي، محاضرة بعنوان "التعددية السياسية وتعزيز الوحدة الوطنية في الاردن".

الاثنين : ١٩٩٨/٣/١٦ ، من مصر الاستاذ **الدكتور علي الدين هلال**، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة محاضرة بعنوان "المجتمع المدني والتعددية السياسية في الوطن العربي"

الاربعاء : ١٩٩٨/٣/١٨، **حوار الشهر** مع معالي الاستاذ **الدكتور ناصر الدين الاسد**، حول "نحن والآخر"

الاثنين : ١٩٩٨/٣/٢٣، من الاردن، دولة الاستاذ **احمد عبيدات** رئيس الوزراء الاسبق ورئيس اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني ، محاضرة بعنوان : "رؤية في الميثاق الوطني".

الاثنين : ١٩٩٨/٣/٣٠، من الاردن، الاستاذ **الدكتور اسحق الفرحان** ، رئيس مجلس الشورى لحزب جبهة العمل الاسلامي ورئيس جامعة الزرقاء الاهلية، محاضرة بعنوان : "الحركة الاسلامية والعمل السياسي في الاردن عبر نصف قرن".

تقام هذه الفعاليات الساعة السادسة مساء في مقر المنتدى بجبل عمان

الصحيفة المستقلة

الدكتور فهد الفانك *

في وقت ما ليس ببعيد كان المقصود بالصحيفة المستقلة هو انها ليست حزبية، ففي بريطانيا صحف محافظة وعمالية ومستقلة. تماماً كما كان المقصود بالمستقلين هو غير الحزبيين.

لكن استقلال الصحيفة لم يعد يكفي فيه ان لا تكون تابعة لحزب ما، بل يجب ان لا تكون تابعة للحكومة ايضاً كما يحدث في بلدان الحكم الشمولي، او خاضعة لنفوذ كبار المعلنين كما في بعض البلدان الصناعية. او خاضعة للتهديد من جانب الارهابيين كما هو الحال في الجزائر وكما كان الحال في لبنان.

الجهة الوحيدة التي يسمح للصحيفة المستقلة ان تعتمد عليها وتبقى مستقلة هي القراء والكُتاب فإذا كانت الصحيفة غنية فانها تستطيع ان تجتذب افضل الكتاب، وإذا كانت جادة ومتقنة وذات مصداقية تستطيع ان تقنع الالف القراء بشرائها ليأتيها المعلنون

هذا لا يعني ان الصحيفة يجب ان تمالئ الراي العام وتسترضيه. فمن الجائز ان تختلف معه احياناً، وان تستفزه احياناً اخرى، وان تدعي لنفسها وظيفة قيادة وصنع الراي العام وليس مجرد ان تعكس الراي العام كالمرآة

يقول محرر في الـ «واشنطن بوست» انه لا يؤمن بالمسؤولية الاجتماعية للصحفي. ولذلك فانه لا يمتنع عن نشر اخبار مؤذية حرصاً على اعصاب القراء او سمعة جهة ما ولا يؤمن بما يسمى المصلحة العامة التي قد تتطلب اغفال بعض الاخبار الهامة، او التركيز على غيرها، او الانحياز لوجهة النظر التي تخدم بلده في مواجهة بلدان اخرى.

بهذا المعنى فإن الصحفي المستقل يجب ان يكون لا منتمياً، اي انه يكتب ويأخذ مواقف مهنية كشخص خارجي، فينسى انتماءه الوطني او الديني، ولا ينحاز لجنسه او اصله او دينه او مذهبه او لونه او قطره، فرائده الحق والحقيقة

لكن الحياد التام والموضوعية المطلقة في منتهى الصعوبة بل مستحيلة، فالصحيفة لا تستطيع ان تنشر كل المعلومات المتوافرة فلا بد ان تختار من بينها ما تظنه هاماً او طريفاً او مناسباً ولا تستطيع ان تضع كل الاخبار على الصفحة الاولى فلا بد من حكم قيمي ولا يستطيع الصحفي، مهما حاول، ان يتخلص من انتمائه او انحيازاته التي قد تعبر عن نفسها تلقائياً ودون قصد منه. ذلك ان المطبوعة الوحيدة المحايدة تماماً هي دليل الهاتف!.

ما زالت صحافتنا بعيدة عن الاستقلال ولكنها بالتاكيد تسير بالاتجاه الصحيح، وليس ادل على ذلك من عدم رضا الحكومة والمعارضة كليهما عنها.

بعد اذاعة ام. بي. سي.

مونت كارلو واذاعة لندن تنضمان الى موجة الاف. ام

الامير الحسن: نأمل ان لا يؤدي التنافس الى اصوات معزولة عن الواقع

بعد اشهر على بدء اذاعة ام. بي. سي. (الشرق الاوسط) بالبث على موجة الاف. ام. فقد بدات اذاعة مونت كارلو وفي القسم العربي لاذاعة فرنسا الدولية، بالبث على الموجة نفسها، اعتبارا من الثلاثاء ٢٤ شباط الماضي، وذلك بموجب اتفاقية وقعت في الاول من اب الماضي بين الاردن وفرنسا، كما اوضح ذلك مدير عام الاذاعة الاردنية السيد هاشم خريسات، واوضح في تصريح نشرته «الدستور» الاربعاء ٢٥ شباط ان راديو مونت كارلو سيقوم ببث برامجه العادية التي اعتاد المواطن سماعها، والاختلاف الوحيد ان هذه المحطة قد اخذت من الاردن موجة اف. ام.

اما الافتتاح الرسمي لهذه الاذاعة فقد بدا يوم الاحد الماضي مطلع اذار، واشارت مديرة مكتب الاذاعة في عمان السيدة رندة حبيب، ان عملية البث كان من المقرر ان تبدا خلال كانون اول لعام ١٩٩٧ لكن امورا فنية اخرت البث اضافة الى سوء الاحوال الجوية

وفي الموعد نفسه الاول من اذار ١٩٩٨، انضمت اذاعة ثالثة الى موجة الـ اف ام وهي اذاعة لندن - القسم العربي بهيئة الاذاعة البريطانية .B.B.C، وقد عقد بهذه المناسبة مؤتمر صحفي حضره المدير العام للاذاعات العالمية بهيئة الاذاعة البريطانية، وعدد من المسؤولين والاذاعيين اعضاء اسرة القسم العربي. ويغطي بث اذاعة لندن منطقة عمان الكبرى وضواحيها ومناطق من الضفة الغربية والقسم العربي هو اقدم اذاعات هيئة الاذاعة البريطانية باللغات الاجنبية وهو اكبرها، وبدأ البث في وقت كانت فيه بريطانيا تحكم فلسطين وكان العراق ما زال تحت الانتداب، وقد احتفل القسم العربي في ٣ كانون الثاني ١٩٩٨ بمضي ستين سنة على انطلاق اول بث باللغة العربية وبمناسبة انطلاق البث العربي من عمان، فقد اجرت اذاعة لندن مقابلة [illegible] مع سمو الامير الحسن بن طلال، وقد تحدث سموه عن الاعلام في عصر الفضائيات والانترنت، واستذكر سموه الاسلوب الموسوعي لبرنامج حسن الكرمي «قول على قول» والحداثة [illegible] في برامج القسم العربي وشمولية برامجه الاخبارية

ويرى سمو الامير الحسن ان تنافسا سوف يجري بين محطتي الاف. ام الاثنتين المستقلتين برامج اذاعة لندن واذاعة مونت كارلو، املا ان لا يؤدي التنافس [illegible] في الاردن الى المزيد من الحوار [illegible] لا ان تكون اصواتا معزولة عن الواقع

وفي المقابلة [illegible] سموه على الفضائيات العربية و[illegible] المحطات [illegible] في الخليج التركيز على [illegible] المعاصر وانها لا تعطي الغناء الاصيل دورا كافيا

ويرى سموه ان الدور الاساسي اعلاميا في المرحلة المقبلة سيكون للانترنت الذي يجمع الصوت والصورة وبين المطبوعة [illegible] الشاشة الصغيرة، على ان [illegible] للاذاعات الصوتية دورا مستمرا [illegible] ذلك القرب الى الانسان مما هو الى العقل الالكتروني.

وقد رحبت الصحافة بهذا الحدث [illegible] وافردت تغطية للانباء المتعلقة به [illegible] الاسواق (ابراهيم شاهزاده) والراي [illegible] الريماوي) يوم الاربعاء ١٩٩٨/٢/٢٥ [illegible] (باسم سكجها) في اليوم التالي [illegible] مقالات مرحبة، والتي تجعل من المحطات [illegible] الثلاث تدخل كل بيت اردني، مع [illegible] قدرة الاذاعة الاردنية على المنافسة [illegible] الرسمي عن السماح بخصخصة [illegible] التلفزيوني والاذاعي في الاردن.

شيع وأحزاب حول الترخيص للمحطات الغير اردنية

انقسم السياسيون والكتاب الاردنيون كعادتهم - وهي عادة حميدة - شيعا واحزابا في رد فعلهم على الترخيص لثلاث محطات غير اردنية هي الـ BBC والـ MBC ومونت كارلو البث من عمان على موجة الـ FM التي تتميز بصفاء الاستقبال عليها. فهناك من رحب وهناك من تحفظ وهناك من عارض. اما الذين رحبوا فقالوا ان من شان ازدياد عدد المحطات ان يزيد من حجم ما يصل الى الناس من اخبار ومعلومات ومن مساحة حرية التعبير. اما من تحفظوا فاعربوا عن خشيتهم من ان تطغى هذه الاذاعات على اذاعة المملكة الاردنية الهاشمية وأما من عارضوا فقد طالبوا التصريح لمحطات اردنية بدلا من الاجنبية، على ان المواطنين العاديين وبشكل خاص [illegible] رحبوا ترحيبا كبيرا بالاذاعات الثلاث الجديدة لانها اتاحت لهم تسلية [illegible] لكل ما هو جديد من الاخبار لا [illegible] ان هذه المحطات الثلاث تشكل تحديا [illegible] للاذاعة الاردنية سواء في مجال البث او مجال الاعلان.

ولهذا فقد سمعنا نائب رئيس الوزراء، وزير الاعلام عبد الله النسور يتحدث من عزم الحكومة تحرير وسائل الاعلام الرسمية وان يكن بالتدريج. ويبدو ان تسارع الاحداث يفرض على الحكومة ان تفكر بطرائق جديدة للحاق بركب التطورات التقنية وغير التقنية.

والصحفيون هم اكثر من يرحب بهذه التطورات الجديدة لانها تخلق وظائف جديدة مجزية وتحفز في راي الكثيرين الاذاعة والتلفزيون الاردنيين على تقديم برامج افضل. وفي راي الزميل سعد السيلاوي نشرته «المواكب الاسبوعية» يقول الزميل السيلاوي «انه المستمع الاردني ذو ذوق رفيع ويحب مشاهدة وسماع الاخبار والاغاني الحديثة وهذا ما تحاول MBC (التي يعمل السيلاوي مديرا لمكتبها في عمان) تلبيته».

ولكنه يضيف «ولا اعتقد ان هذا سيسحب البساط من تحت اقدام الاذاعة الاردنية او التلفزيون .. والسبب ان الجمهور سيلجأ اليهما فيما يتعلق بالقضايا المحلية».

الحكومة تلتزم الصمت حول [illegible] اسهمها في الصحف اليومية

محمد سلامه

اعاد قرار محكمة العدل العليا الغاء قانون المطبوعات المؤقت لعام ١٩٩٧ والعودة الى القانون الدائم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٣ الى الواجهة قضية ملكية الحكومة في اكبر مؤسستين صحفيتين: المؤسسة الصحفية الاردنية التي تصدر «الراي» و«الجوردن تايمز» والشركة الاردنية التي تمتلك «الدستور».

ويذكر ان القانون الدائم لعام ١٩٩٣ اعطى الحكومة مهلة اربع سنوات انتهت في ١٩٩٧/١/١٥ (اليوم الذي اصدرت فيه الحكومة القانون المؤقت) لكي تسوي اوضاعها في هذه الصحف بحيث لا تتعدى ملكيتها في اي منها عن ٣٠٪ من قيمة الاسهم وتمتلك الحكومة ٦٢٪ من اسهم «الراي - الجوردن تايمز» و ٣٢٪ من اسهم الدستور

ان حصة الحكومة في «الراي» هي حصة مهمة اذ يبلغ راسمال الشركة مليونان ويبلغ حجم اعمالها السنوية حوالي عشرة ملايين دينار وارباحها ٢ مليون.

الاستاذ سيف الشريف مدير عام جريدة «الدستور» قال «الكرة الان في مرمى الحكومة، ويجب ان تفكر الحكومة بشكل جدي ببيع اسهمها في الصحف اليومية»، مشيرا ان وضع الحكومة الان في هذه الصحف مخالف للقانون

و«الدستور» ليست لديها مشكلة، حسبما يقول الشريف، كون صندوق الضمان الاجتماعي يملك فقط ٣٢٫٥٪ من اسهم «الدستور» موضحا ان مؤسسة الضمان الاجتماعي صنفت انها مؤسسة رسمية حيث يراس مجلس ادارتها وزير العمل

واشار الشريف «ان المشكلة تكمن في «الراي» التي تملك فيها الحكومة ٦٢٪ . ويستدرك قائلا «انه اذا ما تم طرح اسهم «الراي» للبيع، فان قيمة سهم الجريدة سينخفض، ونحن لا نريد لاسهم «الراي» ان تتدهور، حيث تتمتع بتاريخ عريق وصحيفة لها حضورها.

والخروج من المازق، قال الشريف «انه لا بد من اتفاق واستشارات قانونية ومالية وان تتم العملية بتدرج، للمحافظة على الوضع المالي لـ «الراي».

الاستاذ محمود الكايد رئيس [illegible] جريدة «الراي» قال «ان اتصالات [illegible] الحكومة، ممثلة بمؤسسة الضمان [illegible] والمؤسسة الاردنية للاستثمار، [illegible] القانونيين والمؤسسات المالكة للوصول الى [illegible] مناسبة في كيفية بيع الاسهم».

ولا تزال الحكومة تلتزم الصمت [illegible] الموضوع وترفض الاجابة على اسئلة [illegible] بهذا الخصوص.

وتقول مصادر مقربة من الحكومة ان [illegible] تتجه الى بيع فائض حصتها للشركات [illegible] تؤسسها الحكومة وذلك الخروج من المازق.

المحامي حسين مجلي نقيب المحامين [illegible] «الحكومة حق دستوري التملك في الصحف [illegible] يجوز ان تحرم من هذا الحق تحت [illegible] الديمقراطي فهي حرة بذلك». ومن جانب [illegible] المحامي نجيب الرشدان «القانون لم [illegible] الحكومة لهذه الاسهم ولكن حصتها على [illegible] السوق».

ويخالف المحامي هاني الدحلة [illegible] ويقول انه «ضد ملكية الحكومة في الصحف [illegible] هذا يعني تدخلا في الصحف. والدولة [illegible] تصدر صحيفة وتملكها بنسبة [illegible] للحكومة ان تكون مالكة لاسهم في شركات [illegible] في موضوع الصحف».

ولا يعتقد البعض ان من شان تغيير [illegible] الجزئي تغيير السياسات التحريرية [illegible] الحكومة تمتلك ٣٠٪ فان هذا [illegible] بها في التدخل، ويطالب صحفيون [illegible] ترفع الحكومة يدها عن الصحافة [illegible] ليس من شان ذلك ان يحول [illegible] معارضة، ويستشهدون [illegible] المستقلة، فرغم [illegible] تزال صحيفة [illegible]

ويقول [illegible] اسمه ان [illegible] سياسي [illegible] تتخذ قرارا [illegible] مالكة [illegible] وان [illegible] اليومية.

عماد الدين اديب «يملأ» شاشة التلفزيون الاردني

على مدى ثلاثة ايام متتالية، تمكن المحاور الاعلامي المعروف عماد الدين اديب، من الاستحواذ على اهتمام مشاهدي التلفزيون الاردني، في الاسبوع الاخير من شباط الماضي.

واذا كان فوز الزميل بمقابلة ثمينة ومطولة مع جلالة الملك، قد اسهمت في القاء مزيد من الاضواء على المواقف الاردنية كما عبر عنها جلالته، فقد حظي المحاور باعجاب الكثير من المشاهدين نظرا لسلاسة ادائه وعفوية اسلوبه، الامر الذي اثار ارتياح جلالة الملك رغم الاسئلة المتهاطلة التي كان يثيرها السيد اديب بلا كلل او ملل.

وكان الجمهور الاردني قد شاهد نجم تلفزيون الاوربت في اثناء تقديمه للمهرجان الذي اقامته هذه الشبكة التلفزيونية في اواخر شهر رمضان، بين عدد من المطربين والمطربات وقد فوجىء الجمهور بان السيد اديب يمتلك موهبة اهم، وهي المحاورات السياسية الشيقة والجادة، كما بدى ذلك في المقابلة مع جلالة الملك، ثم في الحلقتين التاليتين مع د. عبد اللطيف عربيات والمهندس عبد الهادي المجالي ومحمد داودية ثم مع رئيس مجلس الاعيان زيد الرفاعي.

الحلقات الثلاث استقطبت اهتمام المشاهدين الذي تساءلوا عن سر غياب مثل هذه البرامج من التلفزيون الاردني، ولماذا لا تتاح الفرصة لكفاءات اعلامية اردنية لانجاز مثل هذه البرامج الجماهيرية والتي باتت تختص بها المحطات الفضائية العربية.

عدنان أبو عوده العاكف على التأليف

آن الأوان للإقلاع عن النهج الاعلامي التعبوي

جمال الطاهات *

عدنان ابو عودة الشخصية السياسية المعروفة عين وزيراً للإعلام الاردني عام ١٩٧٠، وشغل بعدها حقيبة الاعلام عدة مرات. باضافة الى عدة مناصب رفيعة منها وزيراً للخارجية، ووزيراً للبلاط قبل إلغاء المنصب، ورئيسا للديوان الملكي. وكانت اخر مناصبه مندوب الاردن لدى الأمم المتحدة. تقاعد مؤخراً، وبدا بتاليف كتاب حول العلاقات الاردنية الفلسطينية. التقت «المشرق الاعلامي» السيد ابو عودة للحديث حول تطور الاعلام الاردني الذي قال:

لم يتطور الاعلام الاردني بشقيه الرسمي وغير الرسمي ليستجيب لمتطلبات المرحلة الديمقراطية. إذ بقي النهج الاساسي للاعلام المبني على مفهوم التعبئة هو النهج السائد، وكان الدولة في حالة حرب دائمة، ودور الإعلام هو تعبئة الناس لمواجهة الاخطار. اذ أن نهج التعبئة يفترض وجود خطر دائم، ويفترض ضرورة تكتل الجميع لمواجهة هذا الخطر. وما زال هذا النهج هو السائد حتى في الصحافة، وليس فقط الاعلام الرسمي. اذ ما يزال العدد الاكبر من كتاب الاعمدة يكتبون بطريقة تعبوية وليس بطريقة تحليلية. وهذا غير مرتبط مباشرة بالديمقراطية، إذ حتى في الدول والمجتمعات الديمقراطية إذا وجد خطر خارجي يلجأ الاعلام الى الوظيفة التعبوية. ويجدر التذكير هنا ان النهج التعبوي بدأ بشكل موضوعي منذ عام ١٩٦٧ قبيل الحرب ثم اصبح نهجا عاما بعد الحرب وهو مستمر الى يومنا هذا بالرغم من مضي عدة سنوات على توقيع اتفاقية سلمية مع اسرائيل حتى انه يمكننا القول أن المزاج المجتمعي السائد هو السيكولوجية التعبوية، وخطورة استمرار هذا النهج ان من يخرج على التعبئة يخرج على الجهد الوطني حتى في القضايا التي تتطلب وجهات نظر مختلفة. فإذا ما خرجت عن الخطاب الرسمي العام فانت تخرج على الجماعة. وبما أن النهج التعبوي يعتمد بالدرجة الاولى على العواطف. فقد ادى استمرار هذا النهج إلى حرمان المواطن من التحليل العقلاني للقضايا.

والمشكلة المهمة التي تتفرع عن هذا التوجه يبرزها السؤال حول مدى فاعلية الاعلام الرسمي في مخاطبة عواطف المواطنين، اذ ان ديمومة الخطاب التعبوي أدت الى تناقص فاعليته. وكما يقول المثل العامي «الزايد أخو الناقص» فالإمعان أو التمادي في استخدام العاطفة في التعبير ادت الى تناقص استجابة المواطنين لمثل هذا الخطاب. وبالنتيجة ادى ذلك الى خسارة مضاعفة: من جهة خسر المواطن الفرصة في التعرف على المناقشة العقلية وإعمال العقل فيما يجب ان يتم تناوله بتحليل عقلاني وهادئ، وخسرت الدولة الفرصة في التأثير العاطفي على المواطنين.

وفي إطار البحث عن الضرورة الموضوعية لديمومة وعدم انقطاع الخطاب التعبوي، وعن سبب استمرار النهج التعبوي في الاعلام بعد ثلاث سنوات من التوقيع على اتفاقيات السلام مع اسرائيل. فإذا كانت عملية السلام تحتاج الى تعبئة خاصة، الا ان توقيع معاهدة السلام يجب ان تنهي حاجتنا للإعلام التعبوي. فقبل حرب حزيران كنا نخشى الحرب، وبعد الحرب كنا في حالة صراع دائم مع اسرائيل، وتوقيع المعاهدة مع اسرائيل يجب ان يلغي نظرياً هذه الحالة، فلماذا تستمر؟ تحدث السيد أبو عودة فقال:

«الحقيقة ان نهج التعبئة بعد التوقيع على المعاهدة بسبب الحاجة الى الترويج للقرار التسوية والتبشير بعوائد السلام. وخصوصاً ان نتائج السلام وفوائده لم تتحول الى حقيقة يلمسها المواطن، لذلك سحبت الدولة للنهج التعبوي من جديد للحفاظ على الخيار السلمي، ومنع مهاجمة هذا الخيار او التعرض له. ومن هنا يمكن فهم الاطار النظري العام للتوجه الرسمي الجديد حيال الصحافة».

وفيما يتعلق بقوانين المطبوعات والنشر، تحدث السيد ابو عودة فقال «بالرغم من انني لم اقم بدراسة هذا القانون ولا يمكنني ان اقيمه «الا انه من الضروري هنا ان نفرق نظرياً بين جانبين: الأول حرص القانون على الجانب المهني او التقني للمهنة، والثاني يتعلق بالمساحة التي يتيحها القانون لحرية التعبير وهل هي مساحة كافية او ليست كافية، ومدى انسجام هذه المساحة مع عملية الدمقرطة، وهذا هو المعيار النظري الذي يجب ان يوجه النظر الى القانون الجديد ما هي المحاذير التي توضع، ومدى سعة المساحة التي يتمتع بها الصحفي؟ ولا بد من الاشارة الى اهمية النظر الى نوع الرقابة التي ستوضع على تخوم المساحة التي يتمتع بها الصحفي. واذكر في لقاء لي مع احد رسامي الكاريكاتير وناقشنا عن الاعلام، ذكر انه في فترة ما قبل الديمقراطية كانت الامور اقل عسرا على الصحفي، فسألته السؤال التالي: ايهما اصعب الرقابة الذاتية ام رقابة القانون؟ فاجاب ان الرقابة الذاتية اصعب بكثير. وتساءلت عن السبب فكان جوابه ان السبب هو أن الرقابة الذاتية موجودة دائما ولا يمكن لها ان تغفل أو تستقل، وكلما كتبت رافقها السؤال ان كانت تتخطى الخط الاحمر ام لا. وفي الحقيقة ان تقييم القوانين من الجانبين المهني والرقابي هو عمل الصحفيين ورؤساء التحرير الذين يواجهونها

والمهنة ... ويدركون ما [illegible] مساحات الحرية، والمقصودات المهنية.

وحول مدى انسجام القانون المؤقت مع الدستور والميثاق الوطني، فقد تحدث السيد ابو عودة، وذلك قبل صدور قرار محكمة العدل العليا بعدم دستورية القانون، فقال [illegible] الآخر الذي يمكن ان يقوم به القانون هو الجانب الدستوري ومدى انسجام القانون مع الميثاق الوطني. فالقانون لا يصدر الا [illegible] دستورية، [illegible] اقراره من قبل السلطة التشريعية [illegible] فالقانون في المحصلة النهائية يجب ان يكون [illegible] عن المبادئ الدستورية ومستوحياً من مبادئ الميثاق الوطني، اذ يشكل الاثنان [illegible] المشروع.

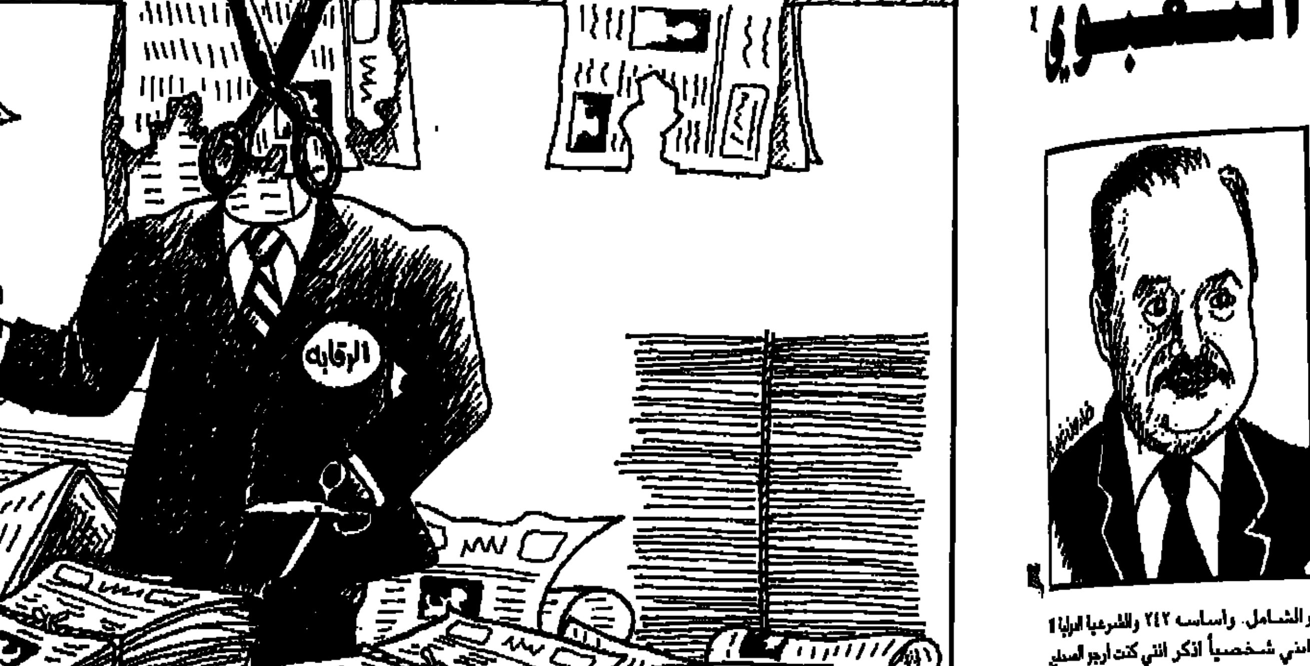
وحول [illegible] النهج التعبوي في الاعلام الاردني تحدث السيد ابو عودة فقال «السائد في الاعلام الاردني [illegible] بالصحافة [illegible] وهي [illegible] الفكرة صحافة تحاول [illegible] لا تزال [illegible] في [illegible]. فأنت تجد كاتب العمود الذي يجب ان يقدم تحليلاً يتحدث بلغة تعبوية، فيقول (نحن) وهو بذلك يتكلم باسم الدولة، فهو لا يقول رأيه. فحين يتحدث عدة كتاب بهذه اللهجة، فهم بذلك أقرب الى العسكر الذين يصطفون للدفاع عن فكرة ما للدولة. بالتأكيد ان هناك تحليلات جميلة وعميقة، ولكن النهج الغالب هو نهج تعبوي وهذا النهج الذي لا يتماشى مع الديمقراطية. ولا وفي رأيي انه لا ينسجم مع مرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقيات السلام مع اسرائيل، فمن الضروري ان يناقش الناس نتائج السلام، واستحقاقاته، ما لنا وما علينا، ويفكرون بافضل السبل لتعظيم فوائده وتقليل خسائره» وفي هذا الصدد اكد السيد ابو عودة ان فكرة الاعلام ومفهومه لدى اجهزة الدولة ما تزال متعلقة بالدور والوظيفة التعبوية للإعلام.

وحول تفاصيل التطور السياسي والتاريخي الذي استدعى النهج التعبوي للإعلام الاردني، تحدث السيد ابو عودة فقال «من الناحية التاريخية انا كنت وزيرا للاعلام في المراحل التعبوية ولذلك انا اعيها تماما، وكنا في السابق نعبئ مع قضايا محددة وضد قضايا اخرى، فبعد عام ١٩٧٠ كان للإعلام هدف واضح هو دعم الوحدة الوطنية وهذه الاولوية املتها طبيعة احداث تلك المرحلة والحاجة والحرص على الوحدة الوطنية لتكريسها بسبب الصدع في بنية المجتمع. وهذه عملية تعبوية وكان مطلوبا ايضاً ان نحصن المواطنين ضد العنف الذي كان مصدره خارجياً، اما المهم فاننا كنا نهيئ من اجل السلام الذي يعتبر خياراً استراتيجياً للدولة منذ ذلك الحين، فكنا نتحدث عن السلام العادل والشامل. واساسه ٢٤٢ والشرعية الدولية [illegible] انني شخصياً اذكر انني كنت ارجو الصحفيين في لقاءاتي الاسبوعية معهم ليقدموا الرؤى [illegible] التحليلات او الكتابة التحليلية. وكنت دائماً اشعر ان الاعلام الرسمي التعبوي بحاجة الى صحافة مكتوبة تحليلية. فانت حتى لو [illegible] الترويجية تحتاج الى اللون الثاني. الا ان الكثير من الصحفيين ينطبق عليهم القول بانهم كاثوليك اكثر من البابا».

وحول مشروعية الخلاف بين الصحفي والتوجه العام للسياسة الرسمية، تحدث السيد ابو عودة فقال «التوجه العام للدولة لا يقتصر على قضايا تفصيلية ومحددة، اضافة الى ان السياسة اليومية قد لا تكون بالضرورة متماشية مع هذا التوجه. من هنا فان دور الصحفي الحر والمطلع هو في الكشف عن مدى مطابقة سياسة ما للتوجه العام للدولة وللمصالح الوطنية العليا، وهنا لا بد من التمييز بين المصالح الوطنية العليا وبين التوجهات السياسية المرحلية. فلا يوجد في السياسة ثوابت، بل ان [illegible] ولكن هناك ثوابت مرحلية ليس بالضرورة ان تكون دائماً مفيدة للمصلحة الوطنية العليا، فعلى سبيل المثال كنا ضد الانفراد، لان [illegible] السياسي كان البحث عن العمل العربي [illegible] وحين يكون ذلك من ثوابت الدولة المرحلية [illegible] للصحفي ان ينتقد اي سياسة تخرج على هذا الثابت الذي تقبل به الدولة دون ان يكون ذلك مدعاة لاتهام الصحفي بانه خرج على الدولة».

ولشرح هذه النقطة، تحدث السيد ابو عودة باسهاب فقال: «بالنسبة لنا في الاردن كان عدم الانفراد يعبر عن فهم محدد لطبيعة الصراع وموازين القوى الدولية بالاضافة الى انه كان يعبر عن الاعتقاد بان سلامة العملية السلمية تتطلب غطاءً دولياً. فكان عدم الانفراد بالحل ينطوي على جانبين: اولاً ضرورة التوازن الدولي وثانياً [illegible] غطاء للعملية السلمية يحميها [illegible] الرئيس السادات الذي خرج على هذا المفهوم باعلانه ان ٩٩٪ من اوراق الحل في ايدي اميركا. وهذا يعني ان الاردن [illegible] الا ان مصر بحكم حجمها [illegible] استطاعت ان تنفرد، اما الاردن [illegible] الانفراد دون الغطاء العربي والدولي [illegible] التذكير ان الغطاء العربي [illegible] دولي. فموافقة الرافضين العرب [illegible] السوفياتي. اذ كان الصراع العربي [illegible] يفهم بكونه احد [illegible] الصراع الدولي. الا انه [illegible] الباردة لم يتم [illegible] للصراع كما [illegible] هناك آفاق [illegible]

> أن نهج التعبئة بعد التوقيع على المعاهدة جاء بسبب الحاجة الى الترويج لقرار التسوية والتبشير بعوائد السلام. وخصوصاً أن نتائج السلام وفوائده لم تتحول الى حقيقة يلمسها المواطن، لذلك سعت الدولة للنهج التعبوي من جديد للحفاظ على الخيار السلمي، ومنع مهاجمة هذا الخيار أو التعرض له. ومن هنا يمكن فهم الاطار النظري العام للتوجه الرسمي الجديد حيال الصحافة.



ما تم طرحه بعد اتفاقية السلام مجرد أفكار يسهُل نقدها..

> ما يسمى بالاطار المفاهيمي لمرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقية السلام. لم أشاهد اطاراً مفاهيمياً متماسكاً في هذا الصدد، وما طرح على استحياء هو مجموعة افكار من السهل نقدها، ومنها ان الاردن بعد التوقيع على اتفاقيات السلام سيلعب دور البوابة جيئة وذهاباً من والى العالم العربي

تعليقها بالصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. اذ بالرغم من هبوط مستوى المؤتمر الدولي في أواسط الثمانينات من كونه محكمة دولية تملك الفيتو على ما يتوصل اليه أطراف الصراع من حلول الى كونه جهة مباركة الى ما تتوصل اليه الاطراف من اتفاقات، فقد وافقنا نحن في الاردن على هذا الهبوط في مستوى المؤتمر وتغير وظيفته. ونحن قبلنا به ليكون غطاء دوليا، له وظيفة شكلية ولا ينظر في التفاصيل إلاّ اذا لجأت اليه الاطراف. ونحن في الاردن روجنا لهذا وعبأنا الناس مع المؤتمر الدولي ولكن في منتصف السبعينيات وبعد اتفاقيات فك الاشتباك حاول الأردن ان يكون جزءاً من هذه الاتفاقيات ولكن رفضت اسرائيل واميركا ادخال الاردن الى اتفاقيات فك الاشتباك باعتبار ان الاردن لم يكن مشتبكاً مع اسرائيل في حرب ١٩٧٣. وكان الاردن يخشى ان تتطور هذه الاتفاقيات لتصبح اتفاقيات سلام يستثنى هو منها. وبعد مبادرة السادات وجد الاردن نفسه مع سورية ومنظمة التحرير في معسكر واحد.

وخلال الفترة بين مجيء الليكود الى السلطة وعام ١٩٨٦، قدم الاردن عدة مبادرات سلمية، وكان الدافع هو خشيته من مواقف الليكود الايديولوجية حيث يرى ان الاردن هو فلسطين. اضافة الى تزايد معدلات الهجرة من فلسطين الى الاردن في عهد الليكود. لذلك شعر الاردن بحاجة الى التسريع في العملية السلمية، واصبح هم الاردن الاساسي هو جلب منظمة التحرير الى العملية السلمية. وبعد عام ١٩٨٢، رأى الاردن ان هناك فرصة لاقناع المنظمة بالمشاركة في عملية سلمية على اساس مبادرة الرئيس الاميركي رونالد ريغان. وهذه المبادرة تستند في جوهرها الى مبدأ الارض مقابل السلام، وارتباط الضفة الغربية مع الاردن، وهذا يعني شراكة اردنية فلسطينية، قبل الاردن بها، ومشروع ريغان بهذا الخصوص قريب من مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه جلالة الملك عام ١٩٧٢. والاردن كان يحركه إحساسه بأن حالة «اللا حرب واللا سلم» تؤذيه بشكل مباشر وتشكل تهديداً حقيقياً لمصالحه. وكان الاردن معني بإدخال منظمة التحرير كشريك للسلام. وقد مرت هذه العمليات بعدة مراحل. الاولى عام ١٩٨٢ حتى ١٩٨٤. ثم المرحلة الثانية التي بدأت بعد خروج المنظمة من طرابلس واستمرت حتى الغاء اتفاق شباط عام ١٩٨٦. والمرحلة الاخيرة بدأت بعد ذلك بخطة تنمية الضفة الغربية التي سعت لايجاد قوة ضاغطة على المنظمة من الداخل. وتوقفت كل هذه الجهود مع مجيء الانتفاضة عام ١٩٨٧.

وبالرغم من ان ظاهر الامر ان المنظمة هي التي لم تستجب، ولكن في الحقيقة عدة اطراف لم تساعدنا في هذا الامر. ويعترف وزير الخارجية الاميركي آنذاك السيد جورج شولتز، ان اميركا لم تساعد الاردن في علاقته مع المنظمة، وكذلك الاتحاد السوفياتي. مما دفع الاردن ليطرح خطة تنمية الضفة الغربية».

وحول امكانية الاعلام الاردني في هذه المرحلة ان على تقديم ممارسة جديدة ترتقي لمستوى المرحلة وتخدم القضايا الوطنية بعيداً عن الدور والممارسة والتقنيات التعبوية؟ تحدث السيد ابو عودة فقال: السؤال هو هل يسمح القانون الحالي (المؤقت) بظهور هذا الاداء، وانا امل من مجلس الامة ان يعمل على تطوير القانون بما يزيد من مساحة الحرية للصحافة. وخلاف ذلك فالمواطنون سياخذون معلوماتهم ومرتكزاتهم التفكيرية من الخارج، ويترك للجميع ليفكر كل كما يريد. وفي المحصلة انت لا تستطيع ان تعيش في حالة احادية التوجيه، فهذا تعطيل. فمساحة المشاركة الجادة وليست الشكلية امر ضروري واساسي للامن الوطني ولمعالجة نتائج السلام. والتناول العقلاني يشجع العقلانية بينما التناول العاطفي ينبت ردود فعل عاطفية، والمبادرة دائماً مع الدولة لتؤسس وتثبت النهج العقلاني في الحياة العامة. والعمل التعبوي إما ان يسوق الناس كالقطيع أو يجعل من مشاعرهم مشاعر خاملة لا تفهمك وتقاطعك وتتدابر معك. وينبغي هنا الانتباه لهذه المسالة وهي القطيعة بين الجماهير والسلطة الاعلامية الواحدة. يضاف الى ذلك ان تبني الدولة لاتجاه ما، ثم الزام الكتاب بتأييد هذا الاتجاه، كثيراً ما يفوت على صانع القرار فرصة اكتشاف الخطأ في هذا التوجه، لأنه محروم من الاطلاع على الافكار النقدية وهذا يعني ان التعبوية في الاعلام لا تحرم فقط المواطنين من الافكار الجديدة بل تحرم ايضا صناع القرار من هذه الافكار، وتدفعهم لتصديق ما لا يصدق ويسدوا الطريق على أنفسهم لتصحيح ما يجب تصحيحه

وحول خطاب الدولة الاعلامي في المرحلة الراهنة وهي مرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقية السلام، تحدث السيد ابو عودة فقال «انا شخصياً لم المس ان هناك خطاباً متكاملاً للسلام. او ما يسمى بالاطار المفاهيمي لمرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقية السلام لم اشاهد اطاراً مفاهيمياً متماسكاً في هذا الصدد، وما طرح على استحياء هو مجموعة افكار من السهل نقدها. ومنها ان الاردن بعد التوقيع على اتفاقيات السلام سيلعب دور البوابة جيئة وذهاباً من والى العالم العربي. وهذا كلام افتراضي او تفكير بالاماني انما لا نصيب له في الواقع إذا لم يقبل الناس بك كبوابة، تصبح هذه الاستراتيجية بلا زبائن».

وكانت آخر النقاط التي اثيرت مع السيد عدنان ابو عودة في ذلك اللقاء حول مدى دقة المعلومات التي يقدمها الاعلام الرسمي واثر ذلك على مصداقية الدولة، تحدث السيد أبو عودة وقال: «هناك مأزق تقني بسبب تضارب المعلومات الحقيقية مع البيانات الرسمية، ومثل هذا يؤدي الى الاضرار بمصداقية الدولة. والحل هو توحيد مصدر المعلومات، والسرعة في نشرها والتضارب بين البيانات الرسمية والوقائع يحصل في اي مكان او دولة في العالم، ولكن من الضروري التصحيح فوراً وعدم تكرار مثل هذا الخطأ والا فقدنا مصداقيتنا. والضرر الناتج عن عدم دقة بيانات الاعلام الرسمي وتضاربها يستوجب بذل جهد مؤسسي كبير لضمان عدم تكرارها وصيانة مصداقية الدولة».

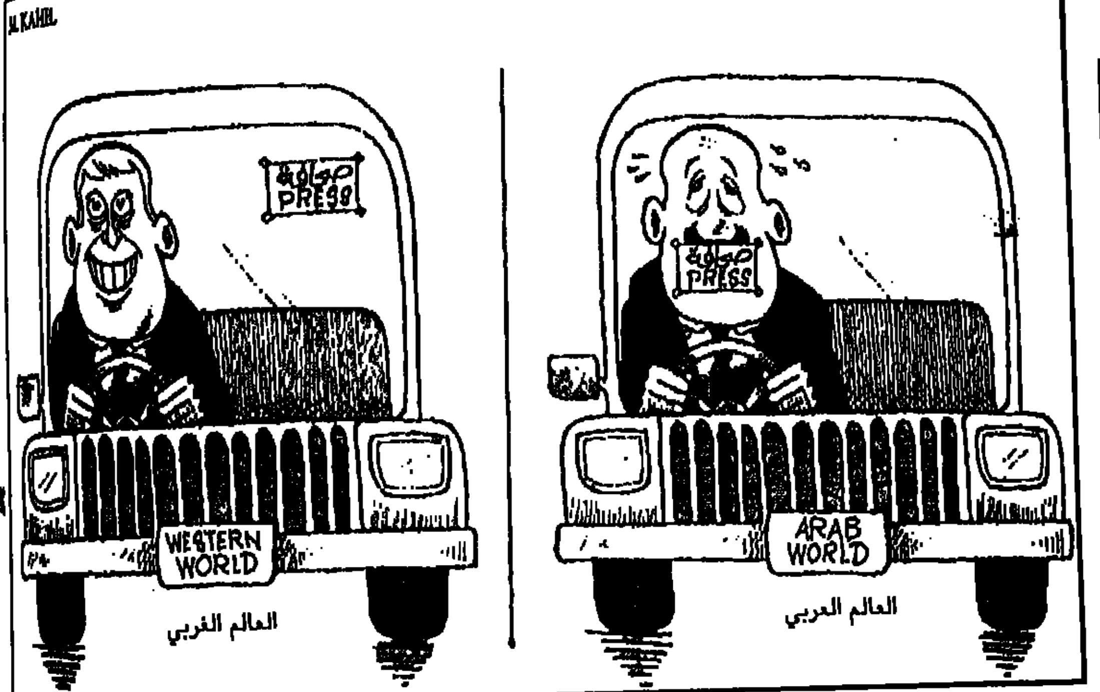
* كاتب وباحث اردني

ميثاق الشرف الصحفي

بنود مكررة ودون آلية للتطبيق

عبد الله حسنات *

بعد قرابة عام من اقرار الهيئة العامة لنقابة الصحفيين ميثاق شرف للصحافة، فان الميثاق يثير نقاشا ولم يتسن تداوله على نطاق واسع، ولا زال حبيس ادراج النقابة.



العالم العربي — العالم الغربي

بعد نحو عامين من الوعد الذي قطعه مجلس نقابة الصحفيين على نفسه، امام جلالة الملك باعداد ميثاق شرف للصحفيين، فان الميثاق لم يخرج بعد الى النور، وما زال مشروع الميثاق محفوظا في ادراج النقابة.

وقد تبدت الحاجة اللحة الى هذا «العقد المعنوي» طيلة العامين الماضيين، وخاصة مع الضجة التي كانت تثيرها الصحف الاسبوعية في تناولها المثير للاخبار ولنشرها صورا معيبة. ولا شك ان المستوى المهني للاسبوعيات كان وراء الغضب الذي ظهر في صفوف الحكومة، والمجلس النيابي (الثاني عشر) والذي ادى الى وضع تعديلات بالغة التشدد على قانون المطبوعات في ايار الماضي وادى الى اغلاق الاسبوعيات قبل ان تنقض محكمة العدل العليا هذه التعديلات. ولا ريب ان الحاجة الى ميثاق شرف الصحافة ما زالت قائمة، وكما هو الشأن مع حاجة الصحفيين الى التدريب والتأهيل المهني.

وبقراءة متأنية للميثاق ومقارنته مع ميثاق الشرف البريطاني (مثلا) تتكشف نواقص كثيرة.

ينقسم الميثاق الى جزأين: الاول تحت عنوان «يلتزم الصحفي» والثاني تحت عنوان «يمتنع الصحفي».

وقد ورد في الفقرة (أ) تحت يلتزم الصحفي انه «يلتزم» بالمحافظة على سرية مصادر معلوماته - كما يلتزم بالتحقق من صحة المعلومات والاخبار قبل نشرها - والتقيد بسلوكه المهني بمبادىء الشرف والاستقامة والنزاهة». ويلاحظ ان هذه المادة تزخر بالالتزامات التي كان ينبغي ايراد كل منها كنقطة منفصلة.

فسرية المعلومات لا علاقة لها بصحتها، وهذه وتلك هي جزء من مبادىء الشرف والاستقامة والنزاهة والتي هي في النهاية مبادىء اخلاقية عامة.

وفي الفقرة (هـ) تظهر المبادىء وكأنما هي مبادىء حزب قومي اذ تنص المادة على «التأكيد على التاريخ المشترك والحاضر والمستقبل للامة ومساندة حركات التحرير في ارجاء العالم وشجب حركات التمييز العنصري في العالم».

ويعاني مشروع الميثاق من صياغة ملتوية لبعض مواده فالمادة (ح) من الجزء الثاني (يحظر على الصحفي) تنص على انه «يحظر على الصحفي نشر البيانات والمعلومات المغلوطة وتجاهل تصحيحها فور الاطلاع على الحقيقة». فلغويا «يحظر على الصحفي نشر البيانات .. » ولا يحظر عليه تجاهل تصحيحها. عدا عن ان هذه المادة الاخيرة في المشروع هي تكرار لبعض ما ورد في المادة الاولى التي تنص على ان يلتزم الصحفي .. بالتحقق من صحة المعلومات.

وتتعدد حالات التكرار فالمادة (و) من الجزء الاول يلتزم الصحفي «بعدم استغلال المهنة للحصول على مكاسب شخصية» وفي المادة (ط) من الجزء الثاني تحظر عليه «قبول هبات او تبرعات مالية او عينية ..».

كما ان المادة (و) تنص على عدم «استغلال الكلمة المكتوبة او المرسومة استغلالا خاصا لمنفعة شخصية .. ».

والملاحظة الاخيرة ان خمسا من مواد الميثاق الـ ١٦ تتعلق بمبادىء القصد منها الدفاع عن النقابة وقانونها وانظمتها

ويسترعي الانتباه في المشروع انه لا يحوي الية للتطبيق بعكس ميثاق الشرف البريطاني الذي تشرف على تطبيقه هيئة مشكلة من ممثلي الجسم الصحفي هي «هيئة شكاوى الصحافة».

وقد تشكلت الهيئة كجسم مستقل في العام ١٩٩١ وتهدف الى التزام الصحف والمجلات البريطانية بميثاق الشرف الذي يضم ٤٠ مادة تحت ١٦ عنوانا رئيسا. ويغطي الميثاق العناوين التالية: الدقة، حق الرد، الخصوصية، التحرش، التطفل اثناء الحزن، الاطفال، الاطفال والجنس، ادوات التصنت، المستشفيات، الاقرباء والاطفال الابرياء، الادعاء، التفرقة العنصرية، الصحافة المالية، مصادر المعلومات السرية، الدفع مقابل الحصول على معلومات.

فعلى سبيل المثال فان الميثاق البريطاني ينص تحت عنوان الاطفال والجنس ان على «الصحافة ان تمتنع - حتى لو كان القانون لا يمنع - عن التعريف عن الاطفال تحت سن ١٦ المتورطين في قضايا جنسية سواء كانوا ضحايا او شهودا» وتنص المادة «لا يجوز في اي تقرير عن طفل تعرض لاعتداء جنسي ان يذكر اسم الطفل او الشخص البالغ الذي اعتدى عليه ولا ذكر كلمة «زنى المحارم».

(ولعل هذه المواد تذكرنا (هنا في الاردن) بالطفل الذي تعرض للاعتداء قبل عامين والطفل الاخر (معتصم) الذي اعتدت عليه امه في شباط الماضي والصور التي نشرت لهم جميعا حتى قبل المحاكمات).

ولا تكتفي الصحافة البريطانية التي تشترك معظم صحفها ومجلاتها طوعا في هيئة شكاوى الصحافة بوضع ميثاق لها وانما تلتزم بهذا الميثاق، وتتعهد بأن تنفذ اي قرار تتخذه الهيئة.

وتنشر الهيئة اعلانات منتظمة في الصحف للتعريف بها، ولتعريف الناس «بالطريقة التي يمكن تقديم الشكاوى بها» ويحق لكل شخص معنوي او اعتباري التقدم بشكوى للهيئة التي ترد عليه مباشرة اذا كانت الشكوى خارج سلطتها اما اذا كان وضع الشكوى يندرج تحت مسؤوليتها فان الهيئة تتعهد بدراستها فورا واتخاذ الاجراء المناسب وفي معظم الحالات تلزم الهيئة الصحيفة المعنية بنشر قرارها في موضوع الشكوى في موقع بارز من الصحيفة. وللهيئة رقم هاتف للشكاوى يستطيع من يشاء الاتصال به.

ميثاق الشرف للصحفيين الاردنيين

يلتزم الصحفي:

أ. بالمحافظة على سرية مصادر معلوماته كما يلتزم بالتحقق من صحة المعلومات والاخبار قبل نشرها والتقيد بسلوكه المهني بمبادىء الشرف والاستقامة والنزاهة.

ب. احترام القيم الدينية باعتبارها اساسا للتراث الحضاري والفكري.

جـ. الدفاع عن قضايا الحرية وتعميق ممارسة الديمقراطية وتأييد حق المواطن في المشاركة ايجابيا في امور وطنه وقضاياه اليومية

د. العمل على تأكيد الوحدة الوطنية وصيانتها لتكون اساسا للقوة ...

هـ. التأكيد على التاريخ المشترك والحاضر والمستقبل للامة ومساندة حركات التحرير في ارجاء العالم وشجب حركات التمييز العنصري في العالم.

و. عدم استغلال المهنة للحصول على مكاسب شخصية بدون وجه حق ... والقدح والتجريح الشخصي والالتزام بالمسؤولية الوطنية دون شطط او ابتذال ...

ز. تأكيد سيادة القانون ومساندة العدالة فيما يتصدى له القضاء ... نشر الجرائم والفضائح وعدم نشر التقارير والمقالات والصور ... واحترام سمعة الاسر والعائلات والافراد والامور الحياتية الخاصة ...

ح. تجنيب نقابة الصحفيين اية خلافات او مهاترات بين الاسرة الصحفية ... النقابة لخدمة رسالة الصحافة والعاملين فيها والاحتكام الى ... بالمسائل الصحفية.

يحظر على الصحفي

أ. ممارسة المهنة الصحفية بصورة تخالف القوانين والانظمة ... بالنقابة.

ب. القيام بأي عمل او تصرف يتنافى مع كرامة المهنة او ... اليها.

جـ. ...

حوار مع المفكر الاعلامي التونسي د. مصطفى المصمودي
حول النظام الاعلامي الجديد والاوتستراد السريع للمعلومات

العالم اصبح قرية صغيرة والمنطقة العربية حي من احياء هذه القرية، فلا يمكن لهذا الحي ان لا يتفاعل مع قريته

د. تيسير مشارقة*

يعتبر د. مصطفى المصمودي وهو وزير اعلام تونسي سابق من الخبراء في علم الاتصال (ماسميديا) وهو الذي اطلق شعار (نظام عالمي جديد) و (نظام اعلامي عربي جديد) وهو ايضا من لجنة ماك برايد الدولية للاعلام (١٩٧٧ - ١٩٨٠) التي كلفتها اليونسكو بدراسة المشكلات الدولية للاعلام والاتصال. والمصمودي من اعضاء لجنة الصياغة لتقرير اللجنة الذي صدر عام ١٩٨٠. اما ابرز ما جاء في التقرير، انه وضع تصورا اوليا لصيغة المجتمع المعلوماتي او (مشروع المجتمع الاعلامي) على حد تعبير المصمودي.

بعد مرور عشرين سنة على لجنة ماك برايد، واسمها مأخوذ من اسم رئيسها عالم الاتصال الايرلندي الاصل (شون ماك برايد) التقينا د. المصمودي الذي زار عمان في اواخر العام الماضي للمشاركة في مؤتمر حول الدبلوماسية والاتصال حيث قدم ورقة عمل حول ابرز سمات الواقع الاعلامي المعاصر وما آلت اليه فكرة نظام اعلامي عالمي جديد بعد التطور الهائل على تدفق المعلومات في زمن الاوتوستراد السريع للمعلومات وشبكات الاتصال العالمية، فكانت هذه المقابلة.

تحدثتم في ورقتكم عن ان النظام الاعلامي الجديد على مفترق الطريق، ما المقصود بذلك، ماذا بقي من ذلك المفهوم الذي اطلقتموه اوائل السبعينيات في ظل الاوتستراد السريع للمعلومات وشبكات التدفق الحر للمعلومات؟

د. مصطفى المصمودي: عنوان ورقتي لم يكن من استنباطي الشخصي، انما هو من وضع المشرفين على المؤتمر، انا تحدثت عن الاشكالات القديمة التي عانى منها النظام العالمي في السابق، ورصدت التطورات الجديدة وتحديات المستقبل.

يعني ذلك انكم لا تعتقدون بان النظام الاعلامي العالمي الجديد على مفترق الطريق؟

د. المصمودي: المسألة ليست بهذه البساطة، كل ما قمت به هو تحليل الاعتبارات التي جاءت في تقرير ماك برايد. وما تبقى من هذه الاعتبارات التي كانت قد اعطت مشروعية للنظام الاعلامي العالمي الجديد. انا وضعت تساؤلاتي فقط حول ما ثبت من هذه الاعتبارات ونحن بصدد الدخول الى المجتمع الاعلامي المنشود المذكورة ملامحه في تقرير (ماك برايد)، وفي ظل الدعوات المتواصلة لتحقيق الطريق السريع للاعلام.

انتم تصرون على استخدام كلمة اعلام بدل معلومات، مثل (مجتمع اعلامي) بدل (مجتمع معلومات)، و (الاوتستراد الاعلامي) بدل (الاوتستراد المعلوماتي) هل هناك خلفية ايديولوجية او فكرية حول استخدام المصطلح؟

د. المصمودي: ليس لي تمييز بين مصطلح (مجتمع المعلومات) او (مجتمع الاعلام)، نحن في المغرب العربي نستخدم مصطلح (الاعلامية) وفي المشرق تستخدمون كلمة (الاعلامي) للدلالة على مفردة (Information) بينما المعلوماتية فلها مفردة اخرى هي (الانفورماتيك). يلزمنا كعرب ان نتفق على مصطلح موحد.

احب ان اؤكد اهمية وضع تصور واضح في مسائل الاعلام والمعلوماتية، فالتوجه العالمي للاعلام والاتصال هو الذي يحتم ذلك، وتفحص في الارقام التالية لتدرك ذلك. يقدر حجم الانفاق العالمي في القرن الحادي والعشرين بانه سيصل الى ٢٢٠٠ مليار دولار (حجم الاستثمار العالمي في الاعلام والاتصال مطلع القرن ٢١) وتتوزع هذه المبالغ الطائلة على التراخي التالية: ٨٠٠ مليار للمعلوماتية (الحاسوب والبرمجيات والسي دي روم وغير ذلك) ١٢٠٠ مليار للاتصالات (الشبكات الناقلة وزونية والاقمار الصناعية) والمتبقي ٢٠٠ مليار للانتاج السمعي والمرئي والعاب الفيديو.

اعتقد ان النظام الاعلامي العالمي الجديد ولد كفكرة وانتهى كفكرة في ظل التصورات الجديدة للقرية الكونية والطريق السريع للمعلومات؟

د. المصمودي: الدعوة الى النظام الاعلامي العالمي الجديد تتجدد باستمرار. صحيح انها فكرة نمت وترعرعت في الدول النامية وكان لي شرف اطلاق هذا التعبير مطلع السبعينيات في مؤتمر اوزراء دول عدم الانحياز اواسط السبعينيات في تونس بعد ان ادرك العالم اختلال التوازن في التدفق الاعلامي العالمي.

اللجنة الدولية للاعلام (لجنة ماك برايد ١٩٧٧ - ١٩٨٠) قالت حينذاك انها تتفهم طلب ورغبة الدول النامية في نظام اعلامي جديد. لكنها لم تدعو ذلك بشكل صريح. لكن مؤتمر اليونسكو بعد ان حلل مضمون تقرير ماك برايد عام ١٩٨٠ تبنى لائحة تطالب بنظام اعلامي عالمي جديد يقوم على اعتبارات تم ذكرها واستنبطت من تقرير ماك برايد نفسه.

واعتقد اننا بحاجة لقراءة جديدة لتقرير ماك برايد بعد مرور ٢٠ سنة على تشكيل اللجنة الدولية للاعلام (١٩٧٧). فالنظام الاعلامي العالمي الجديد تبلور في قرارات دولية (تبنته اليونسكو) ولجنة ماك برايد لم تتجاهله. واصبح بعد ذلك مطلبا امريكيا وظهر ذلك في تقرير حول الموضوع للخارجية الامريكية حمل نفس العنوان (نظام اعلامي عالمي جديد).

هل عاودتم طرح هذه الفكرة ؟

د. المصمودي: ليس تماما، وانما ما قمت به هو القاء الضوء مجددا على تقرير ماك برايد، وتصورات اللجنة حول (المجتمع الاعلامي) وتلوت في ورقتي ابرز ما جاء في التقرير حول مجتمع الاعلام او ثورة المعلومات. فقيمة التقرير تكمن في استشرافيته وعمقه. وهو بحاجة لاعادة قراءة بعد عشرين سنة من ظهور لجنة ماك برايد.

واحب ان اضيف ان التقرير لم ينل الاهتمام الكافي نظرا للهجوم عليه من القوى المحافظة اثناء الحرب الباردة. فقد هاجمت السيدة تاتشر التقرير بشدة، وكذلك فعلت الصحافة الامريكية في فترة الرئيس رونالد ريغان على الرغم من ان التقرير حمل في طياته تصورات واضحة عن (المجتمع الاعلامي) الذي ننادي به حاليا.

اذن ما هو سر الهجوم على تقرير دولي حول الاتصال والاعلام الامريكية. هل لانه تبنى طروحات كان ينادي بها الاتحاد السوفياتي او الدول النامية ضمن دول عدم الانحياز؟

د. المصمودي: احب ان اوضح اولا ان فكرة (النظام الاعلام العالمي الجديد) تختلف عن فكرة (النظام الاعلامي الدولي الجديد) التي دافعت عنها الدول الاشتراكية. نحن قلنا باننا نطمح لنظام عالمي قائم على (تدفق حر ومتوازن للاعلام) بينما الدول الاشتراكية اعترضت على كلمة (حر) وطالبت بتدفق (متوازن). اما الدول الاوروبية الغربية وامريكا فعارضت [illegible]

[illegible]

وقد اعتبرت [illegible] (النظام الاعلامي العالمي الجديد) من الدول النامية. [illegible] لحذف مفهوم (النظام الاعلامي والاقتصادي الجديدين) من وثائق الامم المتحدة. ولكن ملاحظ مؤخرا ان الرئيس بوش اعاد طرح فكرة النظام العالمي الجديد وكانت احد اهم عناصر برنامجه الانتخابي.

وقام الرئيس كلينتون و(ال غور) باطلاق العنان لفكرة (الاوتستراد السريع للاعلام) الذي يقوم على الشبكات العالمية للاعلام والمعلومات. وتحولت المبادئ، فمبدأ شبكات الاتصال يقوم على (التفاعلية) بدل (التوازن) الذي كنا في الدول النامية نطالب به. ويختلف مبدأ التفاعلية عن مبدأ التواصلية بان الاول قد يكون باتجاه واحد (كان مستقبل ما تبثه الاقمار الصناعية، دون مقدرة الرد عليها) بينما التواصلية فكرة عملية باتجاهين.

هل نستخلص من كل ذلك ان فكرة النظام الاعلامي الجديد لم تعد واقعية في ظل العولمة والشبكات العالمية للمعلومات؟

د. المصمودي: احب ان اوضح ان اشكالية ايهما نختار (المجتمع الاعلامي) ام (الاوتستراد الاعلامي السريع) لم تعد مسألة جدلية. فكلا الامرين يؤدي الى الاخر. وامريكا لم تعد تتحفظ على فكرة النظام الاعلامي العالمي الجديد الذي ابدته اليونسكو في تقرير لها عام ١٩٧٨ حول دور وسائل الاتصال في تدعيم حقوق الانسان ولم يعترض على هذه الفكرة تقرير ماك برايد عام ١٩٨٠. ولما جاء بوش اطلق العنان للنظام العالمي الجديد، الذي لم تتجاوزه طروحات ال غور والرئيس كلينتون حول الاوتستراد السريع للاعلام.

لماذا كل ذلك الهجوم على فكرتكم وعلى تقرير ماك برايد الذي تنبأ بـ «المجتمع الاعلامي»؟

د. المصمودي: كان ذلك اثناء الحرب الباردة، وحاولت الدول الاشتراكية ورراء الالتفاف على الفكرة وتحريفها، كما ان شخصية شون ماك برايد الخلافية لعبت دورا في المسألة. فوالد ماك برايد كان زعيما ايرلنديا ومات في السجن من اجل الدفاع عن ايرلندا. اما شون ابنه فكان وزيرا للخارجية، ثم امينا عاما مساعدا في الامم المتحدة، وكان حائزا على جائزة نوبل للسلام، ولم يكن منحازا للاشتراكية كما صورته اجهزة الدعاية الغربية، فقليل من الشيوعيين حصل على (جائزة) نوبل للسلام. بالاضافة الى ذلك كان ماك برايد رئيسا للجنة رعاية التراث الفلسطيني وهذا يعني انه رجل قريب من الشعوب المضطهدة والمتحررة والنامية، كما انه قاوم الاستعمار البريطاني رغبة بتحرر ايرلندا. كل ذلك اجتمع ليجعل من الصهاينة تاتشر تشن حملتها على اللجنة الدولية التي ترأسها وعلى التقرير النهائي الذي صدر عن اعمالها. ان هي ابعاد المسألة فقط ولكن التقرير كان ومازال مهما ويستحق الالتفات اليه ونفض الغبار عن اوراقه واعادة ترجمته الى العربية لان الترجمة السابقة تمتاز بالركاكة.

ما اود ان اؤكده هنا، ان الولايات المتحدة لم تعد ترفض الحوار حول فكرتنا كما في السابق بل اصبحت تقبل بالتعددية الثقافية لحوارنا الذي طالبت به اوروبا (ولوائح مجموعة الدول السبع [illegible] ذلك). اما الاوتستراد السريع للاعلام فليس مبنيا على التوازن كونه يفترض التفاعل او يقوم على مبدأ التفاعلية. لقد اصبح التفاعل (التفاعلي) في متناول الجميع عبر الانترنت وشبكات الاتصال العالمية وذلك خطوة هامة على درب التوازن.

وفقد النظام الاعلامي بريقه؟

د. المصمودي: بكل تاكيد، لما جرى الحديث عن نظام دولي في ظل العولمة الاقتصادية. لم تعد الشبكات الكبرى في ايدي الدول. بل اصبحت عابرة للحدود، تجاوزت الدول والحكومات وكل السلطات، اصبح هناك ثمة قوة اخرى مشتركة في [illegible] الاعلام. تتداخل مع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية واصبحت القوة الاعلامية (في المجتمع الاعلامي المستقبلي) اكبر من القوى الثلاث.

بعد ما عرفنا عن المجتمع الاعلامي وانتقال المجتمعات من التقليدية الى المعلوماتية وتحول السلطات (التقليدية والتشريعية والقضائية) حسب تقسيم مونتسكيو الى قوى ثلاث في المجتمع المعلوماتي المقبل (القوة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، ما جدوى مواصلة الصراع من اجل نظام اعلامي عالمي جديد؟

د. المصمودي: قد يعتقد البعض ان الاشكاليات الاعلامية القديمة قد حلت. لقد تم البحث عن حلول لتلك الاشكاليات وظهر تطور ملحوظ، بينما نحن الآن في مواجهة قضايا جديدة مستعصية تحتاج الى حلول تتشابه مع القضايا القديمة من حيث الجوهر حتى لو اختلفت في الشكل. فبينما كان في السابق اشكالية التفاوت في امتلاك وسائل الاعلام بين الشمال والجنوب، وبعد ان تحسن الوضع نسبيا في مناطق الجنوب، لاحظنا ان اشكالية جديدة قد برزت وهي ظهور تفاوت اكبر في استخدام الوسائل الجديدة والهاتف والحاسوب، تتشابه مثلا الاستحواذ على قطاعات الاتصالات واحتكار البرامج المعلوماتية من طرف الشركات العابرة للقارات التي تتمركز في اوروبا وامريكا [illegible] استحواذ الالية على الموجات الكهرومغناطيسية القصيرة في السابق، وبعد تجاوز محدودية الموجات القصيرة بتطور التكنولوجيا، ظهرت اشكاليات جديدة تتلخص باستحواذ الليات على المدار [illegible] الاستوائي للاقمار الصناعية، [illegible] للدول الصغرى والنامية، [illegible] المطالبة بنظام اعلامي عالمي [illegible] ومتجددة حتى في ظل المجتمع الاعلامي [illegible]

اذن انتم تطالبون [illegible] لاقامة نظام عالمي جديد [illegible]

د. المصمودي: [illegible] الاعلامي الجديد [illegible] كونه يطرح الاشكالات [illegible]

التوسع في تقنيات الاتصال سهل عمليات الاعتداء على الحياة الخاصة للافراد وهي من المشكلات الجديدة

نستطيع كعرب ان نتواصل ونتفاعل وان يكون لنا حضورنا، فوجودنا يتكرس من خلال التفاعل لا غير

منطلق الاصلاح، ويسعى لمعالجة القضايا الانسانية بآليات متجاوبة مع الظروف، ويهدف لتدعيم حقوق الانسان في الاتصال والاعلام والمعرفة واعطاء مضمون عادل للتفاعلية والتبادل، واقتنعت به اوروبا وطرحت من خلاله اشكالية الخصوصية الثقافية، واصبحت تهدف اليه الولايات المتحدة الامريكية حتى لا يزداد الفقير فقرا حسب طروحات ال غور (Al Gore)، وكون هذه الدعوة تعتبر مستندا ثابتا واطارا اليا لمعالجة الاشكاليات والتحديات الاعلامية القادمة.

ما هي اقتراحاتك بهذا الشان؟

د. المصمودي: اقترح وادعو الى استحداث لجنة عالية مستقلة لمناقشة التحديات الجديدة وافاق المستقبل المعلوماتي، وكخطوات اجرائية، انادي باعادة قراءة لتقرير اللجنة الدولية للاعلام (لجنة ماك برايد ١٩٧٧ - ١٩٨٠)، وتقييم هذا التقرير، واستجلاء الاشكاليات التي سيفرزها المجتمع الاعلامي المنتظر، وتقديم حلول وتصورات للتفاعل مع تحديات القرن الحادي والعشرين. وبعد كل ذلك انجاز صياغة جديدة للتقرير تتضمن المعطيات الجديدة او انجاز تقرير جديد يعمل على نشره في سنة ٢٠٠٠ اي بعد ٢٠ سنة بالضبط من صدور تقرير لجنة ماك برايد.

الا تعتقدون ان الاعلام يلعب في بعض الاحيان دورا مدمرا، ومثال ذلك موت الاميرة ديانا، فاين الاخلاقيات والمثل التي ينبغي ان تلتزم بها الصحافة وبخاصة حماية حقوق التاليف والحياة الخاصة وسلامة المعلومات؟

د. المصمودي: اتفق مع رايكم وكنت دائما من المطالبين بان يشارك الجميع في وضع الاسس القانونية الدولية لمجابهة التحديات وحماية الحريات العامة والخاصة من الاستعمالات السلبية واللامسؤولة لاجهزة الاعلام العالمية وشبكات الاتصال العريضة.

وموت ديانا ما هو الا مثال مشابه لمواضيع طرحت في السابق مثل قضية بريجيت باردو وجاكلين كيندي. والامور تتفاقم يوما بعد يوم. فملاحقة وسائل الاتصال للناس والتدخل في حياتهم الخاصة اصبحت اخطر واقوى لان تقنيات الاتصال اصبحت اكثر فعالية. الات التصوير تلتقط الصور من بعد الاف الاميال. لقد ساعد التوسع في تقنيات الاتصال على الاعتداء على الحياة الخاصة وهو تجاوز لحق من حقوق الانسان. ليس في حق الاعلام والاخبار بل في حق الاعلام عن نفسه.

اقول ان الانسان وحياته الخاصة عرضة في المجتمع الاعلامي (المعلوماتي) القادم الى تجاوزات اكبر من الذي حدث مع الاميرة ديانا. لان كل انسان معرض ان يكون مثل ديانا. نحن نسير نحو مجتمع يصبح فيه لكل انسان شريط عن حياته، وقد يكون بطلب من الانسان نفسه، طلبا للامان وحماية لسلامته وحياته.

الاشكالية الكبرى التي تنتظر الانسانية تكمن في الخيار بين الرقابة الذاتية من طرف وسائل المعلوماتية (السهولة التقنية) على حياتنا وبين الحرية الفردية التي لا تؤمن لنا السلامة. فعندما تكثر عمليات السطو والاعتداء على الحياة العامة (حياة الناس وممتلكاتهم) قد يطلب المواطن من وسائل الاعلام الاشراف على الامر وحق تصوير الناس.

ويتناول بيل غيتس هذا الامر في كتابه «طريق المستقبل» في فصل «الجدلية» حين ذكر ان الناس في المجتمعات المعاصرة اصبحوا على استعداد لقبول بعض التضييقات على حرياتهم الشخصية اذا ما كان ذلك يزيد لديهم الشعور بالامن، فاذا ما تبين ان انتشار اجهزة الكاميرا في كل مكان يمثل وسيلة ناجعة للحد من مظاهر الاجرام فمن واجبنا فتح الباب امام النقاش الواسع لمعرفة اي الامرين نخشاه المراقبة ام الضرر، وعلى المجتمع اتخاذ القرار النهائي والحاسم.

وفيما يتعلق بالحياة الخاصة فان بيل غيتس يقر بان مؤسسات القطاع الخاص والادارات العمومية تملك مجموعة من المعلومات بشاننا ونحن لا نعلم شيئا عن مدى صحتها ولا كيف سيتم استخدامها، وفي الواقع فان تشتت المعلومات بين العديد من المصادر يحول نسبيا دون الضرر، لكن ماذا سيحدث يوم تصبح كل الموارد مرتبطة ببعضها عبر الطرقات السريعة للمعلومات.

ذلك كان راي بيل غيتس في موضوع الاعلام والحريات الخاصة والعامة، لكن ما رايكم انتم بهذا الشان؟

د. المصمودي: رايي الشخصي، انه لا بد من ضوابط اخلاقية، لان التصوير عبر الحاسوب ليس بيد الانسان، وسيكون الانسان مكشوف (عاري) في المستقبل. وغير معروف هل سيكون الشريط حول حياته الخاصة في متناول، اي شخص، وغير معروف ما اذا كان ذلك سيتم برغبة ذاتية من الشخص نفسه.

هذا يعني ان وسائل الاعلام ستحل محل اجهزة الامن والمخابرات في المستقبل؟

د. المصمودي: اعتقد ذلك، واتفق مع بيل غيتس في هذه النقطة، وارتحت عندما قرات كتابه «طريق المستقبل». لقد اصبحت مراقبة وسائل الاعلام لحياة الناس ضرورية فعلا للحفاظ على الامن. وبرايي ان بيل غيتس رجع الى تقرير (ماك برايد) وتجاوب مع بعض الطروحات التي جاءت في التقرير.

ما زلت تصر على استخدام مصطلح (وسائل الاعلام) بدل (وسائل الاتصال)، الا تعتقد ان كلمة الاتصال اعمق واكثر شمولية من كلمة الاعلام؟

د. المصمودي: من حيث المبدأ، لا اختلف معك، وكتبت في الماضي حول الموضوع، فالاتصال يحتوي على (التفاعلية) والتواصل، كما ان الاتصال خطوة متقدمة على الاعلام، الا ان كلمة (اعلام) اصبحت عالمية وذات شيوع في مختلف اللغات (In-formation) والكلمة كانت بالعربية تعني (الاخبار) واصبحت لاحقا (الاعلام). ونفس الشيء نعانيه بخصوص مصطلح (الوسائط المتعددة) التي ترادفها بالانجليزية مفردة (Multimedia)، فنحن مطالبون بالتوسع على الحداثة، واقول من باب التعامل مع المصطلحات، انه طالما اتفقت الحضارات العالمية كثيرا على مصطلح فلم لا نتفق نحن مع هذا المصطلح.

الا تظن اننا بحاجة الى اعادة النظر في اعلامنا العربي وبحث امكانية قيام نظام اعلام عربي جديد قائم على الحرية والتوازن والعدل والموضوعية؟

د. المصمودي: نحن نعيش في العالم الذي اصبح قرية، والمنطقة العربية حي من احياء هذه القرية. فلا يمكن لهذا الحي ان لا يتفاعل مع قريته.

لكن لا يمنع ذلك هذا الحي ان تكون له خصائصه، عاداته، لغته، واسمه الخاص، مثل اي حي اخر في نفس القرية. كعالم عربي لنا مجال واسع للتفاعل مع القرية ولنا خصوصيتنا التاريخية والدينية واللغوية والعقائدية نستطيع ان نتواصل وان نتفاعل وان يكون لنا حضورنا، فوجودنا ممكن ان يتكرس من خلال التفاعل لا غير.

تحدثت في مؤتمر «الاتصال والدبلوماسية» عن ضرورة اعادة قراءة تقرير لجنة (شون ماك برايد) بالرغم من ان الاشكاليات الاعلامية التي تناولها التقرير اصبحت قديمة وان اشكالات معاصرة ترتبت اثر التوجه نحو المجتمع الاعلامي وطرح مبدأ الاوتستراد السريع للمعلومات؟

د. المصمودي: اعتقد ان تقرير ش. ماك برايد من الاهمية بحيث لا يمكن استقراء المستقبل بدون اطلاع على مضامين هذا التقرير. وفعلا قام بيل غيتس في كتابه (طريق المستقبل) بالتعمق بالمعطيات التي احتوى عليها التقرير، واستند على رايه في نسج تصوراته المستقبلية حول المجتمع الاعلامي.

فتقرير (ماك برايد) ظهر نتيجة تداول مختلف الشرائح الدولية والخبرات العالمية، ولايمكن لاحد ان يطعن في مستوى شخصيات مثل بوف ميري (مؤسس جريدة لوموند الفرنسية) او ماكلوهان (خبير الاعلام الكندي الذي قبل المشاركة في اللجنة وتحمّس اليها) الذي يقدره كافة علماء الاتصال في العالم الغربي. لقد استفاد اعضاء اللجنة من مشاركة ماكلوهان في جزء من اعمال اللجنة. ولولا تردي صحته لكانت مشاركته اكثر فعالية، لكنه كان مسرورا من مشاركته وقد كان في اخر ايام حياته. وهناك شون ماك برايد نفسه، من ينكر اهميته كرئيس للجنة وكعالم في الاتصال وحائز على نوبل للسلام. اللجنة كانت مكونة من ١٦ شخصية عالمية وكان لي شرف ان اكون بينهم. هؤلاء جميعا وضعوا تصوراتهم الموضوعية بين يدي اليونسكو دون التفات الى رغبات الدول النامية او الاشتراكية او حتى الغربية. لقد كانت لجنة اعلامية نزيهة ولو كانت تلك اللجنة مزيفة او ضعيفة لما تمتع تقريرها باهمية كبيرة، كونه استشف المستقبل قبل عشرين سنة.

ولذلك انا دعوت الاعلاميين الشباب للاطلالة من جديد على مضامينه (تقرير ماك برايد) فيما يتعلق بالثورة المعلوماتية وتنبؤاته بالقضايا التي تطرح في ايامنا الحالية.

كيف تصورت لجنة ماك برايد مجتمع الاعلام قبل ٢٠ سنة؟

د. المصمودي: ذكر التقرير انه سيقوم على نظم متكاملة بين المعدات وبرامج المعلومات ووسائل الاتصال، وستختفي فيه الفواصل بين ما نعتبره اليوم وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، ووسائل معالجة البيانات والاغلبية الكبرى منها يصعب ادراجها في تصنيفات محدودة ولا تكون ممكنة الا في نظام متداخل، وكثيرا من الخدمات المنتظرة لم يكشف عنها بعد ولكن ايا منها سوف يتضمن بالتاكيد الاتصالات التقليدية بين الاشخاص وتخزين المعلومات والاجتماع عند بعد (Video - Conference) باستخدام الحاسبات الالكترونية في نقل الصوت والصورة وتعديل المعلومات ومعالجتها وزيادتها وتوزيعها وتوجيهها وادارتها، وسيكون الاتصال والحوار بين الانسان والالة وفيما بين الالات وعرض المعلومات. واقرأ حول هذا التصور بشكل افضل في صفحة ٢٠٩ من النص العربي للتقرير الذي يحتاج لاعادة صياغته لغويا.

ولكنك ذكرت ان اللجنة لم تحسم في كثير من القضايا، الا تظن ان التقرير ظل يحوم في العموميات والتصورات؟

د. المصمودي: اقول ان ما اهتدى اليه الباحثون انذاك من حلول في تقرير ماك برايد، كان من منظور فكري عميق وشامل والحلول التي اقترحتها اللجنة لم تكن لمواجهة مشكلات ظرفية ودون اعتبار المستوى البعيد والامد الطويل والقضايا الاخرى واللجنة راعت هذه الاعتبارات صحيح انها لم تحسم في كل القضايا التي طرحت، بل تركت بعض القضايا لمواصلة البحث بشانها. ولكنها من خلال الحلول التي طرحتها قبل عشرين سنة لمشكلات قديمة ما زالت صالحة لمعالجة قضايا جديدة قد تختلف في الشكل ولكنها تتفق في الجوهر.

وما هي ابرز القضايا الاعلامية الجديدة التي ظهرت باعتقادكم ولم تكن موجودة في السابق؟

د. المصمودي: استطعت ان احصر عشرة قضايا مثل ظهور تفاوت اكبر في امتلاك وسائل الاعلام الجديدة والهاتف والحاسوب بين الدول والمجتمعات. ولوحظ ارتفاع الحاجة الى الاستثمار الكثف في شبكات الاتصال ونظم المعلومات، واستحواذ بعض الدول على المدار الفضائي السواتل، وتفاقم الوضع القانوني الدولي، وعدم احترام حياة الانسان الخاصة وعدم احترام اخلاقيات المهنة، ولوحظ عدم الاكتراث بالبيئة وارتفاع حرارة الارض، وتفاقم جرائم الحاسوب، والدعوة الى التطرف والعنف والاضرار بالطفولة، وفي ظل التعددية الثقافية نواجه ما يسمى بالشمولية الثقافية وطمس التراث المحلي، وصعوبة الحماية المادة المتدفقة عبر شبكات الاتصال. كما نواجه دعوات سياسية الى رفع الحماية على الاعلاميين في المهام الخطيرة، ونلاحظ تناميا ملحوظا لنفوذ المؤسسات العابرة للحدود، هذه كلها ظواهر ومشكلات حديثة سنضطر لمواجهتها والبحث عن حلول لها.

ماذا تقترحون؟

د. المصمودي: اعود واكرر اننا بحاجة الى تكليف لجنة جديدة، لجنة مستقلة وممثلة لكافة الاطراف، كي تكون معنية باستئناف عمل لجنة ماك برايد ووضع تصورات لحلول موضوعية للمشكلات المستجدة التي ذكرتها، وان تقوم هذه اللجنة المستحدثة باعلان نتائج اعمالها في نهاية عام ٢٠٠٠، اي بعد ٢٠ سنة من نشر تقرير لجنة ماك برايد. فقد تضع اللجنة الجديدة تصورا للمشكلات التي سنواجهها في المجتمع الاعلامي المستقبلي والاوتستراد السريع للمعلومات الذي سيربط ارصال وجنبات هذا المجتمع.

---

* محاضر في جامعة فيلادلفيا وباحث في شؤون الاتصال والاعلام

تأملات حول الحرب مع العراق

الصحافة كشفت الاسرار وكلينتون لم يكن مستعداً

المشرق الإعلامي ـ خاص

اتهم كاتب اميركي محافظ (جمهوري) ادارة الرئيس كلينتون، بانها لم تكن جادة في شن هجوم على العراق، وان عدم الجدية تلك انعكست من خلال عدة مؤشرات ظهرت عبر الاستعدادات للحملة العسكرية في واشنطن.

وقال الكاتب (شارلز كراوتامر) وهو من اشد انصار اسرائيل، ان بعض الكتاب الاميركيين الذين يسربون المعلومات من الحكومة الاميركية دابوا على تزويد صدام حسين بقوائم الاهداف التي تتم مراجعتها بشكل شبه يومي.

واضاف في مقالته التي نشرت في صحيفة النيويورك تايمز في اواخر الشهر الماضي انه يوجد مثال على ذلك: ومثال ذلك: حتى لا يقنع صدام بالتسريبات السابقة للاعتقاد بان مواقعه الجرثومية والكيماوية فقط هي المعرضة للخطر، فان الـ «واشنطن بوست» اعلمته – واعلمتنا – ان خطط القصف قد زادت لتشمل المخابرات، وقوى الامن العام التي يديرها ابنه الاصغر، والحرس الجمهوري، وفروعه الخاصة ... الخ. ولم يكن ناقصا سوى عناوين الشوارع – والدليل المضحك لهذا الاعلان – «لا تريد الحكومة ان تعلن عن هذه النية، وفقا لعدة روايات» – كان منشورا على الصفحة الاولى من الـ «واشنطن بوست».

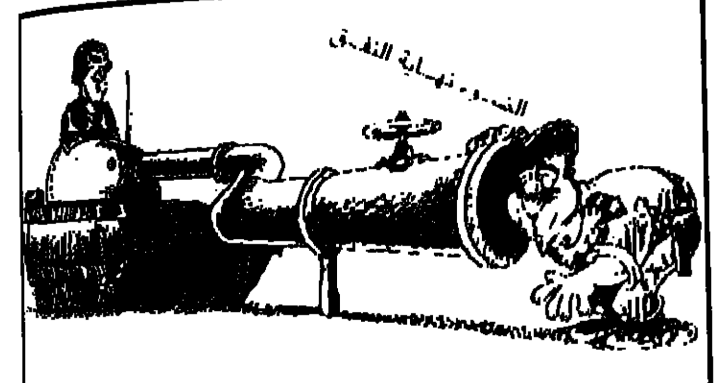
وقال: ثم اعلن الرئيس نفسه عن مدة الهجوم، وتعهده بالقصف مرة اخرى اذا لم تؤد هذه الجولة مهمتها، ويبعث برسالة واضحة سوف تتضمن هذه الجولة هجوما قصيرا نسبيا، يتبعها فترة توقف عن القصف، على غرار فيتنام، بانتظار رد الطرف الاخر، يتلوها (كما يقول) قصف جديد عندما لا ينهار صدام، يتلوه ..

وفي حالة عدم تاكد صدام من بدء القصف، كانت الصحافة مفيدة جدا، فقد انتهت الالعاب الاولمبية وكان اليابانيون قد طالبوا عدم القصف خلال الالعاب. (وقد قال صديق انهم يفضلون صباح الاحد). ان اشد ليلة في الشهر ظلاما هي ليلة الخميس، ولست بحاجة ان تكون رومل حتى تتصور الامور

من الصعب اثارة امة للحرب والتاريخ المعلن من قبل الرئيس هو الثلاثاء عندما تكون نائما عند المنصة.

ان الرزانة وضبط النفس مطلوبان عند التحدث عن شيء خطير كالحرب، لكن اللهجة شبه المضطربة لخطاب كلينتون التلفز من البنتاغون والموجه للامة قد كشفت التردد، وحتى الخوف، الذي يدخل به هذه المعركة

ان مثل هذا الخلو من العواطف (اين كانت العواطف التي استخدمها في نفيه الذي يوبخ به الامة وهو يشير باصبعه، لاية علاقة مع تلك المراة؟) يجعلك تتساءل لماذا سيقوم بهذا القصف اصلا؟



الحرب كعمل بقصد الايذاء

ان حطاب تاليه ور الرامي الى حاز دريعة الحرب.. تحول الى درس في قانون العقود تعهد صدام بالتخلي عن اسلحة الدمار الشامل. والان بدلا من تعهد القواعد التي وافق عليها في نهاية حرب الخليج، امضى صدام حسين الجزء الاكبر من العقد الماضي في محاولة الخداع ازاء هذا الالتزام المقدس

هذا هو نوع منطق الحرب المشروعة الذي قد يقدمه وكيل وزير الدفاع امام مجلس الشؤون العالمية لكاليفورنيا الشمالية. لكن رئيس يحشد الامة؟ ان ذلك يمثل وصفة مقيتة لذلك الوهم الليبرالي العلاقات الدولية كعملية - قواعد، التزامات، عقود، قرارات، وعود، تواقيع ومخطوطات!.

ان العقود وقرارات الامم المتحدة شيء جيد والاكاذيب والوعود المنكوث بها ليست شيئا جيدا لكن هاتوا سببا للحرب، اذا كنا سنقاتل كل بلد خرق «الالتزامات المقدسة» فان مصانعنا لن تستطيع ان تلبي الطلب على الاسلحة.

لكن هدف كلينتون النهائي عملية اخرى العودة الى نظام التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق، وكلينتون كان انفق عشرين دقيقة وهو يشرح كيف تم تعريض نظام التفتيش للافشال، والتخريب والتقويض من قبل صدام حسين طوال ست سنوات. فمن بين اشياء اخرى، وباعتراف كلينتون نفسه، لم يشمل التفتيش ٥٠٠٠ غالون من البوتوليزم، و ٢٠٠٠ غالون من الجمرة الخبيثة و ٢٥ راسا حربيا من صواريخ سكود معبأة بالاسلحة الجرثومية و ١٥٧ قنبلة جوية. اذا كان التفتيش ناجحا فلماذا يملك صدام اليوم ما يكفي من اسلحة الدمار الشامل لشن حرب الخليج مرة اخرى؟

ان الديمقراطيين لم يخوضوا حربا منذ فيتنام

ان الامر المحبط للهمة اكثر من غيره، في خطاب كلينتون، هو تذكيره بميل الديمقراطيين الايديولوجي لعدم رؤية الاهداف الاميركية في الخارج من منطلق القوة والمصلحة القومية وتخويف الاعداء، ودعم الاصدقاء، وشن حرب حين نعرف اننا على حق.

ان كلينتون وفريقه رجال عمليات - عملية سلام، عملية حرب، اية عملية - ميالون لاعادة مفتشين عاجزين «للقيام بمهامهم»، واجبار رجل شرق اوسطي منافق على الوفاء بوعوده.

وعود منكوث بها تتحدى «ارادة المجتمع الدولي» كيان يعيش في الخيال الليبرالي وليس في اي مكان اخر على وجه الارض (اسالوا باريس وموسكو والرياض).

كذلك فان الوعود المنكوث بها تتحدى الشروط التي «طالبت بها الامم المتحدة» وليست الولايات المتحدة – الامم المتحدة بعد حرب الخليج.

عندما يتوقف رئيس الولايات المتحدة في وسط الحملة ليؤكد على ... للامم المتحدة وليس الولايات المتحدة ... عندها فقط تستطيع ان ... الحملة قصيرة بشكل ...

الوجه الاخر للمعركة التي لم تقع

خطة اميركية لبث وقائع الضربة على التلفزيون والخشية اقتصرت على حياة الصحفيين الاميركيين

SOON ON YOUR SCREEN
DESERT STORM 2

على هامش اجواء الحرب التي سادت في شباط الماضي بين الولايات المتحدة والعراق، كانت الاستعدادات تجري لخوض حرب من نوع اخر لا تقتصر على استخدام القنابل الذكية وصواريخ التوماهوك، بل تشمل الحواسيب واجهزة البث الفضائية. وتقول الكاتبة الاميركية ايلين سيولينو في مقال لها في صحيفة «نيويورك تايمز» نشر مؤخرا ان المهمة الاميركية كانت ستتمثل بالقيام بالضرب بشدة بينما يجري بث فعلي بصور تلفزيونية، وذلك لاحداث تاثير مباشر على صانعي السياسة والمخططين العسكريين والراي العام.

وتضيف الكاتبة ما يلي

كانت نية الحكومة التاثير في الراي العام عندما عقدت «اجتماع المدينة» المبثوث عالميا مع وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت، وزير الدفاع وليم كوهين، ومستشار الامن القومي صمويل بيرغر، وقد اسفر الاجتماع عن عملية اهانة ازاء التهديد بقصف العراق. وبدلا من ان يتمتع بالدعم، فقد واجه الثلاثي تسعين دقيقة من الغضب والمعارضة الشعبيين. وربما كان عليهم ان يعرفوا ذلك بشكل افضل

في المرة الاولى التي خاضت فيها اميركا الحرب ضد صدام حسين، قبل سبع سنوات، لم يقدر الاستراتيجيون الاميركيون مدى التاثير الكبير للصور الفورية على صنع الحرب، وقد اصيبوا بالذهول

عندما تعرضت القوات العراقية للقصف خلال انسحابها من مدينة الكويت، صدرت تقارير عن طابور لا نهاية له من الدبابات والشاحنات على «طريق الموت» لتتلوها صور تلفزيونية توحي بانها «مذبحة ديك رومي»

في معركة مقلوبة بعض الشيء، كان يمكن للاميركيين ان يرجموا بمثل هذه الصور لكن القادة خافوا من التسبب باثارة مشاعر الذنب ولم يريدوا ان تظهر اميركا بانها لا رحمة لديها، لذلك ساهمت التقارير في اتخاذ القرار بوقف الحرب على الفور.

وفي هذه المرة، يعرض الناس ما هو اكثر عن تكنولوجيا البث والى اي مدى يمكن ان تصل، ويحاول البنتاغون ان يتكيف مع تغيير الصور الفورية للمعركة لراي المشاهد عن الحرب نفسها، لذلك عقد المخططون العسكريون اجتماعات لا حصر لها لوضع تصور عن كيفية خوض حرب بطريقة اعلامية ذكية. وليس فقط ما يتعلق بمواصلة الرقابة على المراسلين العسكريين، فالمخططون في هذه المرة يسعون من اجل صيغة لخلق توازن بين سيل المعلومات التي ترسل الى الشعب الاميركي وبين ما يرغبون من صدام حسين ان يرى – مدركين بانه يشاهد القناة نفسها وان المعلومات (او المعلومات المشوهة) تجذب العالم باسرع من اي وقت مضى.

قال كينيث باكون، المتحدث الرسمي باسم البنتاغون: ينبغي ايلاء الانتباه للكيفية التي ستظهر بها الحرب على التلفزيون في هذه الايام فليست القضية عامل الرقابة التي تتحكم بالمهمة، لكن المهمة هي العامل.

يدرك مسؤولو البنتاغون، مثلا، ان التقدم في تكنولوجيا البث يمكن ان يتركهم مع تحكم اقل في ما ينبغي بثه من الصور، وليس كما كان الحال في عام ١٩٩١.

وهم يدركون انهم لا يملكون اية استراتيجية مضادة اذا قام صدام حسين، كما يخشون، بوضع المدنيين في المنشآت العسكرية كدروع بشرية، حيث يتواجد عاملو التلفزيون الاميركيون هنالك لتصوير المذابح.

هنالك كابوس اخر يؤرق البنتاغون ويتمثل في موت المدنيين الاميركيين – الصحفيين ان اردنا

> "يدرك مسؤولو البنتاغون مثلا ان التقدم في تكنولوجيا البث يمكن ان يتركهم مع تحكم اقل فيما ينبغي بثه من الصور وليس كما كان الحال في عام ١٩٩١ . وهناك كابوس اخر يؤرق البنتاغون ويتمثل في موت المدنيين الاميركيين والصحفيين ان اردنا الدقة ففي هذه المرة يمكن للمراسلين ان يبثوا بشكل حي ومباشر من قصر رئاسي على وشك ان يتم قصفه."

الدقة. ففي هذه المرة يمكن للمراسلين ان يبثوا بشكل حي ومباشر من قصر رئاسي على وشك ان يتم قصفه. وقد سمحت التكنولوجيا للمعدات بان تكون رخيصة جدا وسهلة الحمل، حتى ان موظفي التلفزيون المحليين غير الخبراء في تغطية الحروب تلقفوا الدعوات لبغداد سعيا وراء اضفاء طابع محلي على القصة الكبيرة.

قال جوهانا نيومان، مؤلف «الاضواء، الكاميرا، الحرب» (اصدار سانت مارتن ١٩٩٦): في المرة الماضية، سيطر البنتاغون على ٩٠٪ من الصور، ومن غير المحتمل ان يحدث ذلك مرة اخرى. فقد تقلص حجم اجهزة البث التلفزيوني والهواتف المربوطة بالاقمار الصناعية.

هنالك بالطبع، الراي القديم، بان افضل دفاع هو هجوم جيد، لذلك ينشغل البنتاغون منذ اسابيع في محاولة جعل الصور التي يصورها ذكية وجيدة التهديف كاي قنبلة ليزر. وحتى المؤيدون قلقوا كثيرا عندما اراد كوهين ان يبين كم من غاز الاعصاب يمكن ان يدمر واشنطن العاصمة.

قال باكون: لقد جربنا بالطحين والسكر وكم يمكن ان يكون الحجم المناسب، واخيرا بدا ان كيسا من السكر زنة خمسة باوندات مناسب.

وقد تحدث كوهين عن ذلك في برنامج تلفزيوني.

وحتى يبين استخدام صدام حسين للاسلحة الكيماوية ضد الاكراد العراقيين في عام ١٩٨٨، يحمل كوهين صورة لامراة وطفل ميتين، وقد حملها الى اجتماع متلفز للبنتاغون، والى برنامج تلفزيوني والى اجتماع المدينة في جامعة اوهايو وعرض الصورة قائلا: مادونا والطفل، على نهج صدام حسين.

ان التكنولوجيا المتاحة للمراسلين في الميدان في هذه الايام تمنح الفرصة للقائد العسكري او السياسي للرد فورا على ما يفعله العدو

عندما تحدث الرئيس كلينتون للشعب الاميركي من البنتاغون في شباط الماضي جرى بث كلماته على الهواء مباشرة في كل انحاء العالم عبر سي ان ان.

وبعد ذلك على الفور، كان نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز على الشبكة نفسها يرد على كلينتون، وفي تلك المناسبة انتصر الاميركيون، لان الاتصال الهاتفي من بغداد كان سيئا جدا حتى ان كلمات طارق عزيز لعدة دقائق كانت غير مفهومة!

لكن الحادثة بينت عنصرا مركزيا بينته المعلومات الجديدة التي تخاض فيها الحرب توفر وسيلة عالية يستطيع الطرفان استخدامها بشكل حي ومباشر.

العراق من جانبه يواصل استخدام هذا المصدر بطرق يمكن التنبؤ بها. فعندما يكونون في بغداد لا يستطيع عاملو التلفزيون الاميركيون الذهاب الا الى الاماكن التي تريدها السلطات العراقية.

في كتابه «بث حي ومباشر من بغداد» ١٩٩٢ يصف منتج السي ان ان، روبرت دانير كيف ان المراقبين وفروا ذات مرة للسي ان ان جولة في الكويت المحتلة وكانوا وعدوا بتغطية المستشفيات فقط، فقد كان العراقيون يريدون تفنيد القصص بانهم اخرجوا الاطفال من الحاضنات وتركوهم يموتون

لكن موظفي السي ان ان، راوا ما هو اكثر سيارات «مهجورة ومجردة من كل شيء»، دكاكين فارغة منهوبة، وجنود عراقيين قذري الهيئة وذوي تجهيزات سيئة، ولم يروا كويتيين. وعندما طلبت السي ان ان الخروج على الاتفاق لتسجيل قرار سمعي، فان الدليل العراقي نصح بان ذلك قد يؤدي فرص الشبكة في مقابلة صدام حسين، ووافقت السي ان ان على الاقتراح

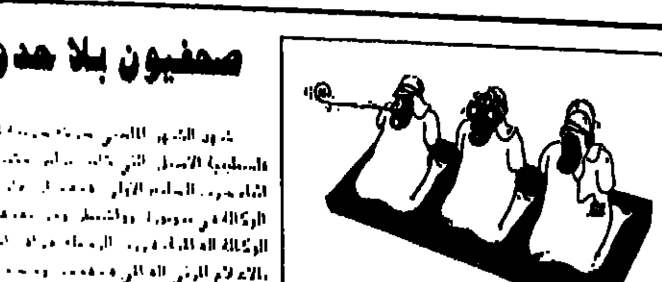
في هذه المرة اجرت السي ان ان مقابلات مع الناس في شوارع بغداد حول السياسة الاميركية، كما لو ان ذلك يثبت اي شيء، في مجتمع محكوم بالخوف، وتمت مرافقة موظفي السي ان ان الى مبنى يقول العراق انه كان ملجا للاحتماء من القنابل حيث مات ٣١٤ مدنيا في عام ١٩٩١ كما سمح لموظفي التلفزيون الاميركيين بدخول المصانع التي نصبت فيها كاميرات مراقبة الاسلحة والتي وضعتها الامم المتحدة، ويقول المراقبون ان هذا يثبت انهم يتعاونون مع مفتشي الاسلحة، وهو ادعاء ينفيه المفتشون وكانت حكومة كلينتون اقل تشددا حين اختارت السي ان ان كوسيلة لتغطية الحرب بشكل مباشر من بغداد، مع الالتقاء بالمواطنين هناك حيث يفترض ان الحكومة ترمي الى اظهار تفوق اميركا في الشكل الجديد من الحرب على الاثير، فتظهر للاميركيين ان الحكومة تصغي لهم مثلما تظهر لصدام حسين ان الاميركيين يؤيدون قادتهم

ولم ينجح ذلك، فقد اساء المخططون السياسيون تقدير الجمهور مثلما اساء المخططون العسكريون تمييز التضاريس التي ينشرون عليها معداتهم الجديدة. لقد ابتهج التلفزيون العراقي الذي تديره الدولة، وكرر بث اجزاء من تغطية ذلك الاجتماع الاميركي، وبينما وصف الرئيس كلينتون المناسبة بانها ممارسة في الديمقراطية على الطريقة القديمة، اعلن معلق تلفزيوني عراقي ان الاجتماع كان محكمة علنية وعادلة عقدها الشعب وحكم فيها على السياسة الاميركية.

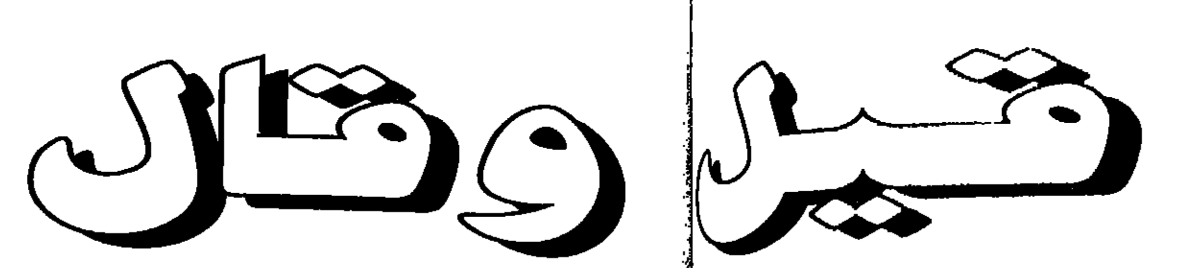
ان الجنرالات السياسيين في البيت الابيض الذين اعادوا النظر في المناقشة، شعروا بالقلق من ان تكن تلك المناقشة قد اعطت الجراة لصدام حسين، وقالوا ان كلينتون كان يمكن ان يعرف ماذا يفعل: يجوب المسرح حاملا مايكروفون ويشرك المتسائلين في حوارات من القلب الى القلب، وبدلا من ذلك فان اولبرايت وكوهين وبيرغر بدوا وكانهم تسمروا في مقاعدهم، اهدافا سهلة للانتقادات الشديدة.

كل هذه الامور تدل على ان التلفزيون، رغم كل قوته، سلاح يمكن ان يرتد على صاحبه بسهولة.

صحفيون بلا حدود ..



[illegible] CNN [illegible]



اهتمام ملكي بالصحفيين

تفضلت جلالة الملكة نور الحسين بالاتصال مع الصحفية في [illegible] حسيني لتهنئتها اثر فوزها بجائزة ريبوك الاميركية لحقوق الانسان وقد [illegible] الملكة للزميلة الحسيني عن شكرها وجلالة الملك لجهد الصحفية [illegible] عن جرائم الشرف في المملكة. وقد ردت الزميلة الحسيني على الملكة [illegible] «تشجيعك وجلالة الملك لما كان ذلك الجهد ممكنا».

من ناحية اخرى، اتصل الديوان الملكي بادارة التحرير بـ«الراي» [illegible] سبب تغيب الرسم الكاريكاتيري للزميل عماد حجاج لثلاثة ايام متوالية، وقام الزميل حجاج بارسال مجموعة من رسوماته المختلفة الى الديوان الملكي مرفقا برسالة رقيقة موجهة الى جلالة الملك والملكة. ومنذ الاستفسار الملكي ظلت كاريكاتيرات [illegible] ببطلها المحبوب ابو محجوب تظهر دون انقطاع في «الراي» [illegible]

معركة انتخابات نقابة الصحفيين .. بدأت مبكرا

يبدو ان معركة انتخابات نقابة الصحفيين للدورة المقبلة ٩٨-٢٠٠٠، بدأت مبكرا هذه المرة، فمن بين الذين اعلنوا عن نيتهم للترشيح لمركز النقيب، كل من سيف الشريف النقيب الحالي، وعبد الوهاب زغيلات رئيس تحرير «الراي» وياسم سكجها كاتب العمود اليومي في «الدستور» وحلمي الاسمر نائب النقيب ومدير تحرير «العرب اليوم»، في حين يقول صحفيون ان اسماء جديدة ستظهر الى حين موعد التسجيل الرسمي للترشيح.

ويقول مراقبون ان معركة انتخابات «النقيب» هذه المرة، ستخرج عن اطارها التقليدي الذي كان سائدا طوال الدورات السابقة بالتحالف بين «الراي» و«الدستور» في التداول على مركز النقيب، بدليل ان الشريف وزغيلات اعلنا عن نيتهما خوض الانتخابات، حيث يقول كل منهما انه حصل على مباركة زملائه لخوض المعركة.

وتبقى انتخابات نقابة الصحفيين محكومة بالتعديلات على قانونها المؤقت الذي تنظر [illegible] اللجنة القانونية في مجلس النواب حاليا [illegible] انه بصدور القانون الجديد والاخذ بالتعديلات التي تقدمت بها النقابة، فذلك يعني [illegible] ولاية المجلس الحالي الى شهور [illegible] العام المقبل وهو موعد اجتماع الهيئة العامة [illegible] العادي .. وفي حال عدم صدور القانون الجديد، سيبقى العمل مستمرا بالقانون المؤقت المعمول به حاليا، وبه تنتهي ولاية مجلس النقابة في شهر تموز المقبل وهو موعد اجراء الانتخابات. ومما يذكر ان اللجنة القانونية في مجلس النواب تناقش حاليا قانون نقابة الصحفيين والتعديلات التي تقدمت بها النقابة، وان هناك اختلافا في وجهات النظر بين اللجنة ومجلس النقابة حول قبول الموظفين العاملين في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون كاعضاء في نقابة الصحفيين، حيث تصر اللجنة القانونية على ذلك



العتوم يكتب عن تسلل رجالات الدولة السابقين الى واجهة الازمات وعرار يكتب عمن يوحي الى «كاتب» من موظفيه

اثارت حوادث معان اصداء اعلامية متفاوتة كان من ابرزها تصدي السيد عبد الله العتوم مدير وكالة الانباء الاردنية – بترا – الذي قلما كتب تعليقات موقعة باسمه في الصحف – لسيرة ومواقف بعض الشخصيات السياسية التي سبق ان تقلدت مناصب حكومية رفيعة.

فقد كتب السيد العتوم في الدستور يوم ١٩٩٨/٢/٢٧ تحت عنوان «مسؤولو الامس .. معارضو اليوم ديمقراطية ام انتهازية» يقول «بعد تسلل رجالات الدولة السابقين الى واجهة بعض الازمات التي يعيشها الاردن احيانا ومتابعة ما يتداولونه من وجهات نظر تتباين بصدد تلك الازمة والدروس التي نسمعها ويتلقاها الاردنيون صباح مساء من منابرهم ومؤتمراتهم الصحفية .. نتوقف قليلا!!!».

واستنكر السيد العتوم في مقالته ان «هؤلاء المتسللين، كانوا يوما في السلطة وكادوا بادارتهم السيئة ان يفضوا بها الى مهاوي الردى».

ومضى قائلا «اما ان لاصحاب الملايين والشركات والمزارع ان يرفعوا ايديهم عن خبز شعبنا ؟ اما ان لهم ان يتوقفوا عن تعبيد طرق مزارعهم وايصال الماء والكهرباء والمياه (كذا) والطائرات اليها من موازنة الدولة المخصصة لشعبنا .. وللمعالجة خارج الوطن مع انهم قادرون على دفع فواتيرهم».

وقد تصدى السيد سليمان عرار نائب رئيس الوزراء الاسبق ونائب سابق عن معان وكتب مقالة في «العرب اليوم» تحدث فيها عن زيارة تعزية قام بها الى معان بعد الاحداث الاخيرة وقال فيها : بالامس (السبت) زرت بلدتي معان، وقمت بواجب العزاء لاقارب من مات من اهلها خلال هذا الاسبوع، ولم يهدأ الا بعد ثلاثة او اربعة ايام، زاره في المستشفى [illegible] السلطة التي [illegible] منعت ان يخرج في الجنازة [illegible]

[illegible]

«ومالي لي تعليق بسيط مطالبا بان لا يوحي من يوحي الى «كاتب» من موظفيه [illegible] الصحراء مزروعة تفاح [illegible] رغم اني لا املك من المزرعة الا ٨٪ [illegible] في تلك المنطقة.

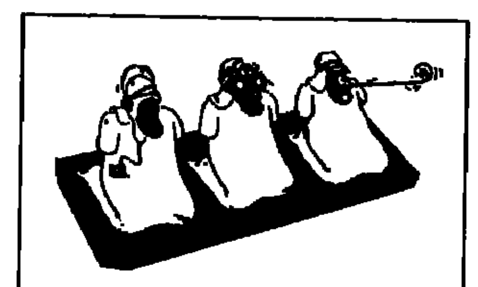
«كما انني شريك في شركة تجارية، نهارا جهارا، لا اخفي [illegible]

«واما العلاج في امريكا، فانني رغم [illegible] بكرم جلالة الملك [illegible] صديقي النطاسي البارع الدكتور عمر [illegible] على حسابي الخاص [illegible]

«واخيرا، [illegible] الكاتب الا ينخدع بهؤلاء الذين [illegible] على ان السيد عرار لم يفصح عن اولئك الذين قال ان هناك كاتبا [illegible]

(ملاحظة علامات التعجب الاخيرة لكاتب المقال اما علامات التعجب [illegible]

... واخرون في قيود



اما نتاشا بخاري التي تراس مكتب وكالتي الصحافة الالمانية والايطالية في عمان فلم تطلق الصحافة بل قررت الزواج من الشاب رفيع التهذيب ليث الدجاني، الذي يعمل مع شركة ارامكس العالمية ومركزها عمان. وقد دعا ليث ونتاشا اصدقاءهما الى حفل فاخر في فندق الاردن قبل ان ينطلقا الى رحلة شهر العسل ثم العودة لمعايشة عصر الزواج والمعلومات.

«المشرق الاعلامي» تحلق في الفضاء

جرى مؤخرا الاتفاق بين ادارة «المشرق الاعلامي» والخطوط الملكية الاردنية على تزويد الملكية، باعداد من «المشرق الاعلامي» لخدمة مسافري الدرجة الاولى ودرجة رجال الاعمال وعلى جميع خطوط ورحلات الملكية.

وتاتي هذه الخطوة في اطار توسيع الملكية لخدماتها لزبائنها والتي تنوعت في الفترة الاخيرة لتشمل خدمة الفيديو بحيث يتم تزويد كل مسافر يرغب بجهاز فيديو يركب على ظهر الكرسي الذي امامه ويختار الفيلم الذي يريد مشاهدته.

من ناحيتها تفخر «المشرق الاعلامي» بهذه الاتفاقية كدليل جديد على الاحترام المتزايد الذي تحظى به الصحيفة في الاوساط الاردنية والعربية على حد سواء.

الزمان: صحيفة عربية جديدة في لندن

صدر في لندن يوم ٩ شباط الماضي، العدد الاول من الصحيفة العربية الجديدة «الزمان» ويتولى رئاسة تحريرها الصحفي والكاتب العراقي المعروف سعد البزاز. وتصدر هذه الصحيفة اليومية عن «شركة الزمان للصحافة والنشر» وتطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت.

وقد نفى البزاز ان تكون «الزمان» ناطقة باسم المعارضة العراقية او حزب سياسي، وشدد على استقلاليتها. ومع ما يتسم به اخراج الصحيفة من اتقان، ومن اتساع دائرة التغطية الاخبارية، الا ان «الزمان» تفتقر الى الكتّاب والمراسلين، باستثناء صفحتي الثقافة ولعل الامر يعود الى ارتفاع كلفة الاستكتاب وتشغيل كادر تحريري مؤهل. الا ان «الزمان» وعدت قراءها بتطوير خدماتها في الاسابيع المقبلة. ومما يذكر ان الزميل البزاز اقام فترة من الزمن في الاردن التي انتقل اليها من بغداد، ثم غادر عمان الى العاصمة البريطانية حيث يقيم هناك كلاجئ سياسي

القانون المؤقت في مزبلة التاريخ

اذا صح ما رواه النائب بسام حدادين عن لقائه ولجنة التوجيه الوطني في البرلمان بنائب رئيس الوزراء وزير الاعلام عبد الله النسور فان مصير مشروع قانون المطبوعات والنشر المعروض على المجلس هو مزبلة التاريخ. فقد كشف السيد حدادين النقاب في مقالة نشرها في «الحدث» الاسبوعية ان الدكتور النسور استضاف اعضاء لجنة التوجيه في البرلمان العشرة بحضور وزير الداخلية ومدير المطبوعات بلال حسن التل واعلمهم ان الحكومة قد قبلت بقرار محكمة العدل العليا عدم دستورية القانون المؤقت وانها ستقبل باي قرار يتخذه مجلس النواب بهذا الخصوص. وكشف الدكتور حدادين النقاب عن ان هناك شبه اجماع لدى النواب العشرة رد مشروع القانون في ضوء اعلان المحكمة عدم دستوريته

صحفي اردني في بغداد؟

في الوقت الذي اصطف فيه عشرات الصحفيين الاجانب على باب السفارة العراقية في عمان طالبين تاشيرات تخولهم الذهاب الى العراق لتغطية الضربة المحتملة للعراق الشهر الماضي لم تقم اية صحيفة اردنية بارسال اي من مندوبيها الى بغداد هذا بالرغم من عدم مواجهة الصحفيين الاردنيين مثل هذه التعقيدات. ويذكر ان بعض الصحفيين الاردنيين العاملين مع صحف ووكالات غير اردنية قد توجهوا الى بغداد بناء على طلب من صحفهم ووكالاتهم. فقد توجه مراسل «النهار» اللبنانية باسل رفايعة الذي يعمل محررا في «الراي» الى بغداد وقضى اسبوعان هناك، وكان بذلك الصحفي الاردني الوحيد الذي تواجد في العراق خلال الازمة.

«بترا» تستعد لتطوير خدمات الصور

في سعيها لتدارك ما فاتها وامام حمى المنافسة الشديدة، بدات وكالة الانباء الاردنية «بترا» مؤخرا في ادخال تطويرات على اساليب عملها الخاصة ببث الصور. وقد استعانت «بترا» لهذا الغرض بمنظمة اليونسكو من اجل تحديث الارشفة الالكترونية للصور والاحتفاظ بشروحات وافية لها، وذلك انطلاقا مما للصورة (او اللقطة) من قيمة اخبارية ومعلوماتية وتوثيقية شانها في ذلك شان الاخبار.

وكانت «بترا» قد عانت لفترة طويلة من الضعف في خدمات الصور، الامر الذي انعكس على الصحافة المحلية التي تتزود بصور المناسبات الرسمية من الوكالة.

وتفقد الخدمة الجديدة مندوب اليونسكو جيرافسيو كالوه الذي حضر الى الاردن في نهاية الشهر الماضي لرعاية مؤتمر اعلامي عقد في جامعة اليرموك لصحفيات من دول الشرق الاوسط مولته الحكومة الايطالية واشرفت عليه منظمة اليونسكو.

دمج الصحف اليومية عام ١٩٦٧

قانون متشدد رفضه مجلس الأمة وأرسى العمل المؤسسي!*

د. عصام سليمان الموسى *

بعد صدور القانون الثاني للمطبوعات عام ١٩٥٥، الذي حد من حرية التعبير وإصدار الصحف (انظر العدد السابق من «المشرق الاعلامي») اصدرت الحكومة قانوناً مؤقتاً في ١٩٦٧/٢/٢٠، هو (قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٦٧) وجاء في ٧٣ مادة. وكان قانوناً متشدداً اكثر من سابقه، خاصة في مجال راسمال المطبوعة الصحفية والعقوبات.

ولدى عرضه على مجلس الامة في مطلع كانون الاول من العام نفسه تم رفضه – لكن بعد أن تمكنت الحكومة خلال العمل به من تطبيق برنامجها الخاص بدمج الصحف اليومية.

ملامح القانون

رغم أن القانون نصَّ في مادته الثالثة على ان «الصحافة حرة»، إلاّ أن هذه الحرية كانت شكلية تتعارض مع ما ورد في المادة (١٩) من القانون، التي خولت مجلس الوزراء الحق «بمنح الرخصة [الصحفية] أو عدم منحها» بقرار قطعي

عرّف القانون الصحافة بانها «مهنة إصدار المطبوعات الصحفية»، واشترط وجود محرر مسؤول اتم الحادية والعشرين من العمر، وحائزاً على شهادة الدراسة العامة مع ممارسة العمل الصحفي مدة خمس سنوات متتالية. واشترط أيضاً تفرغ الصحفي لمهنته.

ولإصدار الصحيفة، اشترط القانون الحصول على رخصة رسمية وتوفر راسمال مناسب (خمسة عشر الفاً لليومية، وخمسة الاف للاسبوعية)، وتعيين اربعة محررين لليومية ومحررين اثنين للاسبوعية، والاشتراك بوكالتي انباء عالميتين، والاّ تقل صفحات اليومية عن ثماني صفحات. ولم يشترط القانون إيداع ضمانة مالية لدفع الغرامة، وحدد المحظورات والعقوبات. يضاف إلى هذا، أن القانون اجاز لمن عمل في جهاز إعلام رسمي او اهلي ممارسة العمل الصحفي، كما أجاز القانون لوزير الاعلام تحديد أسعار الصحف وتعرفة الاعلان.

إلغاء الرخصة / تعطيل المطبوعة

نص القانون على إلغاء الرخصة، او تعطيل المطبوعة، مدة اقصاها شهر واحد بقرار قطعي إذا ما نهجت نهجاً يهدد الكيان الوطني او يعرض سلامة الدولة للخطر، او كان ماساً بالاسس الدستورية للمملكة او مسيئاً للشعور القومي أو الأخلاق العامة (المادة ٣٥). غير ان المادة (١٩) – كما سبقت الاشارة – خولت مجلس الوزراء منح الرخصة الصحفية او إلغاءها بقرار قطعي.

العقوبات

حدد القانون العقوبة على المخالف على الوجه التالي: «كل من يرتكب مخالفة لاحكام هذا القانون او اي نظام صادر بموجبه يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار، او بكلتا هاتين العقوبتين (المادة ٧). واشترط القانون على المحرر المسؤول ان يبرز شهادة حسن سيرة وسلوك (المادة ١٦).

وبعد العمل بهذا القانون مدة عشرة شهور، قرر مجلس الامة رفضه. وجاء في محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الاولى (٥ كانون الاول ١٩٦٧) النص التالي الذي يبين رفض مجلس الامة لهذا القانون المتشدد:

«مقرر اللجنة [القانونية]: بالنسبة لقانون الصحافة، الواقع هذا القانون من ناحية عملية توقف. ثانياً: الاصول ان تعطى حرية أكثر للصحافة.

السيد يوسف العظم نائب معان هذا قانون مجحف.

السيد الرئيس. إذن هل يوافق المجلس الكريم على رفضه.

الجميع: موافقون» (ص ٢٦٥)

وبهذا القرار التاريخي لمجلس الامة، اوقف العمل بالقانون، وأعيد العمل بقانون عام ١٩٥٥، لكن بعد ان نفذت الحكومة مخططها إزاء الصحافة اليومية والأسبوعية.

إلغاء جميع الرخص الصحفية

ولتنفيذ هذا المخطط، الغت الحكومة جميع الرخص الصحفية الصادرة قبله، وطلبت إلى أصحاب الصحف إعادة ترخيصها.

كان لاشتراط القانون إعادة الترخيص نتائج مباشرة، فقد أرغم الصحف «الفقيرة» على إغلاق ابوابها. ومثال ذلك صحيفة "الراي" (١٩٦٥–١٩٦٧) لحمد الخطيب (الذي صار وزيراً للاعلام) التي توقفت لعدم مقدرة صاحبها على تسوية أوضاعها بما ينسجم والقانون.

كان هدف الحكومة الأساسي في الواقع الصحافة اليومية، ولوضع الصورة في سياقها التاريخي، فان الأردن مرَّ في المرحلة التي سبقت حرب حزيران عام ١٩٦٧ باوضاع مشابهة لما حدث في الخمسينيات من حرب باردة (كما قال مالكولم كير) نشبت بين الدول العربية. وكانت هذه حرباً إعلامية دعائية تبارت فيها الصحف والاذاعات بتوزيع التهم واجتراح الشتائم وشحن الأجواء. وكان من ابرز نجومها في مصر احمد سعيد من «صوت العرب»، ومحمد حسنين هيكل في "الاهرام". وجندت كل دولة عربية حفنة من رجال إعلامها لخوض غمار هذه الحرب الباردة

الصحافة اليومية في الأردن

في هذه المرحلة، كانت ابرز الصحف اليومية تصدر في القدس وهي: "فلسطين" و "الدفاع" و "الجهاد" و "المنار". اما عمّان، فلم تكن تصدر فيها إلاّ صحيفة "الأردن" التي لم تطور نفسها. هذا الوضع دفع برئيس الوزراء سمير الرفاعي لدعم صحيفة "الوطن" (الصبحي زيد الكيلاني) التي صدرت يومية لفترة محدودة في عمّان.

كان صدور أربع صحف يومية من القدس مدعاة للتنافس بينها على قاعدة قارئة محدودة نسبياً، وسوق إعلانية ضيقة. يضاف إلى ذلك، ان اوضاع (الحرب الباردة) العربية السائدة انذاك، دفعت بوصفي التل، رئيس الوزراء، وعبدالحميد شرف، وزير الاعلام، لإنشاء صحافة اكثر انسجاماً مع الحكومة وسياساتها. وعمق من هذا التوجه، أن ابرز الصحف اليومية في الدول العربية المجاورة كانت صحفاً رسمية او شبه رسمية ناطقة باسم حكوماتها. بالمقابل، كانت الصحافة الأردنية ملكاً للقطاع الخاص (منذ عام ١٩٢٧) وتتمتع بقسط من الحرية النسبية رغم القوانين المتشددة.

في ظل هذه الظروف، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية، ووقوع الاعتداءات الاسرائيلية المتتالية على حدود الأردن، اقدمت الحكومة على دمج الصحف اليومية باتجاه دمج كل صحيفتين من صحف القدس معاً، ودخلت شريكاً مساهماً بمبلغ (٢٥) الف دينار، بعد ان قدرت موجودات الصحف بمبلغ (٦٠) الف دينار (انظر سليمان الموسى، اعلام من الأردن، ١٩٨٦، ص ١٧٦)

وقد قاومت الصحف هذا التوجه غير ان قانون المطبوعات الذي طالب بإعادة الترخيص حال دون ذلك

وفي ٢١ ادار ١٩٦٧ صدر اخر عدد من "الجهاد" يحمل العنوان التالي "الجهاد تحتجب اعتباراً من اليوم" وورد على الصفحة الاولى الخبر التالي "تحتجب جميع الصحف والمطبوعات في الأردن اعتباراً من اليوم خضوعاً لما انطوت عليه مقتضيات قانون الصحافة والمطبوعات المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧" وذكرت الصحيفة التي كانت تصدر في ست صفحات في ذلك اليوم ان توزيعها عند بدء الاصدار (١٩٥٣) كان ثلاثة الاف عدد وارتفع عند الاغلاق إلى خمسة عشر الفاً

شركتان صحفيتان

ونتيجة لدمج الصحف الاربع هذه، ظهرت شركتان صحفيتان الأولى (الشركة الأردنية للصحافة والنشر) التي اصدرت "الدستور" في عمّان و "بالستاين نيوز" (بالانجليزية) في القدس، وتكونت من اندماج "فلسطين" مع "المنار"

والثانية، (شركة القدس للصحافة والنشر) التي اصدرت صحيفة "القدس" في المدينة المقدسة، وتكونت من اندماج "الجهاد" مع "الدفاع"

وقد انتدبت الحكومة ممثلاً لها في مجلس ادارة كل شركة جديدة. وكان محمود الخيمي ممثل اسهم الحكومة في "الدستور" يضاف إلى هذا، إقدام الحكومة على انتداب بعض ذوي الخبرة من موظفي وزارة الاعلام للمساهمة في تحرير الصحف الجديدة.

ومن هؤلاء برز صحفيون مرموقون مثل محمود الكايد (رئيس تحرير "الراي" ورئيس مجلس ادارتها)، وراكان المجالي (رئيس تحرير "الاخبار" و "الراي" ردحاً من الزمن)، والياس جريسات (الذي عمل سكرتيراً لتحرير "الراي" فترة من الزمن).

ونتيجة لعملية الدمج هذه تحقق اكثر من هدف. فقد ضمنت الحكومة ضبط توجهات الصحف بصورة اكبر من السابق، كما انها ضمنت تطور هذه الصحف وتحسن اوضاعها المادية وجاء ذلك منسجماً مع مواد القانون التي اشترطت الاشتراك بوكالات انباء عالمية، وطبع صفحات أكثر، وبرفع سوية العاملين الصحفيين. وكانت النتائج ايجابية في مجملها بلفت إلى اتجاه تكوين صحافة مؤسسية راسخة البنيان لا تقوم على جهود افراد معينين وإمكاناتهم المحدودة وتحقق للصحف الجديدة استقرار افضل سواء بتخصيص مساحة اوسع من الاعلانات او عن طريق الاشتراكات والبيعات.

على ان حرب حزيران (١٩٦٧)، التي وقعت بعد الدمج مباشرة، وما أعقبها من اوضاع غير مستقرة عاشها الأردن، دفعت بالحكومة للانسحاب من الشراكة.

كما أن الحكومات التي أعقبت حكومة وصفي التل لم تجد في تطبيق الشراكة. وفي عام ١٩٦٩ انسحبت الحكومة بعد أن استردت ما دفعته من راس مال، مبقية العمل الصحفي بيد القطاع الخاص. لكن الشركة الأردنية للصحافة والنشر واصلت إصدار "الدستور" من عمّان على ذات الأسس. اما شركة القدس، فتوقفت عن إصدار صحيفة "القدس" نتيجة لاحتلال الضفة الغربية، وشرع سليم الشريف احد أصحاب الشركة، في شراء مطابع لإصدار صحيفة من عمّان. لكنه اختفى في ظروف غامضة. وكانت تلك المطبعة نواة لإصدار صحيفة «الراي».

الغاء القانون

بعد ان رفض مجلس الامة القانون الثالث المؤقت الذي جاء بعملية الدمج، اعيد العمل في القانون الثاني الصادر عام ١٩٥٥. واستمر العمل فيه حتى عام ١٩٧٣، حين صدر القانون الرابع الذي جثم كابوساً على صدور الصحفيين مدة عشرين عاماً بطولها بسبب تشدده في العقوبات

وبالتاكيد، فإن من الاسباب التي دفعت بالنواب لرفض هذا القانون امور مرتبطة بوضع عراقيل مادية امام صدور الصحف خاصة اشتراط الراسمال الكبير. وقد راعت الحكومة هذه المسالة في القانون الذي اصدرته بعد ذلك فعملت على تخفيض المبلغ.

غير ان قانون عام ١٩٦٧ المؤقت لعب دوراً مباشراً في تأسيس الصحافة اليومية التي انتشرت طيلة عقدي السبعينات والثمانينات. وكان لمواده المتعلقة بالتنظيم الاداري الفضل في القضاء على الصحف الصغيرة وظهور صحف مؤسسية متينة البنيان، رغم ما في ذلك من حد للتعددية الصحفية. صحيح ان عملية الدمج لم التفتت لهذه المسالة، اي إبقاء التعددية ... الشركة الواحدة. لكن ظهور مؤسسات ... كبيرة إنجاز يضمن في حد ذاته ... صحف ملتزمة ومحافظة.

> مر الأردن في المرحلة التي سبقت حرب حزيران ١٩٦٧ بأوضاع مشابهة لما حدث في الخمسينيات من حرب باردة بين الدول العربية، وكانت هذه حرباً إعلامية دعائية تبارت فيها الصحف والاذاعات بتوزيع التهم والشتائم وشحن الأجواء، وجندت كل دولة عربية حفنة من رجالها لخوض غمار هذه الحرب الباردة!

* استاذ في قسم الصحافة ... جامعة اليرموك

دائرة المطبوعات تشرف على نشاطات ٤١٣٤ مؤسسة في المملكة والانترنت غير مشمولة بالرقابة .. لضعف الامكانيات!

بلال التل: لا سلطة لنا على الصحف ولا نراقبها الازمة باقية بعد صدور قرار محكمة العدل العليا

أحمد الخطيب *

تعتبر دائرة المطبوعات والنشر من اقدم الدوائر التي تاسست في المملكة الاردنية الهاشمية ويعود تاسيسها الى سنة ١٩٢٧، فهي بذلك قد اتمت عامها السبعين.

وقد بقيت الدائرة مرتبطة مباشرة برئيس الوزراء منذ تاسيسها الى منتصف الستينات، باستثناء فترة قصيرة تقدر بسنتين ارتبطت فيها بوزارة الخارجية، وبعد قيام وزارة الاعلام ربطت كدائرة مستقلة بهذه الوزارة.

تشرف دائرة المطبوعات والنشر على مجمل العملية الثقافية والاعلامية في المملكة، وكانت في البداية تصدر الجريدة الرسمية وتشرف على صياغة الانظمة والقوانين التي تصدر عن الدولة بالاضافة الى دراستها للقضايا التي تحال اليها من رئيس الوزراء في المراحل الاولى من تأسيس المملكة، علاوة على تنظيم شؤون المطبوعات.

ظلت الدائرة تتطور مع تطور المملكة الاردنية الهاشمية ومع التطور التشريعي العام ومع تنامي نشاط الحركة الثقافية والاعلامية في الاردن.

تشرف الدائرة الان على ٤١٣٤ مؤسسة ثقافية واعلامية وذلك لكونها الجهة المخولة بمنح التراخيص ومتابعة مدى تقيد هذه المؤسسات بالانظمة واللوائح.

تضم الدائرة مجموعة من المؤسسات والمديريات والشعب والاقسام، فهناك مجلس للمصنفات المرئية والمسموعة وهو يعمل بموجب قانون خاص هو قانون المرئيات والمسموعات رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وهو ينظم المواد الثقافية والاعلامية المسموعة والمرئية ويشمل الاشرطة السينمائية واشرطة الديسك والفيديو كاسيت والاديو كاسيت وكل المنتجات المتعلقة بها، وتتابعها الدائرة من خلال مجلس يتكون من خمسة اعضاء برئاسة مدير المطبوعات حكما بموجب القانون، ويتم اختيارهم من الشخصيات المعنية في المجتمع من اهل الاختصاص، فهناك مخرجون سينمائيون وكتاب وتربويون يشاركون في عضوية هذا المجلس الذي يشرف على هذا الجانب من اعمال الدائرة.

كما تضم الدائرة مديرية الشؤون القانونية والتراخيص وهي المخولة بالاشراف على الجوانب القانونية من اعمال الدائرة وتنظيم اعمال المؤسسات المرتبطة بها من الناحية القانونية والتدقيق بالاوراق المقدمة لغايات التراخيص

وهناك مديرية المتابعة وهي المعنية بتطبيق المادة ٤٠ من قانون المطبوعات الخاص بتنظيم صدور وتوزيع المطبوعات في الاردن.

وهناك مديرية الشؤون الادارية والمالية ومديرية الدراسات والمعلومات. ولدى الدائرة بنك للمعلومات يتولى تدقيق الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاردن وفق احدث الانظمة. وتضم هذه المديرية قسما يتولى اصدار التقارير السياسية والذي يصدر تقريرين صحفيين يوميا احدهما يتعلق بالقضايا المحلية والاخر يتعلق بالقضايا الشرق اوسطية وتلك التي تعني الاردن في الصحف العربية والاجنبية، اضافة الى اصدار الدراسات والتقارير الخاصة، كما تشتمل المديرية على قسم للنشر يتولى اصدار الكتب. وبلغ عدد الكتب التي اصدرتها الدائرة ١٦٠ كتابا من بينها كتب تصدر بانتظام وهي كتب الوقائع والوثائق الاردنية بالاضافة الى الكتب التي ترى الدائرة ضرورة اصدارها حسب الاحداث السياسية التي يشهدها الاردن والمنطقة ويتولى مكتب العلاقات العامة تنظيم علاقات الدائرة بغيرها من الجهات في الدولة.

لدى الدائرة ١٠٠ مكتب صحفي يتعامل مع الاعلام المطبوع خارج الاردن سواء اكان عربيا او اجنبيا.

اما الكادر الوظيفي فيتكون من ١٢٠ موظفا اضافة الى عدد اخر من المعارين والملحقين ببعثات دراسية، وهذا العدد لا يكفي لاعمال الدائرة حيث تعمل بطريقة الشفتات، كما ان الدائرة لا تتوقف عن العمل اثناء العطل والاعياد لان العمل مستمر في الدائرة لتلافي اي ثغرة او خطأ

> **الاجازات الممنوحة**
>
> قال السيد بلال حسن التل المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر ان الدائرة اجازت خلال عام ١٩٩٧ (١٤٩٢) مخطوطة لمؤلفين اردنيين، كما اجازت (١٤٧٠) عنوانا لكتب مستوردة، وهذا [illegible] الكتب العلمية والمنهجية التي دخلت الى الاردن خلال عام ١٩٩٧، كما اجازت الدائرة ١٨ الف نسخة من المصحف منها ١٠ الاف نسخة باللغة العربية والباقي بلغات مختلفة بالاضافة الى ٧ الاف نسخة من المجلات منها ٤ الاف نسخة باللغة العربية.
>
> واضاف التل ان دائرة المطبوعات والنشر واصلت خلال عام ٩٧ اصدار سلسلة [illegible] الاردنية وخطابات جلالة الحسين كما اصدرت الدائرة (٦٠٠) تقرير صحفي بالاضافة الى التقارير الخاصة، كما انهت الدائرة تكشيف وحوسبة (١٠٩٤٠) مادة تم تخزينها في بنك المعلومات التابع للدائرة.
>
> وقال ان الدائرة اصدرت خلال العام الماضي (١٧١) ترخيصا منها (٣٩) مطبوعة دورية متخصصة بالاضافة الى مطبوعتين صحفيتين و(١٢) دار نشر و(٥) مراكز دراسات وابحاث و(٤) مكتبات و(٨) مكتب دعاية واعلان و (١٨) مطبعة و (١٧) دار ترجمة و(٣) مراكز انتاج فني و(٢٣) محل انترنت وبذلك يكون مجموع المؤسسات المرخصة من دائرة المطبوعات والنشر حتى نهاية العام الماضي (٤١٣٤) مؤسسة.

وكان السيد بلال التل قد تقلد منصب المدير العام للدائرة في تشرين اول الماضي، وفي ما يلي اجابات للسيد التل عن اسئلة طرحتها عليه «المشرق الاعلامي» فقال

لا تخضع الصحافة الاردنية للرقابة فهي محكومة لقانون المطبوعات، والصحف التي تخالف القانون والنشر، يمكن ان تلاحق من قبل جهتين الاشخاص والافراد المتضررون والمؤسسات الرسمية. والحكم في هذه القضايا ليس من اختصاص دائرة المطبوعات والسلطة التنفيذية بل للهيئة القضائية صاحبة القرار النهائي، وفي احصائية بالقضايا التي رفعت على الصحف خلال السنوات الثلاث الماضية تجدها نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٦٠ قضية جزء كبير منها مرفوع من قبل المواطنين وجزء اخر لا طابع سياسي له وانما طابع اخلاقي ويتعلق بحقوق شخصية

-- القانون يحكم جميع الصحف اليومية والاسبوعية والحزبية وغيرها

-- وكذلك فالقانون يعامل المطبوعات العربية فيما يتعلق بالمحظورات والممنوعات كما يعامل الصحافة الاردنية وليس هناك تمييز، فالنص القانوني واضح حيث يقول: ان ما ينطبق على الصحافة الاردنية ينطبق على الصحافة العربية. لكن الخلاف احيانا فيما يتعلق بالصحافة العربية قد يحدث لدى منع دخول بعض الاعداد من الصحف العربية ليس لحجب معلومات واردة فيها ولكن لانها تتضمن مواقف تحمل تشهيرا وتحقيرا او الفاظا خارجة عن المألوف وبالتالي تمنعها ونسبتها ضئيلة جدا. ولدينا احصائية، فنحن نصدر شهريا احصائية تتضمن ما يتم استيراده من مطبوعات وهو عدد كبير، والاصل هو السماح اما المنع فيتم في حالات استثنائية.

وهناك تضخيم وتهويل لعدد ما تصادره الدائرة. ففي اواخر رمضان اتصل بي احد المحررين من الصحف اليومية قائلا ان دائرة المطبوعات منعت الصحف العربية والاجنبية كافة من الدخول للاردن في ذلك اليوم.

وعند عودتي الى السجلات وسؤال الموظف وجدت انه قد دخل في ذلك اليوم ٢٢ مطبوعة عربية و ١٨ مطبوعة اجنبية ولم تتم مصادرة اي صحيفة في ذلك اليوم او مجلة، وتبين لنا بعد ان هذه المطبوعات لم تصل الى رئيس تحرير الصحيفة من المكتبة التي يتعامل معها، فاعتبر ذلك قرارا من الدائرة بالمنع.

قبل ايام كنت في حوار مع احد مندوبي الصحف العربية ادعى اننا خلال شهر واحد صادرنا ٢٥ عددا من صحيفته وبعد ان اطلعت على السجلات في الدائرة وطلبت من الموظف تقديم تقرير عن الاعداد التي تمت مصادرتها من صحيفة ذلك المندوب تبين انه خلال عام لم تتجاوز الاعداد المصادرة ١١ عددا من الصحيفة المذكورة، ولم تتم المصادرة في الايام الاخيرة او قبل شهور والاسباب قانونية محضة وهذه مبالغة ضخمة، ونحن نعرف ان الاردن جزء حيوي من المنطقة والعالم وهو شريك فاعل في كثير من القضايا المتعلقة وله مواقف قد لا تعجب كثير من الدول ووسائل الاعلام الاخرى التي تقوم بالهجوم الجارح والتجريح الشخصي للقيادات ومؤسسات اردنية وهذا امر غير مقبول في الاخلاق المهنية التي تنظم العمل الصحفي وكل الاعراف تقر بهذا، وهناك الكثير من القضايا المرفوعة في العالم بسبب هذه القضايا.

-- الذي يحكم عملنا مع الصحف سواء الاجنبية او العربية او المحلية هو [illegible] لدى الصحف نفسها، فالصحف [illegible] تتعامل بمهنية عالية والذي [illegible] قابلا للنشر اولا [illegible] افراد ثانيا، وتعاملنا [illegible] راحة ومرونة [illegible] والدوريات التي [illegible] مراعاة للا[illegible]

ارتبطت الدائرة برئاسة الوزراء ووزارة الخارجية واختصاصها يمتد الى المجال الثقافي والفني

العمل.

- نحن نتعامل مع الكتب سواء المحلية او المستوردة بالمعايير نفسها، فالقانون هو الذي يحكمنا في التعامل مع جميع المطبوعات ولم ترفع اية قضية على اي مراسل لاية صحيفة غير اردنية. وقد ذكرت مرارا في مختلف وسائل الاعلام اننا نتحدى انه اذا كان هناك في الاردن او خارج الاردن من لا يقر هذه الثوابت التي اقرها قانون المطبوعات، ومن هذه الثوابت ان القانون يمنع تحقير اي شخص، ويمنع الاساءة الى الاديان المعترف بها، ويمنع اثارة الفتن والقلاقل، ويمنع الاساءة الى اسرار الدولة المختومة، وهي قضايا متعارف عليها في كل العالم وليس لدينا بدع جديدة، ويحدث احيانا وبموجب اتفاق غض الطرف عن الكثير ونتعامل بمرونة ما لم تكن هناك اساءة وتحقير مباشر.

وفيما يتعلق بمراقبة الانترنت فانه بموجب قانون مراقبة المصنفات نحن الجهة المخولة بمراقبة هذا الجزء من الاعلام ولكننا لم ندخل عليها حتى الان لاسباب تتعلق بالامكانيات، مع ان القانون يعطينا الحق، وليس هناك ما يمنع، وبالنسبة لشركات الاتصالات فليس هناك تعاون بيننا وبينها الى الان.

قانون المطبوعات والنشر لا يتعلق بالصحافة فقط بل هو قانون اعلام وثقافة فهو ينظم عمل المطابع، ولم يتم اغلاق اي مطبعة.

يمتد عمل الدائرة الى مختلف اجزاء العملية الثقافية، ونحن نعتز بان الاردن يتمتع بقانون عصري، فليس لدينا رقابة مسبقة على الصحافة ونحن نحيل المخالف وفق القانون الى الجهات القضائية وهي المخولة في النظر في مخالفته وهذه احدى شواهد الديمقراطية حيث تقرر المحكمة هل هي مخالفة ام لا.

اما عن اغلاق الصحف الاسبوعية وعن حقها في استئناف الصدور بعد قرار محكمة العدل العليا، يقول مدير عام الدائرة:

دعني اصحح مصطلح (تم اغلاق) الصحف، وهناك مبالغة في هذه القضية لان عددا من الصحف كان قد توقف عن الصدور قبل صدور التعديلات على القانون، مثل صحف «الحياة» و«الصحفي»، ومع ذلك وحتى تظل الامور في اطارها القانوني، فان دائرة المطبوعات والنشر خاطبت هذه الصحف لتصحيح موقفها القانوني كذلك كل المؤسسات الصحفية. والذي حدث انه بعد صدور التعديل اعطينا الصحف مهلة لمدة ٣ اشهر لتصويب اوضاعها مددت لثلاثة شهور اخرى، في نهاية الاشهر الاولى اتخذ مجلس الوزراء قرارا بتعليق الصدور الى حين يتم توفيق الاوضاع وبعد ذلك تم اللجوء للقضاء ، ثم صدر قرار محكمة العدل الذي ما زالت نتائجه مجال اجتهادات قانونية، هل الصحف الموقوفة بحاجة الى ترخيص جديد على اساس ان كل الاجراءات التي اتخذت كانت استنادا الى قانون نافذ في ذلك الوقت، حتى ان احد المحامين الذين كانوا يدافعون عن قضايا الصحف، اعترف بذلك، ام انه يمكنها معاودة الصدور فورا، ومنذ اللحظة الاولى اعلنت الحكومة انها تحترم قرار المحكمة وانها ستنفذه فور تبليغها رسميا وفق الاليات التي يحددها مجلس الوزراء ونحن كدائرة جزء من السلطة التنفيذية وبالتالي ننفذ ما يصلنا عبر القنوات الرسمية.

ولم يتقدم احد بطلب للترخيص حتى الان، والسؤال هل القرارات التي صدرت قبل حكم المحكمة نافذة اولا، وسناخذ نحن بالقرار الذي نبلغ به ولسنا مرجعية في هذا، بل اداة تنفيذ. ولكل قرار قضائي اليات لتنفيذه، فمثلا المحكمة تنظر عادة في الاجراءات التي تسبق تقديم الدعوى وقبولها، وكثيرا ما ردت المحكمة دعاوى لعدم سلامة اجراءات الدعاوى، ويتبع كل قرار قضائي اجراءات لتنفيذه، فمثلا الذي حدث ان جريدة «حوادث الساعة» صدرت دون ان تبلغ رسميا بالقرار. وبالتالي اعتبرت مخالفة للقانون على الاقل من وجهة النظر التي تبنتها الحكومة وبالتالي كان لا بد من اتخاذ الاجراءات القانونية ضدها.

لقد قلت وكتبت ان القضية ليست قرار محكمة العدل العليا بل في الاسباب التي جعلت الحكومة تصدر هذه التعديلات، فمن المعروف ان الوضع الصحفي في الاردن كان محل نقاش استمر لفترة طويلة نتيجة لتجاوز الكثير من الصحف التي صدرت في ظل قانون ٩٣ للقواعد المهنية والاخلاقية والقانونية، ونحن نعرف ان هناك عشرات المقالات التي كتبها صحفيون وكتاب يطالبون باصدار قانون للمطبوعات لوقف هذه التجاوزات، ايضا لدى الدائرة مذكرات من ممثلي شرائح كثيرة من مؤسسات المجتمع المدني تطالب بضرورة تعديل قانون المطبوعات لوقف التجاوزات، ووصل الامر الى مجلس النواب السابق الذي عقد جلسة خاصة وسرية لبحث قضايا الصحافة وتجاوزاتها، واصدر المجلس بيانا طالب فيه الحكومة بضرورة التعجيل في اصدار التعديلات اللازمة لوقف حالة التدهور في الجسم الصحفي جراء ممارسات بعض الصحف التي خرجت عن المألوف واساءت للاردن والناس فكانت الحكومة في اصدارها للتعديلات تستجيب لمطلب تشريعي، بناء على طلب مجلس النواب، ولطلبات ملحة من شرائح واسعة في المجتمع، الحديث الان هو قرار محكمة العدل العليا الذي انصب على الالية والاجراءات التي لجات اليها الحكومة، وهي اعطاء القانون صفة الاستعجال، واصداره على شكل قانون مؤقت وهو ايضا قرار يثير الجدل، هل من صلاحيات محكمة العدل ان تفسر هذه المادة في الدستور ام لا؟ وهناك اجتهادات قانونية.

> ,, **محكمة العدل العليا لم تناقش مضمون التعديلات ولم تلغها، فهي ناقشت الالية، وقرارها انصب على انه ليس هناك ضرورة في الاستعجال، ولم تقل ان مضامين التعديلات تتعارض مع الحقوق، وهكذا فان المشكلة الفعلية بقيت قائمة والخلاف يدور حول الالية.** ‘‘

انا اعتقد انه لا بد من العودة الى اصل القضية وهي ضرورة تنظيم الجسم الصحفي، ضمن رؤية عصرية وعبر قانون جديد يسد ثغرات التجربة السابقة، ويتجاوز الخلافات والمشكلة ليست في قرار محكمة العدل بل في تنظيم الجسم الصحفي.

محكمة العدل العليا لم تناقش مضمون التعديلات ولم تلغها، فهي ناقشت الالية، وقرارها انصب على انه ليس هناك ضرورة في الاستعجال، ولم تقل ان مضامين التعديلات تتعارض مع الحقوق. وهكذا فان المشكلة الفعلية بقيت قائمة والخلاف يدور حول الالية.

وكما نقضت محكمة العدل العليا بعض القرارات وبرات بعض الصحفيين، فانها كذلك اقرت اجراءات الحكومة بحق صحيفة «الميثاق» المستندة الى التعديلات نفسها، والتي عادت وقالت انها غير دستورية وهذا جرى قبل فترة وجيزة من قرارها الاخير.

الحكومة اعلنت انها تحترم قرار المحكمة وستنفذه، ولكن ليس هناك ما يغلق الباب امام الحكومة لتقديم قانون جديد للمطبوعات يتم الحوار حوله او اعتماد نفس التعديلات وتقديمها لمجلس النواب، لقد جاء قرار المحكمة في قضية لا سابق لها في المنطقة، والتعديلات مثارة اصلا من مجلس النواب، والحكومة التزمت بالنص الدستوري القائل: ان القانون المؤقت يعرض على مجلس النواب في اول دورة يعقدها بعد صدوره، وقد احالت الحكومة التعديلات الى مجلس النواب الذي صوت عليها واحالها الى الهيئة المختصة

> ,, **قانون المطبوعات والنشر لا يتعلق بالصحافة فقط بل هو قانون اعلام وثقافة فهو ينظم عمل المطابع، ولم يتم اغلاق اي مطبعة.** ‘‘

المؤسسات الصحفية والاعلامية العاملة في المملكة حتى نهاية عام ١٩٩٧

البيان	
أ. الصحف و المطبوعات	
الصحف	
١. اليومية	٥
٢. الاسبوعية	٦
٣. الحزبية	٢
٤. مراسلو الصحف والوكالات ١٠٠ مراسل باستثناء مراسلي المحطات الفضائية والمراسلين غير المعتمدين	
المطبوعات المتخصصة والدوريات	٥٣٨
المجموع العام	٦٥٢
ب. المؤسسات الاعلامية	
١. مكاتب الدعاية والاعلان	٦٦٢
٢. المطابع	٥٣٤ باستثناء محلات النسخ السريعة والخدمات المطبعية
٣. المكتبات	٧٣٢
٤. دور الترجمة	٥٢
٥. دور النشر والتوزيع	٣٦٨
٦. مراكز الدراسات والابحاث	١٥
٧. دور قياس الراي العام	٢
ج) دور السينما	٤٩
مراكز الانتاج الفني (١)	٧٢
محلات الفيديو	٩١٤
محلات اشرطة الكاسيت (٢) جاري الاحصاء	
محلات الاتاري	٧٩ (في عمان فقط)
مقاهي الانترنت	٢ (في عمان فقط)

عدد المصنفات التي اجيزت خلال عام ١٩٩٧ من قبل دائرة المطبوعات والنشر

المادة	التجاري	الشخصي
افلام سينمائية	٢٥٢	–
اشرطة فيديو	٣٦٠٠	٢٦١٦٨
اسطوانات ليزرية	٢٦٠٠٠	–
ديسكات كاسيت		
اشرطة اوديو كاسيت	–	١٠٠٠
اشرطة بيتكام	١٤٢٠٠	–
المجموع	٤٤٠٥٢	٢٧١٦٨

يندب واقع الصحافة والعاملين فيها

رجا العيسى: انها اكثر عصور الصحافة العربية ظلاما

مضى الزمن الذي كانت فيه الصحافة تسقط حكومات!

فرانشيسكا شيرياتشي *

يقول الصحفي المخضرم رجا العيسى ان كل ما يلزم لاعادة مهنة الصحافة الى العالم العربي الى سابق مجدها، هو «بعض الاحترام، فلا أحد في هذه الايام يحترم الصحفيين كما يجب، لان الكثيرين منهم لا يظهرون الاحترام الكافي لمهنتهم».

ويستذكر السيد العيسى بحسرة الايام الخوالي حين كان القلم اقوى من كل اشكال المحسوبية والفساد، وحين كان الصحفيون قادة رأي وحين كان لدى اقلامهم نفوذ طاغ «حتى لاسقاط الحكومات».

وفي حديثه لـ «المشرق الاعلامي» من مكتبه في قلب عمان يقول: انه قبل خمسة عقود حين كانت خارطة الشرق الاوسط مختلفة عما هي عليه الان كان الصحفيون الاردنيون من شرق النهر وغربه يشعرون حقا انهم يمثلون السلطة الرابعة. لكنه اليوم يندب ما يسميه «اكثر عصور الصحافة العربية ظلاما».

وكانت التعقيدات الحكومية على حرية الصحافة قد بلغت ذروتها في ايار ١٩٩٧ حيث ادخلت الحكومة تعديلاتها الشهيرة على قانون المطبوعات والنشر والتي حكمت محكمة العدل العليا بعدم دستوريتها في كانون اول ١٩٩٨.

وينتقد السيد العيسى الصحفيين لانهم كما يقول لا يحاولون محاربة الرقابة والقيود، «فهم على العكس من ذلك، يمارسون الرقابة الذاتية بشكل متزايد ويميلون اكثر فاكثر لان يصبحوا متحدثين باسم الحكومة».

ويقول بانه حتى الصحف الكبرى التي لديها عدد كبير من الموظفين تفضل نشر ما تبثه وكالة الانباء الحكومية بدلا من ارسال مندوبيها لتغطية الاحداث، مما يؤدي الى تهميش دور الصحفيين بصورة متزايدة

وينوه بانه حتى اولئك الذين يتجرأون وينتقدون الحكومة يتم منعهم من الكتابة، لكنه يمتنع عن اعطاء امثلة على ذلك.

ويضرب امثلة على الاحترام الذي كان يحظى به الصحفيون في السابق حين كان يعمل في القدس في بداياته الصحفية حيث يقول «لم يحدث أن قمت بزيارة عمان في اي وقت بدون ان يتم دعوتي الى غداء عمل مع رئيس الوزراء».

ويشير الى انه في الوقت الحاضر يمكن القول بانه لا يمكن الوصول الى المسؤولين، حيث ان مندوبا سياسيا لا يمكن ان يأمل باكثر من مقابلة واحدة في الشهر مع اي وزير

لكنه لا ينكر ان هذه القيود هي التي تجعل مهنة الصحافة في الشرق الاوسط «ممتعة ومليئة بالتحدي».

«فاذا كنت تعرف كيفية تجاوز الحواجز وارسال الرسائل عبرها فان علينا احترام ذكائك حقا».

فالصحفي في هذه المنطقة، حسبما يضيف، يجب ان يكون اكثر ليونة من اي صحفي اخر في العالم.

فانت لا تستطيع مهاجمة اي شيء او اي شخص بصورة مباشرة، والا ستصبح عاطلا عن العمل، وعلى حد تعبير السيد العيسى فان بامكان الصحفي الجيد ان يطور من سلاحه للتغلب على العقبات.

وعن توقعاته للخطوات التي ستتخذها الحكومة بعد قيام محكمة العدل العليا برد التعديلات على قانون المطبوعات والنشر، يقول الاستاذ العيسى «هناك حديث عن ان الحكومة تقوم حاليا بتحضير قانون مطبوعات ونشر جديد وعلى الاغلب سيقومون بتغيير الشروط الواجب توفرها في رئيس التحرير وسيقومون بخفض متطلبات راسمال اليوميات والاسبوعيات لكن اهم شيء يجب تغييره هو العضوية الالزامية في نقابة الصحفيين».

ويتوقع المحاور ان تقوم الحكومة قريبا بتقديم مشروع قانون صحافة ونشر للبرلمان لاقراره كقانون عادي

ويأمل السيد العيسى مثله مثل الكثير من الصحفيين ان تبقى الحكومة في مشروع القانون المتوقع على فقرة تضمنها قانون ١٩٩٣ تنص على ان تقوم الحكومة ببيع اسهمها في المؤسسات الصحفية

وقد ورث السيد العيسى مهنة المتاعب عن ابيه حيث بدأ العمل في صحيفته الصادرة في يافا باسم «فلسطين» سنة ١٩٤١ وقد اجبرت الصحيفة التي صدر اول عدد منها سنة ١٩١١ على الاغلاق سنة ١٩٤٨ اثر الحرب العربية الاسرائيلية ثم اعاد اصدارها سنة ١٩٥٠ حيث اصبح السيد العيسى ناشرها ورئيس تحريرها

وقد تم اغلاقها ثانية سنة ١٩٦٧ تطبيقا لامر حكومي بدمج الصحف الاربع التي كانت تصدر في ذلك الحين في صحيفتين ودخول الحكومة كشريك في الصحف وقد اندمجت «فلسطين» في حينها مع «الدفاع» ونشأت عنهما صحيفة «الدستور».

وينوه السيد العيسى بان صحيفته «فلسطين» تم اغلاقها فقط لمدة يومين في الفترة الممتدة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٧ «على الرغم من انها كانت كثيرة الانتقاد لسياسات الحكومة».

وظل السيد العيسى في «الدستور» حتى الاول من كانون الثاني لسنة ١٩٧٥، حين انضم للمؤسسة الصحفية الاردنية كنائب لرئيس مجلس الادارة وبقي فيها حتى سنة ١٩٨٨ حين «اجبرت» حكومة رئيس الوزراء الاسبق زيد الرفاعي المساهمين على بيع اسهمهم.

وحاليا وبينما لا تزال اعمدته تظهر في الرأي فان السيد العيسى ما زال يعمل كمدير عام وكرئيس مجلس ادارة لوكالة التوزيع الاردنية التي توزع ٩٢٪-٩٥٪ من المطبوعات العربية والاجنبية في الاردن

وقد بدأ العيسى العمل في التوزيع في القدس سنة ١٩٥١ بمساعدة زوجته. وقد بقيت وكالة التوزيع شركة عامة حتى سنة ١٩٧٤ حين تحولت الى شركة محدودة. ويقول بان الوكالة قد تقوم بطرح اسهم خلال سنتين او ثلاث اذا احتاجت لزيادة راسمالها

ويؤكد السيد العيسى في ختام حديثه بان وكالته ستحافظ على سيطرتها على سوق توزيع المطبوعات في المملكة «فعلى مدى السنوات الماضية حاول الكثيرون تحدي سيطرتنا هذه لكنهم على الدوام كانوا يفشلون».

ويكشف سر عدم نجاحهم هذا بلفخر بقوله «نحن ببساطة اكثر فاعلية واكثر نزاهة».

الرقابة تحد من شهية الاردنيين للقراءة

القراء يستهلكون ٢٠٠٠ر٢ نسخة من الصحف اليومية الأجنبية و٢٠٠ر١ مجلة اسبوعية وشهرية

المشرق – مع ارتفاع نسبة التعليم والثقافة، يظهر الاردنيون رغبة متزايدة في القراءة والاهتمام في المطبوعات والصحف الاجنبية. ووفقا لما ذكره السيد رجا العيسى ، رئيس مجلس الادارة والمدير العام لوكالة التوزيع الاردنية، فان ٢٠٠٠ر٢ نسخة تباع يوميا في الاردن لستين صحيفة يومية اجنبية باربع لغات : العربية، الانجليزية، الالمانية، والايطالية.

وقال السيد العيسى «من ضمن هذه المطبوعات، يوجد ثلاثة فرنسية، ثلاثة ايطالية، اثنتان المانيتان، سبعة مصرية، ثلاثة كويتية، خمسة عراقية، اثنتان سعوديتان، اربعة لبنانية، وثلاثة صحف عربية تصدر في لندن».

وبالنسبة للاسبوعيات والشهريات فان وكالة التوزيع الاردنية التي توزع حوالي ٩٥٪ من مجموع المطبوعات الاجنبية في الاردن، «تقوم بانتظام بتوزيع حوالي الف ومائتي مجلة اجنبية (غير اردنية) معظمها بالعربية».

عندما بدأ السيد العيسى مهنة التوزيع قبل عشرين عاما، فان عشرين مطبوعة اجنبية كانت توزع في المملكة انذاك فعلى سبيل المثال، كان يوزع من «مجلات Time وNewsweek، على مائة وخمسون نسخة اسبوعيا، قبل عشرين سنة، اما الان فيباع منها حوالي الف». كما

اضاف السيد العيسى ان «مبيعات المجلات النسائية في تزايد مستمر، فبدأت هذه الظاهرة في اواخر السبعينيات والثمانينيات فليس من الصدفة ان اكثر المجلات المباعة في الاردن هي «سيدتي» حيث يباع منها ثلاثة الاف نسخة اسبوعيا».

وذكر العيسى انه ايضا «يوجد على الاقل خمسين مجلة نسائية ذات مبيعات مرتفعة وبكل اللغات في هذه الايام».

ومن ضمن المجلات التي وصلت حديثا الى الاردن مجلة (Top Gear) وهي مجلة انجليزية متخصصة في السيارات، تم تدشينها في بداية الشهر الماضي، اضافة الى العربية اليومية (الزمان) والتي نشرت في لندن بواسطة ناشرين عراقيين في منتصف شهر شباط.

وقال السيد العيسى «مع تزايد التعليم، شهدنا تزايدا في القراءة، مع ملاحظة ان الاجانب يشاركون بنسبة ضئيلة في هذا الامر، فيما يتعلق بالمنشورات الاجنبية، فعلى سبيل المثال كل الدبلوماسيين يحصلون على صحفهم من سفاراتهم، ولا يشترونها من الاكشاك».

وبالرغم من ان الاعمال تسير على ما يرام، فان السيد العيسى يشتكي من انه من الممكن ان تنتعش اكثر اذا رفعت يد الرقابة الثقيلة عنها،

«تصل المطبوعات الاجنبية الى المطار بعد الظهر او مساء، وتبقى هناك ليلة حيث يتم مراقبتها من قبل دائرة المطبوعات والنشر الى الصباح، وحتى الساعة الثانية، بعد ذلك نبدأ بارسالها الى المكتبات». وتابع العيسى قائلا «في كل مرة تحتجز فيها المطبوعة، تصيبنا الخسارة، لاننا ملزمون بالدفع للناشر اعتمادا على مبيعاتنا من النسخ».

المجلات الاجنبية لا تراقب لمكوناتها او مقالاتها، فهي نادرا ما تتعرض للاردن، ولكن «اغلبها يراقب من اجل الصور، او الاعلانات التي تعتبر بذيئة».

وما يزيد الامور سوءا ان الرقابة نادرا ما تضع علامة لتخفي اجزاء تعتبر بذيئة، بل غالبا تفضل حجز كل النسخ الخاصة بالمجلة المعنية.

وكما يقول العيسى «فانه عادة يتم حجز المجلات الاجنبية حتى عندما نستورد عشر نسخ منها لعدد محدود من الناس» ووفقا له، فان «القدس» الصادرة في لندن والصحف الكويتية هي اكثر المطبوعات التي تتعرض للحجز بسبب كتاباتها.

اما بالنسبة للكتب فانه «على الاقل ٢٠٪ من الطلبات التي نوجهها لدائرة المطبوعات والنشر من اجل نشر مطبوعات اجنبية، ترفض غالبا لاسباب سياسية».

وبالرغم من هذا فان وكالة التوزيع الاردنية قد نجحت في توزيع حوالي عشرة الاف كتابا في السنة. اغلبها من الكتب ذات الاغلفة الورقية «الكتب ذات الاغلفة الورقية دائما تباع بطريقة جيدة، وحوالي ١٠٠ نسخة سنويا لافضل الروايات، بينما تصل مبيعات الكتب السياسية الى ٣٠٠ نسخة».

ومن ضمن اكثر المؤلفين مبيعا في هذا النوع من الكتب الاميركيان جون جريشيم وتوم كلانسي، بينما اكثر الكتب السياسية الانجليزية مبيعا فهي لـ ادوارد سعيد، البرت حوراني وتوماس فريدمان، والذي يعتبر مؤلفه «من بيروت الى القدس» اكثر الكتب السياسية مبيعا في الاردن.

كتب وزيرة التعليم الفلسطينية حنان عشراوي والتي تصدر بالانجليزية والعربية لاقت ايضا نجاحا في الاردن.

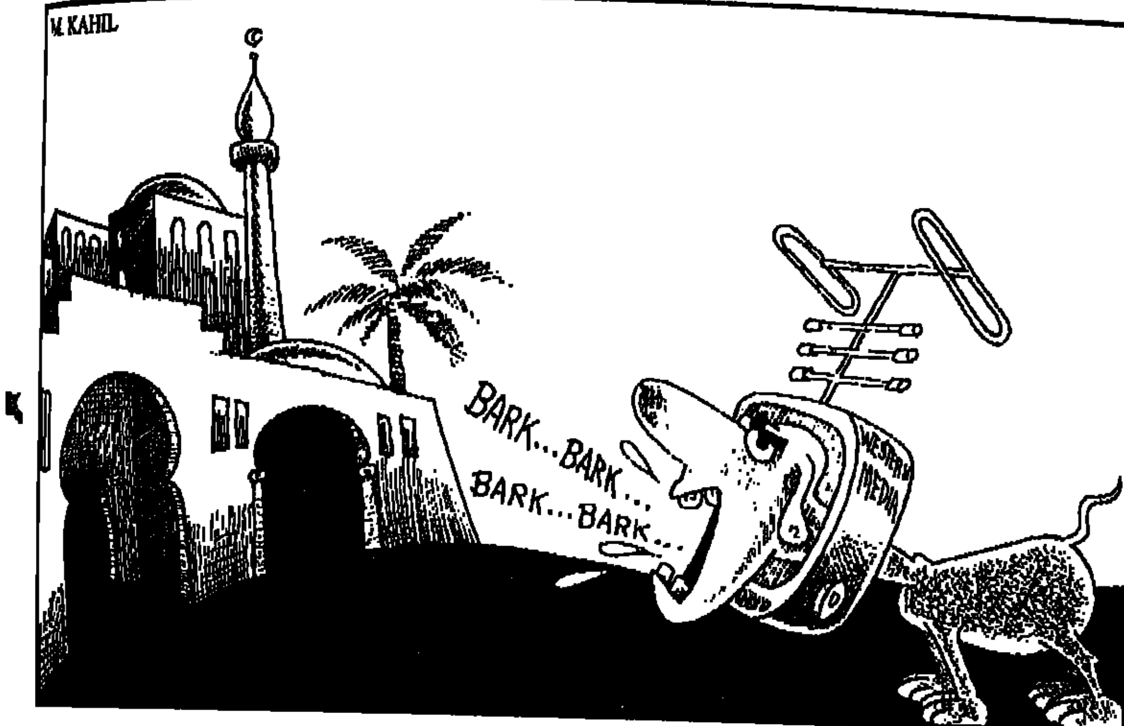
ايضا من المؤلفين العرب ذوي الشعبية المرتفعة، المغربي محمد شكري و[illegible] محمد امين العالم.

وبالنسبة للكتب ذات [illegible] المؤلفين العرب مبيعا [illegible] وامين معلوف، كما [illegible]

مدير رقابة المطبوعات الأجنبية في مصر: ندقق ونحذف ونمنع .. لكننا لا نراقب!

مثل كثير من الصحف العربية، تعاني صحيفة «ميدل ايست تايمز» المصرية التي تصدر في قبرص من الرقابة.

ولتسليط الضوء على مشكلتها هذه قام مراسلها ريتشارد انجل بلقاء مدير مكتب رقابة المطبوعات الأجنبية في مصر لطفي عبد القادر، فكان هذا المقال الذي نشرته الصحيفة مؤخراً.



لم تحصل "ميدل ايست تايمز" على ترخيص الصدور في مصر، كما ان القانون الجديد الذي ينظم إصدار الصحف يعطي وزارة الاعلام الحق بحظر اي صحيفة مصرية تصدر خارج مصر من دخول البلاد، يراجع الرقيب جميع اعدادنا قبل السماح بتوزيعها، كنا في الماضي نراقب انفسنا، لكننا في بعض الاحيان كنا نتجاوز الحدود وبذلك كنا نخسر توزيع ثلاثة او اربعة اعداد في كل سنة، وكان هذا يشكل كارثة على عائدات مبيعاتنا وإعلاناتنا.

لدينا اليوم نظام جديد، نقدم نسخة اولية من كل عدد للرقيب، بشكل مسبق، فإذا لم يوافق على اي مقالة، او اي فقرة او اي جملة، نحذفها ونترك مكانها فراغاً. لكنه غير مسموح لنا ذكر سبب الحذف.

ان الرقابة اعتباطية جداً، ففي بعض الاحيان تمرّ اشياء وفي احيان اخرى لا تجاز اشياء اخرى.

وقد اجرت «ميدل ايست تايمز» مقابلة مع المسؤول المكلف بمراقبتها وهو لطفي عبدالقادر مدير مكتب رقابة المطبوعات الأجنبية في مصر، وكان هذا الحوار:

• ما هو دور هذا المكتب؟

– قبل كل شيء إذا جئتني لتسأل فيما إذا كانت هنالك رقابة ام لا، فانني اود القول ان الرقابة الغيت بقرار من الرئيس السادات في عام ١٩٧٤، وعملنا منذ ذلك التاريخ هو متابعة ما تكتبه وسائل الاعلام عن مصر.

هذا هو عملنا، التأكد من أن المقالات صحيحة ام لا، فليس هنالك اية رقابة.

إذا كان هنالك شيء لا نوافق عليه نقول للمسؤولين: لا تكتبوا ذلك مرة أخرى، مثلما نفعل مع صحيفتكم، هذا هو دور مكتبنا. ومكتبنا له فرعان وهذا فرع الاخبار الاجنبية، وهنالك فرع اخر في وزارة الاعلام لمعرفة ما تكتبه الصحف المحلية، وفي الحقيقة نحن نساعد رئيس التحرير بإعطائه اخباراً لا يستطيع الحصول عليها. ونساعد الناس الذين يعملون في لندن والخارج. هذا هو الدور الحقيقي لمكتبنا.

• في كل اسبوع، نحضر صحيفتنا ونتلقى بعد ذلك مكالمة تقول لا لهذه الفقرة او تلك، هذه المقالة غير صالحة احذفوها لطفاً"، لماذا يفعل مكتبكم هذا؟ انه يمنعنا من التغطية.

– كلا لا نفعل، لكننا نمنع ما يشذ عن الخط، نقرأ الصحيفة ويقرأها موظفونا وعندما يجدون شيئاً غير ملائم لبلدنا نتصل بالمسؤولين ونطلب منهم عدم نشره مرة ثانية ونفرج عن الصحيفة. هذا ما نفعله.

لكنني أود أن اضيف انه لا يوجد اية رقابة على الصحافة التي تصدر في بلدنا مثل "الاهرام" و "الاخبار".

• ماذا عن صحف المعارضة مثل "الشعب"؟

– لا رقابة ابداً .. انهم ينشرون ما يريدون قوله، والناس الذين يتضررون مما هو مكتوب في "الشعب" يستطيعون الرد، مثلما حدث مع حسن الالفي، (وزير داخلية سابق) فالالفي لم يفعل اي شيء ضد صحيفة "الشعب"، بل عبر عن رايه قائلاً:

إن "الشعب" مخطئة.

• تستطيع "الشعب" ان تنشر اي شيء تريده؟

– نعم.

• لكننا في وضع مختلف؟

– نعم.

قبل اسبوعين نشرنا ترجمة لراي اخذ من صحيفة "الحقيقة" لكن هذا المكتب طلب عدم نشره رغم ان الصحيفة الماخوذ عنها المقال في الشارع؟

– لانكم كتبتم بطريقة سيئة، ليس مثل "الحقيقة"، وهذه هي النقطة المهمة، ان نرى ما اخذتم من الحقيقة ونشرتم في صحيفتكم، فلو اخذتم ما كان في "الحقيقة" بالضبط لما عارضنا عدنا إلى "الحقيقة" ووجدنا أن ما هو مكتوب فيها ليس ما نشرتموه بالضبط.

• كيف تردون على الذين ينتقدون مصر في الخارج بشان الرقابة؟

– أستطيع الطلب منهم ان يزوروا مصر وان يزوروا الناس، سوف يرون كل الصحف الأجنبية تباع هنا، اقول لهم: تعالوا إلى مصر وتجولوا في الشوارع وشاهدوا الناس وهم يبيعون كل الصحف الأجنبية التي تصل إلى مصر، ليس هنالك اية رقابة

• هنالك مكتب لرقابة السينما والكتب؟

- هذا المكتب للصحف والكتب الأجنبية، يوجد مكتب اخر للسينما

• ما هي المواضيع التي تضطرون لإلغائها في اغلب الاحيان؟

اننا لا [illegible]. لكن إذا لم نكن راضين عن التغطية فيما يتعلق برئيسنا، بلدنا، شعبنا، وعن المقالات التي تغطي كل شيء سيء في بلدنا فنحن لا نكون راضين لكننا لا نلغيها

• لكن اذا لم ترضوا عن مقالة في مجلة «نيوزويك» مثلاً، ماذا تفعلون؟

إذا كانت قصة سيئة وليست مناسبة لسياستنا واتجاهنا، فاننا في البداية نحذر مكتب المجلة هنا لعدم نشر مثل هذه الاشياء، وإذا نشروها مرة اخرى فاننا مضطرون لوقف توزيعها

الحادث الوحيد حين كان انور السادات رئيساً لبلدنا، لم نكن راضين عما نشر في "نيوزويك" لمدة اربع وعشرين ساعة، لكنه امر هذا المكتب بالسماح للمجلة بالتوزيع مع انها كانت تضم مواد سيئة جداً

وهكذا نستطيع القول ان رقابتنا ليست كما في كثير من الاقطار العربية او الاجنبية اننا لينون جداً، ونقول الآن ان كل ما يحدث في العالم يعلن في كثير من الصحف.

• هل يمكن طرد صحفي إذا كتب مقالات يجدها هذا المكتب غير مرضية؟

– كلا، مثل هذه الامور لا تقع [illegible] ترحيل المراسل من مصر قبل اكثر من ٢٥ سنة فنحن نعرف أن ما سيكتبه سينشر في الخارج لذلك لا نعارضه.

• هل يهتم هذا المكتب بمطالب السياسة الخارجية؟

– انت تعرف أن اسرائيل كتبت مقالات شديدة اللهجة ضد مبارك، وسمحنا لها بدخول البلاد. وكانت اخر مقالة في صحيفة "جيروزالم بوست" وكانت هجوماً شديداً على مبارك [illegible] سمحنا لها بالدخول.

ما كان مكتوباً لم يتعلق بالسياسة [illegible] بشخصية مبارك.

• هل الصحف حرة في الكتابة عن عائلة الرئيس مبارك؟

– إذا قرأت صحفنا سوف تجد الكثير من القصص عن مبارك وزوجته واولاده لا يوجد [illegible] رقابة.

• لكن ماذا عن الاسلام؟

– تستطيع الكتابة عن الاسلام كيفما [illegible] لكن لا تهاجمه، تستطيع القول ان للاسلام كثيراً من المبادىء الاساسية، وامور كهذه [illegible] تستطيع مهاجمة النبي محمد.

هل توافق إذا قام احد بمهاجمة المسيح؟ [illegible] نفس الشيء، حين تقول اشياء غير [illegible] ليست صحيحة فهذا امر غير مسموح به.

• من يملك القرار النهائي حول [illegible] عن مقالة حساسة؟

– وزير الاعلام، لكن الرئيس مبارك [illegible] بعدم حجب المقالات.

اولاً اخبر وزير الاعلام ان [illegible] مقالة عن مبارك، ونحن من [illegible] عليها، ابعث بالمقالة إلى الوزير [illegible] بعد ساعة او ساعتين.

هذا لا يحدث [illegible]

كل اسبوعين.

"

إذا لم نكن راضين عن التغطية فيما يتعلق برئيسنا، بلدنا، شعبنا، ومن المقالات التي تغطي كل شيء سيء في بلدنا فنحن لا نكون راضين لكننا لا نلغيها.

"

جمعية حماية الصحفيين تندد بقرار سجن صحفيين وتدعو الرئيس مبارك للتدخل

عبرت جمعية حماية الصحفيين الدولية عن بالغ قلقها بخصوص قرار اصدرته محكمة الاستئناف المصرية في الرابع والعشرين من شباط برد طعن قدمه محامو رئيس تحرير صحيفة «الشعب» المصرية مجدي حسين ومندوب الصحيفة محمد هلال بعد ان تمت ادانتهم بتهمة القدح والذم.

وفي رسالة رفعتها الى الرئيس المصري حسني مبارك وحصلت «المشرق الاعلامي» على نسخة منها اكدت الجمعية على حق الافراد في رفع الدعاوى في المحاكم لحماية سمعتهم من التشهير، ولكنها نددت باستخدام هذا الحق من قبل الشخصيات العامة او افراد اسرهم.

وكانت محكمة الاستئناف في بولاق اكدت على حكم بسجن السيدين حسين وهلال لمدة عام بعد ادانتهم بالتشهير بعلاء الالفي، وهو ابن وزير الداخلية الاسبق حسن الالفي. وقد استند قرار الادانة على سلسلة من المقالات التي نشرتها «الشعب» سنة ١٩٩٦ تزعم فيها بأن علاء الالفي استغل منصب والده الحكومي للافادة من صفقات تجارية في مصر.

وقالت منظمة حماية الصحفيين انها لم تتمكن بعد من معرفة ما اذا كان محامو الدفاع ينوون الاستئناف لدى محكمة العدل العليا.

وبالاضافة الى الحكم بسجنه لمدة عام فانه من المتوقع ان يتلقى السيد حسين حكما بالسجن لعام اخر كانت قد اوقفت تنفيذه محكمة الجنايات سنة ١٩٩٦، ولكن نتيجة لحكم محكمة الاستئناف سيتم تطبيق الحكم الفعلي.

وذكرت الجمعية انها قامت على مدى السنتين الماضيتين بتوثيق نهج حكومي يتمثل في التحرش بصحيفة «الشعب». فبالاضافة الى القضية المذكورة هنالك عدة قضايا مرفوعة ضد هذه الصحيفة هي الان بانتظار قرار محاكم الاستئناف او بدء المحاكمة كقضية رفعها حسن الالفي نفسه في السادس عشر من اب ١٩٩٧ ضد السيد حسين واربعة صحفيين اخرين من الصحيفة، ردا على سلسلة من المقالات والرسومات الكاريكاتورية التي نشرتها «الشعب» والتي تزعم بان وزير الداخلية الاسبق كان متورطا في قضايا فساد واسعة النطاق.

وفي اطار تنديدها بقيام المسؤولين او افراد اسرهم باساءة استخدام القانون لحماية انفسهم من اي مسائلة عامة عبرت الجمعية عن اعتقادها بان الصحفيين يجب الا تتم مقاضاتهم بسبب ما ينشرونه، حيث قالت: «نخشى بان التهديد باستخدام الحق في رفع القضايا قد يحرم الصحافة من القدرة على العمل بحرية ونود ان نشير الى ان قيام السلطات بتنفيذ قرار محكمة الاستئناف بسجن السيدين حسين وهلال فهذه ستكون الحالة الاولى لسجن صحفيين في مصر بتهمة القدح والذم حسب سجلات الجمعية».

وقد دعت الجمعية الرئيس مبارك لدراسة كل الخيارات القانونية المتاحة لابطال حكم محكمة الاستئناف في قضية السيدين حسين وهلال وفي كل القضايا الاخرى المرفوعة ضد «الشعب» وذلك وفقا للقواعد المعترف بها دوليا بحرية الصحافة.

وطالبت الجمعية الرئيس المصري باصدار تعليمات الى السلطات القضائية المختصة بوقف رفع القضايا ضد الصحفيين ردا على ما ينشرونه من اخبار واراء.

وفي نهاية رسالتها، طلبت الجمعية من الرئيس مبارك البدء بجهود جادة لالغاء مواد من قانون العقوبات المصري قد تؤدي الى سجن الصحفيين لنشرهم ما يمكن اعتباره قدحا وتجريحا.

ويذكر ان صحيفة «الشعب» المصرية من ابرز صحف المعارضة المصرية، وتصدر مرتين في الاسبوع، وتعتبر قريبة من التيارات الاسلامية، ويصدرها حزب العمل الاشتراكي بزعامة ابراهيم شكري.

اما جمعية حماية الصحفيين فهي منظمة غير ربحية مقرها في نيويورك، بدات اعمالها سنة ١٩٨١ لدعم حرية الصحافة حول العالم والدفاع عن حقوق الصحفيين.

الاعلام غائب ومغيب عن المحنة المريرة التي يتعرض لها الجزائريون
من المستفيد من الغموض والتكتم الاعلامي الذي يحيط بالوضع في الجزائر

محمود الريماوي *

نشرت وسائل الاعلام في مطلع شباط خبراً عن استعدادات تجري في الجزائر، لافتتاح محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة. واوضحت الانباء في حينه أن السلطات الجزائرية ابدت استعداداً مبدئياً للسماح بانشاء محطات خاصة. لقد بدا هذا النبأ اشبه ببارقة أمل مفاجئة في غمرة الاحداث المؤلمة التي يشهدها هذا البلد منذ ست سنوات، ومع انه لم يتأكد بعد ما إذا كان سيقيض لهذا الطموح أن يتحقق أم لا، إلا أن مجرد التفكير بهذا الامر، وكذلك الاستعداد الرسمي الأولي للسماح بخصخصة الاعلام المرئي والمسموع، هو مما يثير التفاؤل حقاً ووسط اجواء عامة من التشاؤم.

لقد ادت الأزمة الجزائرية المريرة بالاضافة إلى الخسائر المروعة في الارواح والمرافق والممتلكات، إلى ما يشبه الكارثة على القطاع الاعلامي.

فقد سقط عشرات الاعلاميين من رجال ونساء من قطاعات الصحافة والإذاعة والتلفزيون ضحايا الارهاب وخاصة في الاعوام ٩٥، ٩٦، ٩٧. إذ كان هؤلاء [illegible] معلناً وتجري مطاردتهم تحت شعار [illegible] محاربة بالسيف، وذلك إلى جانب رموز [illegible] من فنانين ورياضيين واطباء وتربويين [illegible] بعض الاعلاميين امام هذه الضغوط المروعة [illegible] إلى دول اوروبا الغربية، وقلة منهم توجهوا إلى دول [illegible] ورغم ذلك استمر عدد من [illegible] وواصل عدد ليس بقليل من [illegible]

[illegible]

... ومالة اصيل الوانية، ويعود السبب [illegible] السلطات في إظهار ان موجة [illegible] مكافحة الظاهرة تحقق نجاحاً [illegible] يعيشون خاصة في العاصمة حياة طبيعية [illegible] بعذر عند السلطات اسباباً وجيهة [illegible] على الأقل، يعتبر عند وسائل الاعلام [illegible] "الوطن" و"الشروق" و"المجاهد" [illegible] وعلى ما يرتكبه الارهابيون أياً كانوا.

وقد انعكس ذلك على الاعلام [illegible] التهديدات الشديدة التي تفرضها السلطات [illegible] الصحف والصحفيين إلى الجزائر [illegible] شخصية، كما تظل بعض جرائم [illegible] وهو أمر اثارت منه جبهة [illegible] ورموز هذه الجبهة [illegible] يعودون من جهتهم إلى [illegible] سلسلة من التصريحات [illegible] الاعلام العربية والاجنبية [illegible] ان تلجأ وسائل الاعلام [illegible] الاخبار عن الازمة التي تشهد [illegible] وتخرجات ومنطقات [illegible]

وكانت نتيجة ذلك، ان السلطات [illegible]

[illegible]

الاتصال كأداة لتعزيز التعاون والتفاهم وتجسير الفجوات بين الأمم والثقافات

توفر الأنظمة الرقمية دقة لامتناهية لكنها لم تجمع الأغنياء والفقراء في تكتل واحد
الاتصال هو أقدم تعبير عن التبادل الذهني للانسان مع نفسه وبيئته ومع الآخرين والطبيعة

رضوان ابو عياش *

إن التطور السريع في مراحل التاريخ المختلفة وفر لنا افضل الأدوات للاتصال، لكن هذه الادوات لم تعالج او تجسر او تغلق الفجوة بين الامم في مجالات الثقافة، طريقة الحياة، طريقة التفكير، اتقان الاقتصاد والمجالات الانسانية الاخرى ذات العلاقة

والآن توفر لنا الانترنت [illegible] وتلقي مركزية المعلومات، [illegible] الانترنت قد رفعت مستوى الحياة في [illegible] قياساً بسويسرا

[illegible]

... العالمية، لا مركزية المعلومات ومورد الافكار

ان التعاون في هذا المجال يعني ان يكون [illegible] ان احترام البيانات يعني احترام الثقافة، واحترام دقة

المعلومات يعني الفهم المتبادل لـ[illegible] الاخر. لايمكن للتقلبات ان تضمن استقرار[illegible] وضع، لا سادة وعبيد في نفس [illegible] لأن اللغة والعبارات والشروط [illegible] صالحة كما ان التعاون الذي [illegible] صالحاً

ان التعاون الإقليمي، المشاريع [illegible] والمقترحات، والتجربة الضرورية يمكن [illegible] للنقاش فوراً، عندما تقترب الثقافات [illegible] بعضها، تماماً مثل بنى التكنولوجيا [illegible] عندما يكون لدينا النظام والهيكل [illegible] انحاء العالم.

إن ارخص اتصال بدمشق هو من [illegible] مباشرة وبدلاً من استخدام [illegible] للهواتف النقالة ان توفر فاتورة [illegible] فلسطين، الأردن، مصر، سوريا [illegible] واسرائيل إذا سار التعاون الانساني [illegible] مع الهياكل الفنية الجديدة.

إن طرق ووسائل التعاون بين [illegible] والاسرائيليين غير محدودة، ويمكن [illegible] ذات طبيعة لا تتوقف إذا غطى السلام [illegible] والهيكل. إن الحاجة تدعو إلى [illegible] الخدمات الإعلامية، البرامج [illegible] الافكار، العمالة، الخبراء، التجارة [illegible] هو التعاون.

دعونا نفكر في إقامة نظام [illegible] يخدم الناس في منطقة الشرق الأوسط [illegible] الخطوات نحو تحويل السلام [illegible] التفاوض إلى حقيقة.

دعونا نفكر في نظم تربوية [illegible] تساعد في ان يفهم بعضنا بعضاً [illegible] والتكنولوجيا الرقمية سوف [illegible] لخدمة هذا النوع من التعاون [illegible]

يمكن إيراد عشرات الأمثلة [illegible] الخصوص، لكن ما بدأناه [illegible] امر عزيز جداً وهو السلام [illegible] فقط يمكن تحقيق الاتصال كما [illegible]

* رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية

أمانة عمان الكبرى

البرنامج الثقافي لشهر آذار ١٩٩٨

١. الفن التشكيلي :

٣/١٢ افتتاح المعرض الشخصي للفنان إسحق نحلة .

٢. المحاضرات :

٣/٤ فضاء إبداعي : جواهر الرفايعة ومحمد السناجلة.

٣/١١ الأدب الساخر في الأردن : محمد طملية ، موسى حوامده ، طلعت شناعة ، يوسف غيشان .

٣/٢٢ ندوة متخصصة بعنوان " آفاق الإعمار في المدينة العربية / عمان نموذجاً " .

٣/١٨ التحولات المدينية في المجتمع الأردني ، د. مجدي الدين خيري - الجامعة الأردنية .

٣. قاعات مناطق الأمانة :

٣/٩ قاعة منطقة بسمان : قمر بدوان - المعهد الوطني للموسيقى .

٣/٢٣ قاعة منطقة القويسمة : القضاء في العرف العشائري : القاضي سليمان القلاب ، والأستاذ سامي النابلسي .

٣/[illegible] قاعة منطقة النصر : فرقة نادي العودة للزجل الشعبي .

٤. [illegible]

[illegible] مع الروائي الكبير الدكتور [illegible]

٥. النشاطات المشتركة :

[illegible] بالتعاون مع فرقة [illegible] ١٩٩٨/٣/١٩

• تقام المحاضرات ومعارض الفنون الساعة السادسة مساءً في قاعة عمان / رأس العين .

• الدعوة عامة ، ومواقف السيارات مؤمنة مجاناً .

الادب الاردني لم يحظ باهتمام اساتذة الادب الاسرائيلي

نشرت مجلة «اريئيل» الاسرائيلية في عددها الاخير، محاضرة للبروفسور [illegible] ذكرت المجلة انه القاها في جمع من المثقفين والاكاديميين في عمان، وقال فيها ان اسرائيل [illegible] المعجبين بالمؤلفات العلمية التي يقوم بها العلماء من جامعات الاردن عن تاريخ الادب [illegible] وحضارة العرب وخاصة مؤلفات الاستاذ ناصر الدين الاسد، [illegible] العلماء العرب في الاردن.

لكن البروفسور [illegible] عاد وقال «اما الادب الاردني فلم يحظ بعد باهتمام [illegible] اسرائيل، لعدم توفر مؤلفات المبدعين الاردنيين عندنا» معرباً عن [illegible] والحكومة الاردنية والادباء الاردنيين الحصول على هذه المؤلفات [illegible] الاسرائيلية، وتشجيع الطلبة على كتابة الرسائل الجامعية عنها.

ويذكر ان مجلة «اريئيل» تختص بالفنون والاداب في اسرائيل [illegible] عمان على عدد من الاعلاميين.

المجموعة الأردنية الدولية

تأسست المجموعة الأردنية الدولية من قبل رئيسها الحالي معالي السيد سامي قموه في عام ١٩٩٦ من مؤسسة تأمينية في خدمة الشعب الأردني والصناعة الأردنية ، بدأت بالتوسع خلال السنتين الماضيين في مجال الهندسة والإستشارات الادارية، الزراعية ، التنقيب ، العقارات والسياحة .

شركة الأردن الدولية للتامين

رأس المال : ٤ ملايين دينار أردني ،

تأسست منذ فترة وهي شركة مساهمة عامة تخدم قطاع هام من الاقتصاد ، لها علاقات مميزة دولية وعربية وداخلية لتصبح رائدة في مجال التغطيات التأمينية في جميع أنواعها : الحوادث العامة ، البحري الهندسي ، المسوولية المدنية ، الحياة ، الصحي والحوادث الشخصية

ص .ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ - الأردن
هاتف : ٦٤٣١٠١ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٤٣٨٠٥ (٩٦٢٦)

شركة المجموعة المتحدة للاستشارات والادارة

رأس المال : نصف مليون دينار أردني .

مكتب مختص لتطوير المشاريع ، المجموعة المتحدة تقدم خدمات تقنية عالية من الناحية الفنية ، الهندسية والادارية الى المنتجين وشركات الخدمات .

تصنيف الفعاليات الى خمس فئات :

- المشروع وفوائده .
- تقييم المشروع لغايات التمويل.
- تطوير المشروع .
- استشارات ادارية .
- ومخمن الخسائر .

من خلال خبرتنا نقوم بإعداد دراسة كاملة لتقييم المشروع ، دراسة كاملة للسوق المحلي واعداد خطة تسويقية ، تخطيط صناعي ومالي وطرق عمل لتطوير الإنتاج .

اطار الخدمات يشمل خدمات فنية ، تخمين خسائر ، الأخطار الادارية ، تحليل المياه والمحافظة على البيئة .

ص . ب ٢٢٥٢
عمان ١١١٨١ - الأردن
هاتف ٥٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس: ٥٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

الأردن الدولية للصناعات

رأس المال : ٢ مليون دينار أردني .

تأسست حديثاً كشركة مساهمة عامة هدفها الإستفادة من إعادة تصنيع المخلفات الزراعية وتحويلها الى أسمدة وأعلاف حيوانية لخدمة القطاع الزراعي . تركز الشركة على البيئة باستعمالها طرق تكنولوجية منظورة لانتاج أسمدة مركزة ومعدنية .

في مرحلتها القادمة سوف تقوم بانتاج علف حيواني غني جداً بالمواد الغذائية من بقايا الخضار .

ص . ب ٢٢٥٢
عمان ١١١٨١ - الأردن
هاتف ٥٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس: ٥٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

مصانع السيليكا الدولية

رأس المال : مليون ونصف دينار أردني .

هذه الشركة المساهمة كانت نتيجة تعاون ما بين المجموعة والشركة المعدنية للاستثمار ، سوف تصبح هذه الشركة الأولى لتصدير وتزويد الرمل الصناعي والمنتج المتخصص في رمل السيليكا .

من نشاطات الشركة : التعدين والتنقيب والتحضير من المعادن المتواجدة محلياً لتغطية الاحتياج المحلي والتصدير وسوف يبدأ الانتاج في اوائل ٩٨ بعد استكمال المعلومات والدراسات، بمثل هذه الصناعة سوف توسع نشاطها لتزويد بمجموعة منوعة من الخبرات المتعلقة بتكنولوجيا المعادن والهندسة .

ص . ب ٢٢٥٢
عمان ١١١٨١ - الأردن
هاتف ٥٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس: ٥٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

الأردن الدولية للعقارات والاستثمارات المساهمة

الاستثمار هو دعم مهم جداً لعمليات المجموعة ، كانت هذه الشركة مبدئياً تهتم باستثمارات ونشاطات التأمين. بعد النظر والتطوير أدى الى تأسيس هذه الشركة لتتعاطى مشاريع عقارية والاهتمام بالصناعة السياحية .

ص .ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ - الأردن
هاتف : ٦٤٣١٠١ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٤٣٨٠٥ (٩٦٢٦)

الأردن ما زال يتردد في دخول المعترك الفضائي!

نظام بث قيد الانشاء يُبطل الحاجة لقمر عربي؟

نجاح نسبي لمحطات عربية ولكن ماذا عن المستقبل؟

جميل النمري *

قادت ثورة الاتصالات إلى شيوع تعبير بصف العالم بانه "قرية إعلامية".

وانتشار البث التلفزيوني الفضائي الذي يتوسع ويتطور سيجعل هذا التعبير مقصودا بمعناه الحرفي وليس المجازي.

بعض القنوات تتنافس على تغطية تخاطب العالم باسره، ومع هذه العولمة قيد النمو والتوسع هناك توجه نحو التخصص في قنوات خاصة للاخبار، للرياضة، للافلام، للاطفال...الخ.

ومع استكمال هذه العملية فسوف تتجه هذه القنوات لمنافسة القنوات الأرضية بتغطية متخصصة محلية للمحيط الذي يقطنه المشاهد.

لكن هذا الفيض من البث سيترافق مع تطور الاداء، فالمشاهد لن يضطر أن يتنقل بين مئات المحطات بحثاً عمّا يريد او أن يكون في ساعة محددة أمام الجهاز ليشاهد مادة معينة. فسوف يصبح بوسع المشاهد أن يطلب المادة التي يريد في الوقت الذي يريد، وهذه نقطة من التطور يتلاقى عندها خطان كانا حتى الآن يسيران متوازيين ونعني خدمة التلفزيون وخدمة الانترنت.

البث الفضائي والتقدم التكنولوجي

حتى الآن يتم البث الفضائي بواسطة قمر صناعي ثابت فوق منطقة معينة يغطيها الإرسال وإذا ارادت محطة عالمية أن يغطي إرسالها تلك المنطقة فإنها تحتاج إلى استئجار مساحة للبث من خلال ذلك القمر، والسعة بالطبع محدودة.

لكن البث الرقمي يجعل من الممكن ضغط الإشارة بحيث تتضاعف السعة عدة مرات مما يعني ان يستقبل المشاهد على جهازه اضعاف عدد القنوات الحالية.

ويجري العمل الآن على مشروع لاستبدال نظام الاقمار الصناعية الثابتة الحالي بنظام بديل يمكن محطة البث الواحدة من تغطية محيط الكرة الأرضية باكمله. فالقمر الصناعي الثابت على ارتفاع لا يقل عن ١٥ الف كيلو متر ويغطي منطقة محددة سوف يتم استبداله بقمر يرتفع ٢٠٠ كيلو مترا فقط يدور حول محيط الارض وسيكون هناك ١٦ قمراً صناعياً في سلسلة تدور حول الكرة الأرضية وينقل كل منها عن الاخر الإشارة بحيث يمكن للارسال من منطقة معينة أن يتم إعادة بثه عبر سلسلة الاقمار إلى سطح الكرة الارضية جميعه في آن معاً. وتعمل ثلاث شركات على هذا المشروع الذي يجعل من العالم حقاً قرية واحدة بل غرفة واحدة هي تلك التي يتواجد فيها المشاهد.

وفي هذه الغرفة لن يكون الفرد مستقبلاً سلبياً. فنظام البث عبر الكوابل سيحقق لاحقاً اتصالاً متبادلاً. فليس ضرورياً أن تكون في الساعة السادسة مثلاً في البيت لتتمكن من رؤية أخبار معينة على قناة معينة، إذ تستطيع في أي وقت يناسبك أن تطلب آخر نشرة أو أي برنامج أو فيلم ترغب برؤيته أو ما يمكن تسميته فيديو تحت الطلب.

ونظام الكوابل يسود الآن، ومرشح لان يحل بالكامل محل نظام الاطباق اللاقطة وهو بالفعل كذلك في اوروبا والولايات المتحدة واسرائيل.

عصر سيادة الفرد

إن هذا التطور يعزز سيادة الفرد مقابل سيادة الدولة والمؤسسات الفوقية التي كانت فيما مضى تفرض سلطة إعلامية على الأفراد الذين يعيشون في نطاق جغرافي معين، والمواطنة العالمية العتيدة سيصنعها هذا التطور قبل ان تصنعها السياسة ورغما عنها

وقد لا يكون ممكناً الإحاطة بكل الاثار المترتبة على التطور الآنف الذكر والتي ستكون ولا شك ميداناً خصباً للبحث من قبل ذوي الاختصاص

صراع الفضائيات العالمية

على الطريق إلى هذا المستقبل انتقل صراع عمالقة الإعلام إلى ميدان الفضائيات العالمية

ففي عام ١٩٩٠ واثناء حرب الخليج قدمت الـ CNN عرضاً منفرداً شخصت إليه عيون الملايين من ارجاء العالم كافة.

وقاد نجاح CNN إلى إشعال حمّى التنافس في مجال القنوات الإخبارية المتخصصة ففي العام التالي لحرب الخليج نشأت «يورونيوز» القناة الإخبارية الأوروبية ومقرها في ليون جنوب فرنسا لمنافسة CNN الاميركية و Sky News البريطانية العائدة إلى امبراطور الإعلام روبرت ميردوخ. لكن "يورونيوز" التي تتلقى معونات من الاتحاد الاوروبي وفرنسا لتحقيق حلم البث المنفصل عن التأثير الاميركي تبقى مقيدة بالبيروقراطية والحساسيات وتجد صعوبة في منافسة ٨ محطات إخبارية كبيرة على الاقل اهمها CNBC التابعة لشبكة NBC المملوكة من "جنرال إلكتريك" ودعمت مؤخراً بشراكة امبراطور الكمبيوتر بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت

ورغم أن القنوات الإخبارية تبدو اقل كلفة مقارنة بالبرامج الأخرى وحيث تنشأ شركات رديفة لتزويد المحطات بإنتاج رفيع المستوى وعالي التكاليف فإن التنافس لتحسين التحرير والمستوى الإخباري وملاحقة الحدث في بث على مدار الساعة ترفع كلفة القنوات الاخبارية.. وحسب تقارير عديدة فإن CNN هي الوحيدة الاكثر مشاهدة حتى الآن بين المحطات الإخبارية العالمية، ويبدو أن برامج الترفيه والتسلية والافلام وغيرها هي التي ستمول القنوات الاخبارية وسيحصل المشتركون عبر الكابل على الخدمة الإخبارية مجاناً.

وسوف تتاح مع نهاية هذا القرن الإفادة من التطور الجديد بنظام بث رقمي صغير فوق المنضدة (دسك توب) وشراكة مايكروسوفت مع NBC ستحقق نقل التلفزيون إلى عالم الكمبيوتر (ويب) والاندماج مع الانترنت بما يوحد هاتين الوسيلتين.

القنوات الفضائية العربية

من الصعب تخيل فرصة القنوات العربية الفضائية في منافسة القنوات العالمية. لكن يبقى دائما ما يكفي من الخصوصية للمجتمعات في ثقافتها وهمومها تمكن الفضائيات العربية من تغطية مساحة رئيسية تعوض الاختلال الهائل في الامكانيات والخبرة.

وهناك قناتان اخباريتان متخصصتان هما قناة الجزيرة (قطر) وقناة ANN ومقرها في فرنسا (وهي مملوكة من قبل ابناء رفعت الاسد شقيق الرئيس السوري الذي ابعد من منصبه كنائب للرئيس مؤخرا). وتبدو هذه الاخيرة ضعيفة في التحرير وحجم التغطية مقارنة بقناة الجزيرة التي تحوز اكثر فاكثر على اقبال المشاهدين خاصة وانها تنعم بثها الاخباري ببرامج حوارية مميزة اضافة الى طيمة رفيعة من مراسلين في مختلف المناطق.

والقنوات الاخبارية تستفيد اكثر من غيرها في الاوقات الساخنة ووجود بؤر توتر متفجرة. وقد لوحظ دور حرب الخليج في نجاح CNN ونجزم ان الازمة الاخيرة التي دامت حافة الحرب قد افادت قناة الجزيرة كثيرا. ومثل هذه الاحداث تحقق طفرة في عدد الراغبين بالحصول على جهاز استقبال البث الفضائي وكل شيء يجب ان يخطط ويبنى على اساس توقع التوسع المضطرد لعدد المستقبلين للبث الفضائي

وبالاضافة الى القنوات الفضائية الوطنية هناك محطة ذات طابع اقليمي هي الـ MBC لكن القناتين اللتين تتصفان بالعالمية حتى الآن هما شبكة اوربت والـ ART (راديو وتلفزيون العرب) ورأسمال هذه المؤسسات سعودي وخليجي بينما تستند بقية القنوات الفضائية الوطنية الى الدعم الرسمي من الدولة المعنية، ونتوقع ان يتطور الطابع التجاري للقنوات الفضائية كما بدأ هذا التوجه في لبنان ومصر

ومن المعلوم ان قناتي ART واوربت اللتين تتصفان بصبغة عالمية تتكاملان في الواقع اذ تقدم كل واحدة منهما خدمة تكمل الاخرى، المشتركون في اوربت يستفيدون من بث الشبكة لقنوات اخرى من دول مختلفة، اي ان الشبكة تنقل العالم للمواطن العربي بينما تبث ART خدمتها بالعربية الى مناطق العالم، وهي تغطي الآن ببثها استراليا واوروبا والاميركيتين ويستطيع المشاهد العربي في تلك البلدان متابعة قناة عربية تبث عادة من وطنه الام

وهناك عنصران لا غنى عنهما اضافة الى المهارات المهنية والفنية لتحقيق المنافسة والانتشار وهما التمويل من جهة والانفتاح واتساع هامش الحرية من جهة اخرى، وتوفر العنصرين مما يعطي للقنوات العربية فرصة للمنافسة في سوق عالمي لا يرحم والمقصود طبعا ان لا ننافس على سوق الاخرين فهذا ليس واردا بل على سوقنا، وعلى المشاهد العربي، اذ لن يمضي وقت طويل حتى تنشأ قنوات عالمية تبث باللغة العربية واذا كان قد تم منع القناة الفرنسية باللغة العربية من البث من خلال (عربسات) بسبب خطأ وقعت فيه تلك القناة ببث مادة جنسية بدل برنامج اطفال فان نشوء النظام الذي اشرنا له (الاقمار المدار المنخفض) لن يجعل هناك حاجة لقمر عربي لتغطية منطقتنا من اية محطة في العالم.

ومنذ فترة تدور نقاشات ساخنة حول البث الفضائي واثاره الثقافية والاجتماعية والسياسية ودور الفضائيات العربية ورسالتها وعن الفكرة العتيدة لقناة فضائية عربية مشتركة الخ.

ويحتدم الجدل حول قضايا «الهوية» و«الذات» والتميز او التمايز ونحن نلحق بركب المستخدمين للبث الفضائي كوسيلة للاتصال اكثر خطورة من سابقاتها، وسيلة حطمت كل الحواجز ولا مجال في التعامل معها سوى بالمجاراة .. لكن وفق اية رؤية؟

لقد عقدت عدة ندوات منذ ظهور اول قناة فضائية عربية (المصرية) قبل ست سنوات والتي سبقتها بخمس سنوات اطلاق اول قمر صناعي عربي (عربسات)، واولها (ندوة الاعلام والبث المباشر) في القاهرة، ما بين ١٠-١٣ حزيران ١٩٩٠ وخرجت الندوة بتوصيات مدرسية تحت هاجس الثوابت الوطنية والقومية والاخلاقية والثقافة الجادة .. الخ..

ومؤخرا (١-١٩٩٧/١٠/٧) عقدت في عمان ندوة استضافتها القناة الفضائية الاردنية تحت عنوان «الاستفادة من القنوات الفضائية العربية لنشر الثقافة العربية والاسلامية».

لكن من الواضح ان قوى السوق في ... الحوار بصرف النظر عما يقال في ... وفضائيات القطاع الخاص كما هو واضح ... القطاع الرسمي مثلما تسبق الانظمة والتشريعات التي تمثل عوامل كبح واعاقة رسمي ... متاخر لتلبية حاجات السوق ومواكبة التطور الذي يحصل.

الاردن والبث الفضائي

لا يمكن تصنيف القناة الفضائية الاردنية ... منافسة، وليس مرجحا ان تكون كذلك ... من بينها على الاقل الامكانات المالية، لكن الاردن يستطيع ان يكون سوقا نشطة للفضائيات ... الاقل كمركز اقليمي لقنوات فضائية، ... مشاركة راس المال الخاص الاردني في هذا ... لكن النهج السائد حتى الان والقوانين والاجراءات تعاند هذا الهدف.

وفي اللقاء المنشور الى جانب هذا التقرير يطرح المهندس راضي الخص المدير السابق للاذاعة والتلفزيون مقترحا لتجاوز الوضع القائم

والمهندس الخص بوصفه يشغل حاليا منصب المدير الاقليمي من خلال مكتبه في الاردن لقناة فضائية عربية رئيسة يعرف جيدا ... منها. وهو يقول اننا تاخرنا كثيرا وقد سبقتنا بمسافة طويلة دول مثل لبنان ومصر. ... الابواب والتسهيلات (مدفوعة الثمن ...) الفضائيات) يشكل مصدر دخل جيد ... عوامل لفت الانتباه وتعزيز الثقة لجذب الاستثمار ويجعل البلد مركزا اقليميا ... والديمقراطية التي تشكل احد عوامل الجذب ... مناخ الحرية والثقة لم تنفتح بعد على هذا ... وما زالت مؤسسة الاذاعة والتلفزيون في ... المرجع – للاجراءات او التسهيلات ... ليست مؤهلة حتى الان لهذا الدور.

ورغم ان السوق الاردني هو نسبيا سوق ... فانه يستطيع ان يكون ذا اهمية اقليمية ... بفعل موقعه الجيوبوليتيكي المميز.

ويبدو ان الجهات الرسمية بما في ذلك ... في الاذاعة والتلفزيون يفهمون تماما ... والتطورات الحاصلة ويفكرون بصوت عال ... لكن الخطوات العملية بطيئة بل انها لم ...

وعلى مستوى المستهلك يتسع ... سوق الفضائيات اذ يهبط معدل الاسعار ... متناول اغلبية المواطنين، وتاتي اوقات ... الاخيرة في العراق لتحقق طفرة في الطلب ... اجهزة الستالايت، وقد باتت الفضائيات ... الاهتمام وتحقق الاشباع الذي يتطلبه ... في مجال الترفيه او التسلية او الثقافة ... العلمية او المتابعة السياسية من خلال ... الاخباري والبرامج الحوارية .. الخ.

واخر مثالين لقاء الامير الحسن ... نصحه بعد ايام من تلحين الازمة مع العراق ... الايام الاخيرة لقاء اوربت مع ... الحواريتان مع شخصيات اردنية ... التلفزيون الاردني.

واصبح ما تبثه الفضائيات ... اليومية في المجالس ... الذي لم يعد يلبي حاجات ...

الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق

تحرير مصطفى الحمارنة

إصدارات مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية عمان – هاتف ٨٤٣٥٥٥

الاقتصاد الأردني : المشكلات والآفاق
تحرير : مصطفى الحمارنة
نشر في (٧٩٢) صفحة باللغة العربية في تشرين الأول ١٩٩٤
سعر النسخة ٢٠ دينار (غلاف كرتوني) ، ١٠دنانير (غلاف عادي)

المرأة الأردنية والمشاركة السياسية
تأليف : موسى شتيوي ، وأمل داغستاني
نشر في (٧٦) صفحة باللغة العربية في كانون الأول ١٩٩٤
سعر النسخة (٤ دنانير)

الأردن وكوريا كل في بيئته الإقليمية
تحرير : محمد خير مصطفى
نشر في (٢٢٣) صفحة باللغة الإنجليزية في كانون الثاني ١٩٩٥
سعر النسخة (٤ دنانير)

العرب في الإستراتيجيات العالمية
تحرير : مصطفى الحمارنة
نشر في (٤٤٠) صفحة باللغة العربية في شباط ١٩٩٥
سعر النسخة ٢٠ دينار (غلاف كرتوني)
١٠ دنانير (غلاف عادي)

دور الإعلام في الديمقراطية : حالة الأردن
تحرير : جورج حواتمة
نشر باللغتين العربية والإنجليزية في تموز ١٩٩٥
سعر النسخة (١٠ دنانير)

دبلوماسية الأردن :
موازنة البقاء الوطني بالإحياء القومي
تأليف : موسى بريزات
نشر باللغة الإنجليزية في تموز ١٩٩٥
سعر النسخة (٧ دنانير)

دوامة الدين والدولة في إسرائيل
عزمي بشارة
نشر في (٢٧) صفحة باللغة العربية ، في آذار ١٩٩٦
سعر النسخة (٤ دنانير)

المستوطنات والحدود :
التصورات الإسرائيلية للحل الدائم
جوزيف الفير
نشر في (٤٣) صفحة باللغة العربية في آذار ١٩٩٦
سعر النسخة (٤ دنانير)

الديمقراطية والأمن من حالة صراع مستديم
دان هوروفيتز وموشي ليساك
نشر في (٨٥) صفحة باللغة العربية في آذار ١٩٩٦ .
سعر النسخة (٤ دنانير)

حزب ماباي بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي :
حول صحة الثنائية المتناقضة :
دولة / مجتمع مدني
ليف جرينبرج
نشر في (٣٨) صفحة باللغة العربية في نيسان ١٩٩٦
سعر النسخة (٤ دنانير)

أشكال التكيف الإثني :
توطن يهود العراق ويهود المغرب في إسرائيل
اليكس واينجرود
نشر في (٤٦) صفحة باللغة العربية في نيسان ١٩٩٦
سعر النسخة (٤ دنانير)

المهاجرون السوفييت في إسرائيل :
مجموعة اثنية جديدة في طور التبلور
ماجد الحاج
نشر في (٤٩) صفحة باللغة العربية في أيار ١٩٩٦
سعر النسخة (٤ دنانير)

الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الأردن ١٩٨٩ – ١٩٩٥
خالد واصف الوزني
نشر في (٥٣) صفحة باللغة العربية في تشرين الأول ١٩٩٦
سعر النسخة (٤ دنانير)

المتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن :
بيانات أساسية
أثيل عبد الجبار الجومرد
نشر في (١١٣) صفحة باللغة العربية في تشرين الثاني ١٩٩٦ .
سعر النسخة (٤ دنانير)

المتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن
أثيل عبد الجبار الجومرد
نشر في (١١٣) صفحة باللغة العربية في تموز ١٩٩٧
سعر النسخة (٤ دنانير)

العلاقات الأردنية – الفلسطينية :
الى أين ؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل
مصطفى الحمارنة ، خليل الشقاقي ، روزماري هوليس
نشر في (٢١٩) صفحة باللغة العربية في تشرين الثاني ١٩٩٧
سعر النسخة (١٠ دنانير)

السودان : جدلية المقومات والدور المستقبلي
غازي صلاح الدين العتباني
نشر في (٤٠) صفحة في صيف ١٩٩٦ ، باللغة العربية
سعر النسخة (٤ دنانير)

الإنتخابات الاسرائيلية وميزات المرحلة القادمة
عزمي بشارة
نشر في (٣٤) صفحة باللغة العربية في صيف ١٩٩٦ .
سعر النسخة (٤ دنانير)

جميع النسخ لإستطلاعات الرأي مجاناً

استطلاع الرأي حول :
المفاوضات الأردنية الاسرائيلية (ردود الفعل على إعلان واشنطن) آب ١٩٩٤
استطلاع الرأي حول :
العلاقة الأردنية الفلسطينية (البعد الداخلي) شباط ١٩٩٥
استطلاع الرأي حول :
العلاقة الأردنية الفلسطينية ١٩٩٥ (البعد الخارجي) تشرين الاول ١٩٩٥
استطلاعات الرأي حول:
أ – الديمقراطية في الأردن ١٩٩٣ . آذار ١٩٩٣
ب – الديمقراطية في الأردن ١٩٩٥ . أيار ١٩٩٥
ج – الديمقراطية في الأردن ١٩٩٦ . أيار ١٩٩٦
د – الديمقراطية في الأردن ١٩٩٧ . أيار ١٩٩٧
استطلاعات الرأي العام حول :
أ – حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي منذ تشكيلها . شباط ١٩٩٦
ب – حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي بعد مرور مائة يوم على تشكيلها أيار ١٩٩٦
ج – حكومة الدكتور عبد السلام المجالي منذ تشكيلها . آذار ١٩٩٧
د – حكومة الدكتور عبد السلام المجالي بعد مرور مائة يوم على تشكيلها . حزيران ١٩٩٧

ومن الكتب التي تحت الطبع :

واقع التدريب المهني في الأردن : (مركز الدراسات الاستراتيجية)
التفضيل المهني في الأردن
الأعمال الرغوية والمنبوذة : (مركز الدراسات الاستراتيجية)

آن الاوان للسماح بانشاء محطات اذاعية وتلفزيونية نظام الكوابل افضل من الاعتماد على الاطباق

المهندس راضي الخص مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون سابقا هو الان المدير الاقليمي لمؤسسة راديو وتلفزيون العرب ART.

والـ ART هي الفضائية العربية الوحيدة التي تبث من خلال عدة قنوات تصل الى مناطق شاسعة من العالم. فهي تغطي استراليا واوروبا والاميركيتين اضافة الى العالم العربي.

ولا تعوزها الامكانات المالية، فهي جزء من استثمارات مجموعة دلة البركة والتي بدأت أعمالها في مجال الانشاءات وتوسعت الى مجالات الاستثمار الصناعي والزراعي والتجاري والنقل والسياحة واخيرا الاعلام.

ويتشعب الحديث مع السيد الخص حول البث التلفزيوني الفضائي، حاضره ومستقبله، [illegible] القريبة والبعيدة، وواقع الفضائيات [illegible] التي تواجهها في هذا الميدان [illegible] وبسبب العقليات السائدة [illegible] التنافس في عالم [illegible] والتكيف مع ضرورات البقاء.

وبالنسبة للاردن يتحدث المهندس الخص [illegible] العارف والمجرب وهو على كل حال [illegible] المهنية الخبيرتين الفنية والادارية [illegible] مهندس للاتصالات [illegible] الادارية الاكثر [illegible]

[illegible]